قصة كفاح الوفد

قبل «23 يوليو»

قراءة فى مقالات أمين عز العرب

وجدي زين الدين

تقديم : أحمد عز العرب

مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : **قصة كفاح الوفد قبل «23 يوليو»**

المـــــؤلف : وجدي زين الدين

تقـــــديم : أحمد عز العرب

رقـم الإيداع : 5806/ 2019

الترقيم الدولي: 978-977-834-119-5

الطبعة الأولى 2019

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميـدان حليـم خلـف بنـك فيصـل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهـــداء

إلى زوجتى ومعشوقتى سامية فاروق، الصـــحفية بـــ«الوفـــد» وأم ابنتـــى «نفرتـــارى»، التـــى تـــوفر لى الوقـــت والمساعدة فى إنجاز البحث العلمى... وقوتنى على الحياة ومنعت انكسارى وأضاءت لىّ الأمل من جديد فى وقت كنت أشكو فيه همى وحزنى إلى الله.. فلها منى كل تقدير وعظيم امتنان.

وجدى زين الدين

الشيخ زايد – ديسمبر 2018

▫ تقديم

كفاح الوفد قبل يوليو 1952

أتاح لى الحظ فرصة نادرة فى التعلق بحزبنا الوفدى العريق الذى يتم فى نوفمبر القادم مائة عام من عمره المديد كأول حزب ليبرالى ديمقراطى فى الشرق الأوسط خرج من رحم ثورة شعبية خالدة هى ثورة شعب مصر 1919 ضد الاحتلال البريطانى والملكية المطلقة انتهت بعد خمس سنوات من الكفاح الدامى بصدور دستور 1923 الذى أعقبته أول انتخابات حرة فى تاريخ الشرق اكتسح حزبنا العريق وتألفت بعده 1924 أول وزارة شعبية فى تاريخ الشرق بزعامة قائد الثورة الزعيم الخالد سعد زغلول.

وكانت لهذه الفرصة النادرة التى أتاحها الحظ لى فى الارتباط بحزبنا العريق وأنا طفل دون العاشرة فى أوائل سنة 1941 أسبابها التى أتاحها القدر لى. فقد كنت شديد التعلق بوالدى رحمه الله الذى كان وقتها سكرتير عام مجلس الشيوخ. وكان ارتباطى به واعتباره مثلى الأعلى فى كل شىء نتيجة طبيعية هى مصاحبتى له فى مكتبه بمجلس الشيوخ أيام جلسات المجلس اعتبارًا من أوائل سنة 1941. وقبل بدء الجلسات كان أحد حراس مجلس الشيوخ يصحبنى إلى شرفة الزوار التى كنت أجلس فيها لمشاهدة الجلسات. وكثيرًا ما لاحظت ابتسامات ودهشة بعض الأعضاء والزوار لرؤية هذا الطفل السياسى الذى هو أنا يتابع الجلسات باهتمام بالغ.

وكانت النتيجة الطبيعية بالنسبة لى هى مشاهدة تاريخ مصر فى هذه الفترة البالغة الحساسية والتى واكبت معظم سنوات الحرب العالمية الثانية التى بدأت سنة 1939 وانتهت سنة 1945 وما أعقبها من ثورة شعبية ثانية طليعتها لجان الطلبة والعمال الوفديين وصدامات دموية مع جنود الاحتلال البريطانى الذى كانت قيادته عندئذ وسط القاهرة فوق الأرض التى يقف عليها حاليًا فندق ريتزكارلتون الذى كان قبلها فندق النيل هيلتون. واضطرار جيش الاحتلال إلى الانسحاب من القاهرة والتمركز حول قناة السويس. ثم اندلاع هبات شعبية أخرى نتيجة مشروع قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلي دولتين عربية ويهودية طبقًا لوعد بلفور وزير خارجية بريطانيا اليهودى فى 2 نوفمبر سنة 1917 وكانت بريطانيا وقتها هى سلطة الانتداب أى الاحتلال التى تحكم فلسطين لتنفيذ وعد بلفور. وما تلا انسحاب بريطانيا من فلسطين واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية شاهدت كل هذا التاريخ والكثير مما سأحاول إيجازه هنا من شرفة الزوار بمجلس الشيوخ، شاهدت هذا التاريخ يصنع على يد حكام مصر وقتها سواء خلال الفترات القصيرة التى تولت الحكم فيها وزارات الشعب الوفدية أو الفترات الأطول التى حكمت فيها وزارات أقلية مستندة إلي انتخابات مزورة وأحزاب أقلية ورقية فى معظمها. وكانت نتيجة كل ذلك هى أن أصبحت السياسة من خلال حزبنا العريق محور حياتى حتى فى فترات الانقلابات الدستورية وحكومات الأقلية واستمر الحال على ذلك حتى انتهى الحكم المدنى تمامًا فى 23 يوليو سنة 1952 بوقوع الانقلاب العسكرى الذى ألغى الحياة النيابية المدنية وأسدل الستار على فترة من أكثر فترات التاريخ المصرى ازدحامًا بالأحداث الجسام.

وأسرد هنا أكثر ما شاهدته عيناى وسمعته أذناى من شرفة الزوار بمجلس الشيوخ. كان الملك فاروق قد أقال وزارة الشعب الوفدية فى 8 أكتوبر سنة 1944 لرغبته الشديدة فى سلطان شبه مطلق من خلال حكومات أقلية. وعين أحد خلفائه وهو المرحوم أحمد ماهر باشا رئيسًا للوزراء. وقرر ماهر إعلان الحرب الدفاعية ضد دول المحور التى كان هتلر يعيش أواخر أيامه من خلالها. وكان سبب إعلان

الحرب أنَّ دول الحلفاء المنتصرة بزعامة أمريكا قررت إنشاء هيئة أمم متحدة بعد الحرب لتحل محل عصبة الأمم التى قامت بعد الحرب العالمية الأولى. وفى مساء 24 فبراير سنة 1945 حضر أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء إلى قاعة مجلس النواب وأعلن أنَّ مصر فى حالة حرب دفاعية ضد ألمانيا ودول المحور. ثم توجه من خلال البهو الفرعونى الذى يربط بين المجلسين إلى قاعة مجلس الشيوخ لتكرار إعلان الحرب. وفى طريقه لقاعة مجلس الشيوخ تربص به أحد مجرمى الإخوان المسلمين التابعين للجهاز السرى الذى أنشأه حسن البنا للاستيلاء على الحكم عن طريق الإرهاب. ولم يكن معروفًا وقتها موضوع الجهاز السرى فلم تنسب الجريمة لحسن البنا وكان القاتل وهو المحامى محمود العيسوى قد أطلق رصاصاته الغادرة على أحمد ماهر خلال مروره بالبهو الفرعونى فأراده قتيلًا فى الحال. وكنت وقتها فى شرفة مجلس الشيوخ أنتظر حضور أحمد ماهر لإعلان الحرب. ولم نسمع رصاصات القاتل وإن كنا قد فوجئنا بحرس البرلمان يوصد جميع الأبواب ويمنع الدخول والخروج لأى شخص كائنًا من كان من المغادرة. وبقينا حتى الثانية صباحًا حين سمح لنا بالمغادرة. وخلال الانتظار تسربت الشائعات وعلمنا ما حدث على وجه اليقين. وكانت الواقعة الثانية التى لن أنساها سنة 1946 عندما انتخب الزعيم الخالد فؤاد سراج الدين باشا عضوًا بمجلس الشيوخ وكلفه الوفد بزعامة المعارضة الوفدية. وكانت حكومة إسماعيل صدقى القائمة وقتها قد حاولت عرقلة انتخابات فؤاد باشا خلال عملية التجديد النصفى لمجلس الشيوخ بحجة أنه لم يصل بعد للسن الأدنى لعضو الشيوخ وهو 40 سنة. ولكن قضاء مصر الشامخ انتصر لفؤاد باشا وفرض على الحكومة قبول أوراق ترشيحه. وعندما تم انتخابه ووقف فى قاعة مجلس الشيوخ يدلى بخطابه الأول كزعيم المعارضة الوفدية كان فى عنفوان شبابه ووسامته. وكنت وأنا أستمع له غاية فى الفخر والزهو، فقد كان الزعيم الخالد أقرب أصدقاء أبى وأحبهم إلى قلبه.

وجاءت الواقعة الثالثة عندما قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تقسيم

فلسطين بين العرب واليهود. واشتعل الشارع العربى بالثورة وقررت الدول العربية السبعة وقتها دخول الحرب دفاعًا عن شعب فلسطين. وكان المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا رئيسًا للوزراء. وكنت بقاعة الزوار وقتها عندما حضر النقراشى باشا لإعلان أنَّ مصر ستخوض الحرب بمجرد انسحاب الجيش البريطانى من فلسطين. ووقف فؤاد باشا سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية يؤيد موقف الحكومة قلبًا وقالبًا، ثم تقرر إعلان الجلسة سرية لأنَّ النقراشى باشا سيدلى بمعلومات عسكرية سرية لا يجوز الخوض فيها علنًا. فأخليت شرفات الزوار منا جميعًا. وعلمنا فيما بعد أنَّ الصوت الوحيد المعارض للحرب كان صوت إسماعيل صدقى باشا على أساس أنَّ الجيش المصرى غير مستعد. وثار الشارع المصرى ضد صدقى واتهمه بالخيانة ومحاباة الشركات اليهودية التى كان صدقى باشا عضوًا بمجالس إدارتها. ولكن يصعب على ضميرى قبول اتهام صدقى بالخيانة فى هذا الموقف رغم عدائى السياسى الشديد لوزارته وسياساته.

أما قمة الأحداث التى شاهدتها فكانت يوم 8 أكتوبر سنة 1951، فعندما عادت حكومة الشعب الوفدية للحكم فى يناير سنة 1950 دخلت فى مفاوضات عنكبوتية مع بريطانيا تطالبها بالجلاء عن مصر. وبعد حوالى عامين من المفاوضات دون جدوى قرر الزعيم العملاق مصطفى النحاس باشا قطع المفاوضات وإلغاء معاهدة سنة 1936 بين مصر وبريطانيا من جانب واحد ولما أحس أنَّ الملك فاروق قد لا يوقع مراسيم إلغاء المعاهدة أبلغه الزعيم الخالد عن طريق رئيس ديوانه حسين سرى باشا أنَّه فى هذه الحالة سيتوجه إلى البرلمان بمجلسيه ويعلن أنَّ الملك يقف فى وجه المطالب القومية وأنه لذلك سيستقيل ويدعو الشعب للكفاح المسلح. ورضخ فاروق ووقع مراسيم إلغاء المعاهدة. وتوجه إلى قاعة مجلس النواب فى مساء 8 أكتوبر سنة 1951 لإعلان الإلغاء أمام اجتماع مشترك لمجلس البرلمان. وتوسلت لأبى أن يرجو صديقه المرحوم لبيب بك عبده سكرتير عام مجلس النواب أن يسمع لى بمشاهدة الجلسة من شرفة مجلس النواب هذه المرة. وأخذنى أحد الحرس إلى شرفة الزوار.

ودخل الزعيم العملاق وبعد إعلان مراسيم الإلغاء قال قولته التى خلدها التاريخ: «من أجل مصر وقعت معاهدة سنة 1936 ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها».

لن أنسى ما حييت الانفجار العاطفى الهائل الذى اجتاح كل من بالقاعة من نواب وشيوخ وصحافة وحتى الحرس والذين استمر هتافهم وتهليلهم عشر دقائق كانت دموعى ودموع الكثير من الحاضرين تنساب بغزارة خلالها. وأعلن الزعيم الخالد بدء الكفاح المسلح وقاد مظاهرة بنفسه حتى ميدان التحرير.

أكتفى بهذا القدر من ذكريات الزمن الجميل حتى لا أجور على أخى الأصغر وصديقى وجدى زين الدين رئيس تحرير الوفد وحتى لا تتحول مقدمتى إلى كتاب موازٍ للكتاب الذى يقدمه.

أحمد عز العرب

الرئيس الشرفى لحزب الوفد

الخطاب الفكرى للكاتب أمين عز العرب

خلال دراستى للحصول على درجة الماجستير والتى تمت مناقشتها فى أطروحة بعنوان «اتجاهات النقد الأدبى فى الصحافة المصرية خلال الفترة من 1952 وحتى 1967» وكانت مصادرى فى هذه الأطروحة تعتمد بالدرجة الأولى على الصحف المصرية وبالطبع خلال الفترة المحددة، وكان لزامًا علىّ أن أطلع على كثير من الصحف التى كانت منتشرة حينذاك.. وخلال هذه الفترة كانت هناك عدة صحف لم تغلق أبوابها بعد، وكان من بين الكتاب المرموقين حينذاك الكاتب العملاق أمين بك عز العرب. وقد شدَّ انتباهى بالطبع هذا الاسم الذى كانت له كتابات وفدية أكثر من رائعة، وفى زيارة قام بها إلىّ فى مكتبى الأستاذ والقطب الوفدى الكبير أحمد عز العرب، سألنى عن بحثى عن الماجستير قلت له إننى أغوص فى الصحف القديمة، ألتقط منها ما يخدم على أفكار البحث الذى أقوم بإعداده، وقلت له إن هناك كاتبًا مرموقًا فى بعض الصحف خاصة جريدة «البلاغ» يكتب عن «الوفد» والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل لافت للأنظار واسمه أمين بك عز العرب، فضحك الأستاذ أحمد عز العرب وقال لى: «إيه يا ولد انت متعرفش أمين بك عز العرب»، وكعادتى معه ابتسمت وبدأت أربط خيوط الحديث وكانت المفاجأة أننى عرفت أنه الوفدى الأصيل سكرتير مجلس النواب، ووالد شيخنا وأستاذنا أحمد عز العرب، والذى وعدنى بأن يرسل إلىّ ملفًا كاملًا لمقالات والده تم نشرها فى جريدة «البلاغ»، وفى اليوم التالى وصلنى هذا الملف، وكأننى عثرت على كنز كبير عندما أمسكت بهذا الملف، وكعادتى غصت

فى هذا الملف واستفدت بكثيرٍ من كتاباته فى إعداد رسالة الماجستير، ولكن ظلت فكرة الملف وما يحتويه من مقالات تدور فى رأسى لمدة طويلة، ولما انتهيت من إعداد رسالتى، قررت أن أقوم بقراءة هذه المقالات وأقدمها للقارئ فى كتاب وطلبت من الأستاذ أحمد عز العرب أن يشارك فيه بمقدمة وهى ما ابتدأت بها هذه الدراسة.

ومن خلال هذه المقالات النادرة والتى تم نشرها تحديدًا عام 1952، ما قبل 23 يوليو، وبعضها الآخر بعد حركة يوليو. وهذه المقالات تحكى جانبًا من قصة كفاح الوفد قبل 23 يوليو، وتهتم بقضايا الأمة المصرية، والمتمثلة فى ضرورة جلاء المستعمر البريطانى، والحديث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحياة الكريمة للمواطنين. ورغم مرور 66 عامًا على نشر هذه المقالات، تشعرك أنها تتمشى مع أحوالنا الحالية، وأن الأفكار والقضايا التى طرحتها، هى بالفعل قضايانا الآن، وكأن هذه المشكلات التى تناولتها تخص المصريين فى عام 2018 الذى شارف على الانقضاء، ودائمًا ما كانت نفسى يلح عليها السؤال: هل مشاكل المصريين لم يحدث لها أو يطرأ عليها أى تغيير؟!.. وهو تساؤل لم أصل بعد إلى إجابة له، إلا أن ما تعكسه هذه المقالات، هو حديث الكتاب الآن.. فالمشاكل والقضايا واحدة، باستثناء جلاء المستعمر، ووقوع ثلاث ثورات (23 يوليو – 25 يناير – 30 يونيو)، بالإضافة إلى ما تخللها من أحداث مختلفة.

المقالات يكتبها الشيخ أمين بك عز العرب بلغة أدبية رصينة شيقة، وأسلوب يمكن أن تطلق عليه السهل الممتنع إن جاز هذا الوصف.

وكاتبها واعٍ مثقف يغوص فى الفكرة ويعرضها بشكل يقنع القارئ، وتتحدث عن مشاكل المجتمع والقضايا الوطنية التى شغلت مصر وكتابها العظام خلال هذه الفترة التى سبقت ثورة 23 يوليو.

المقالات تطرح عددًا من القضايا الوطنية المهمة خلال هذه الفترة، أولها على الإطلاق الدور الكبير الذى يقوم به حزب الوفد من أجل جلاء المستعمر البريطانى، وفى هذا الصدد لا يمكن إغفال ما قام به الزعيمان خالدا الذكر مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين، ولماذا ألغى النحاس المعاهدة رغم أنه هو الذى وقعها، ليعلن قصة الكفاح المسلح ضد الاستعمار.

ولم تغفل تلك المقالات الدور العظيم للزعيم سراج الدين يوم 25 يناير الذى تم اتخاذه فيما بعد عيدًا للشرطة، بعد معركة الإسماعيلية الباسلة التى خاضت فيها قوات الشرطة معركة باسلة ضد قوات الاحتلال البريطانى. ولنا أن نتصور كيف كان قرار وزير الداخلية الوفدى بإصدار أوامره للشرطة المصرية فى مدينة الإسماعيلية بعدم الاستسلام رغم فارق العدد والعدة بين القوة المصرية وقوات الاحتلال.

لقد كانت الصحف المصرية حينذاك ومن بين كتابها العملاق أمين عز العرب، أدوات محركة للوعى المصرى من أجل نيل الاستقلال والحرب ضد المستعمر، فلقد كانت الصحف المصرية تتمتع بالحرية الواسعة من خلال كتابها العظماء الذين شغلتهم قضية تحرير البلاد من المستعمر البريطانى.

فمثلًا فى مقال «الأمة تعرف ما علمه مصطفى النحاس وتريد أن تعرف ما تم بعد ذلك»، نجد الكاتب عز العرب، يشرح بالتفصيل الدور الذى يقوم به النحاس من أجل مقاومة المستعمر وتشد من أزره فى حربه ضد الإنجليز، فلم يمنع توليه منصب الحكومة أن يكون مناهضًا للاحتلال، وهذا أكبر رد على كل من يشوهون تاريخ النحاس الوطنى.

ويشرح أمين عز العرب كيف كانت ردود الإنجليز على النحاس عندما أعلنت بريطانيا أنها واجهت تصميمًا لا يلين أو يهدأ فى سبيل طلب الاستقلال وجلاء

المستعمر. ولقد كانت الصحف فى هذا التوقيت ومن بينها صحيفة «البلاغ» تقدم النصح والإرشاد إلى الأمة و الحكومة فى آنٍ واحدٍ.

ومن القضايا المهمة التى تناولها الكاتب فى هذه المرحلة التى سبقت ثورة يوليو قضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الملف يحتاج إلى صفحات كبيرة للحديث، لكن سأكتفى فقط بعرض المقالات لكاتبها أمين عز العرب – موضوع البحث – لتكون خير دليل على ما أقول، وهو ما يظهر جليًا فى ثنايا هذا البحث.

أما عن قضية التكامل مع السودان الشقيق، فقد كان للكاتب أمين عز العرب دور رائد وبارز فيها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مقاله المعنون بـ«نريد وحدة أخوية تجعل من القطرين دولة قوية»، ويحكى من خلال هذا المقال عن ضرورة التكامل والوحدة مع السودان، وأنه لا يجوز بأى حالٍ من الأحوال أن يكون هناك انفصال بين الشعبين الشقيقين اللذين تربطهما علاقات الدم والمصاهرة ووحدة المصير المشترك.

واحتلت قضية الدستور جانبًا واسعًا فى فكر الكاتب أمين عز العرب، وأهمية تنقيحه، وكان للكاتب جولات وصولات للرد على تنقيح الدستور، خاصة فيما تناولته صحيفة الأهرام حينذاك، ومن أبرز ما كتب فى هذا الشأن مقاله «لا يمكن تنقيح الدستور فى غيبة البرلمان» واحتلت قضية الانتصار للحق والاهتمام بمشاكل الناس جانبًا واسعًا فى فكر الكاتب أمين عز العرب، ودخل فى معارك شرسة من أجل أن يكون «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة»، شعار الزعيم خالد الذكر سعد زغلول.

المقالات التى أعرضها لمؤلفها أمين عز العرب تحدثت أيضًا عن السياسة الخارجية والدور المصرى فى المحافل الدولية، وكيف أن كرامة مصر تتطلب

موقفًا حاسمًا فى المحافل الدولية، بالإضافة إلى دور نواب الوفد فى هذه القضية المهمة التى شغلت الرأى العام حينها.

القضايا كثيرة التى تطرحها المقالات، وسأترك للقارئ أن يدخل فيها مباشرة وأكتفى بهذا التعليق القصير.. وقد تعمدت أن تكون هناك مقدمة لشيخنا الأستاذ أحمد عز العرب الرئيس الشرفى لحزب الوفد، وابن الكاتب الموسوعة أمين بك عز العرب بطل هذا المؤلَّف.

وقد قسمت الكتاب إلى أربعة فصول، الأول ويحمل العنوان «الوفد وخصومه»، ويتناول دور حزب الوفد الوطنى فى جلاء المستعمر البريطانى، ومناقشة أول مواجهة حاسمة مع الإنجليز بعد قرار الزعيم مصطفى النحاس إلغاء معاهدة 1936، وضرورة إعلان الحرب على المستعمر البريطانى.

وحمل الفصل الثانى عنوان «هذا هو الزعيم»، ويتناول الدور الوطنى للنحاس ومواقفه التى ستظل نبراسًا فى محراب الوطنية.

أما الفصل الثالث فيتحدث عن قضية الدستور التى شكلت الرأى العام حينذاك ودور المجلس التشريعى «مجلس الشيوخ». أما الفصل الرابع والأخير فهو بمثابة قراءة فى عدة مقالات متنوعة عن الشأن المصرى.

والحقيقة أن جميع القضايا التى شغلت هذا الكاتب قبيل 23 يوليو 1952، هى ذات القضايا التى تشغل المصريين حاليًا، وكأن الزمن توقف، أو كأن القضايا لم يحدث لها أى تغيير يذكر رغم مرور عشرات السنوات عليها.

كما أن القضايا التى يتناولها هذا المؤلَّف هى ذات القضايا التى تشغل بال حزب الوفد حاليًا، وهذا ما دفعنى إلى أن أضع هذا الكتاب بين يدى القارئ الذى تم حرمانه من دراسة تاريخ حزب الوفد على مدار عقود طويلة.

ولعلى بهذا الكتاب أكون قد ساهمت فى تعريف المصريين بجزء يسير عن تاريخ حزب الوفد العريق من خلال تسليط الضوء على كاتب مفوه من كتَّاب حزب الوفد، كانت له صولات وجولات فى صحيفة «البلاغ» إحدى صحف حزب الوفد فى هذا التوقيت.

وعلى الله قصد السبيل.

وجدى زين الدين

الشيخ زايد – ديسمبر 2018

الفصل الأول

الوفد وخصومه

مقدمة

الكاتب المفوه أمين بك عز العرب من خلال عدة مقالات فى صحيفة «البلاغ»، يتحدث عن خصوم حزب الوفد وقصة كفاح الحزب العريق قبل ثورة 23 يوليو، وأول خصم للوفد هو المستعمر البريطانى الذى كان يكتم على أنفاس المصريين، والمجتمع الدولى بأسره، لدرجة أنه وصف هذا المجتمع بأنهم عصابة طرق دولية، وأن هيئة الأمم ليست إلا هيئة استعمارية، والدول الصغرى نهب يتقاسمه الأقوياء. وهذا ما جعل الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس يلغى معاهدة 1936.

وكان قرار الزعيم بمثابة أول مواجهة حاسمة مع الإنجليز، وتنفيذًا لرغبة الشعب الحانق ضد المستعمر. ولا يخفى إذن أن أمين عز العرب عبر عن ذلك ببلاغة فائقة عندما قال إن كرامة البلاد تتطلب موقفًا حاسمًا ضد هذا المستعمر. وهنا بدأت حملة التشهير ضده لحساب الإنجليز، من خلال رؤساء أحزاب الأقلية والتى يصفها الكاتب بأنها أحزاب قلة إذا خطبوا أو تحدثوا حملوا على الوفد بالبهتان والكذب، وراح أمين عز العرب يكتب سلسلة من المقالات بهذا الشأن، ليفند كل وقائع التشهير ضد الوفد، ويشرح فى أحد المقالات كيف أن الحملات استمرت نارها ضد رموز الوفد، وكيف كانت المساجلات الفكرية بين مؤلفنا عز العرب وكتاب جريدة المصريين وعلى رأسهم الدكتور على الرجال. ويشرح الكم الهائل من المراوغات التى كان يقوم بها الإنجليز.. ورغم ذلك لم تلن قناة الوفد

ويئس خصومه من حملات التشهير الواسعة ضده.

ويتناول هذا الفصل بالتفصيل خصوم الوفد من الإنجليز وأعوانهم خاصة ضد الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس.

وفى هذا الفصل الدور الخالد للزعيم خالد الذكر فؤاد باشا سراج الدين وزير الداخلية، ويتعرض المؤلف لشهادة سراج الدين كاملة بشأن أحداث 26 يناير 1952. وندع القارئ يتعرف أكثر من خلال ما كتبه أمين عز العرب الكاتب الوفدى الذى نال وصف الفيلسوف حتى من خصوم الوفد وعلى رأسهم السعديون.

اليوم خمر وغدًا أمر

الحالة بيننا وبين الإنجليز ميئوس منها بغير شك. فليس هناك أمل ولا شبه أمل فى أن يسلموا لمصر بحقوقها ولا فى أن يحيدوا عن الروح الاستعمارية المسيطرة عليهم وإمبراطوريتهم تلفظ أنفاسها الأخيرة، وهذه طبيعة البشر فى التمسك بأهداب الحياة عند النزع الأخير.

لذلك لم يعد هناك مبرر لأن يسبح أحد منا فى بحور الخيال فيتوهم أنَّ خيرًا سيأتى مصر عن طريق المفاوضة مع الجانب البريطانى.

ولا يجوز لأحد منا أيضًا أن يتصور أو يتخيل أنَّ الإنجليز لم يسلموا لدولة رئيس الوزراء، لأنه لا حزب له، فهم لم يسلموا بالأمس لزعيم مصر بلا منازع رفعة مصطفى النحاس باشا ومصر كلها وراءه.

ونحن قد جربنا المحافل الدولية، جربناها فى قضيتنا وفى قضايا غيرنا فوجدنا أنَّ الدول الكبرى عصابة من قطاع الطرق الدولية، كما أنَّ هيئة الأمم ليست إلا هيئة استعمارية.. والدول الصغرى نهب يتقاسمه الأقوياء ولا يزال الحق للقوة وللقوة وحدها. وما لم تتجمع الدول الصغرى فى بقاع الأرض جميعها وتتحد فى كتلة واحدة وتثور ثورة واحدة على تلك الدول الغاشمة، فلا أمل فى أن تعلو كلمة الحق والعدل فى هذا العالم يومًا من الأيام فلنطرد عن نفوسنا كل وهم يتسرب إليها من هذه الناحية أيضًا، ولنوقن بأنه ليس أمام مصر إلا المذهب الوحيد المذهب السليم الذى اعتنقته البلاد وآمنت به فى يوم 8 أكتوبر من العام المنصرم عندما أقدمت فى كرامة وعزة فألغت المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى.

مذهب سليم سديد كان أساسه الإفادة من الماضى وعبره، والاعتماد على النفس، والاتكال على الله.

ولقد أخذت مصر نفسها بهذا المذهب أربعة أشهر، وكان قاب قوسين أو أدنى من الهدف، ولكن حوادث يوم 26 يناير المشئومة عوَّقت سيرها، وها هى مصر بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من تاريخ وقوع تلك الحوادث تجد نفسها مضطرة إلى العودة إلى وسيلة الاعتماد على نفسها وحدها، وتجد بعد تجربة مرة أن لا وسيلة لنا غير هذه الوسيلة.

ولعلَّ من الواجب الوطنى أن أكون صريحًا غاية الصراحة، واضحًا تمام الوضوح، فما من داعٍ لأن نخدع أنفسنا ونحن على وشك أن نعود إلى بدء السير فى طريق الاعتماد على الـنفس من جديدٍ بعد أن ردتنا الحوادث القاهرة إلى أول الطريق من جديدٍ فضاع منا ما كنا قد قطعناه من مراحل.

سنبدأ حتمًا طريق الاعتماد على النفس، فهل لنا أن نفيد من عبر الماضى القريب.

لما انتهت وزارة الوفد إلى اليأس من المفاوضات أو المحادثات وتقدَّمت بتشريعات إلغاء المعاهدة إلى البرلمان وأقرَّت الأمة هذه التشريعات فى إجماعٍ تام كان إلى جانب هذا الإجماع شىء آخر، كان لنا إخوان من المواطنين يتساءلون عن الخطة الموضوعة التى رسمتها الحكومة لتنفيذ برنامجها.. وكان هذا التساؤل فى ذاته ثغرة فى الصفوف، لأنه كان يحمل فى طياته معنى تفتير العزائم وتصعيب المهمة فوق ما كان يحمل من معنى تجاهل الواقع إلى حد الكشف عن ضعفنا كأمة أمام قوة الخصم المادية. ولم يكن فى مصلحة مصر أن يقال ذلك وأن يتردد به الحديث، ولكنه كان وانتهى.

ومما لا شك فيه أنه لم تكن عند المتسائلين أنفسهم خطة موضوعة يرونها كفيلة بتحقيق الأهداف القومية ولو أنها كانت عندهم لوجب عليهم إرشاد الحكومة القائمة إليها وإلا حكموا على أنفسهم بانعدام الوطنية، ولا نحب أن نخدع أنفسنا،

فاليقين أنَّه لم تكن عندهم أية خطة ولكنها كانت معارضة لغير وجه الله.

ترى ونحن الآن قادمون على مستقبل مجهول، ونحن مضطرون لأن نعود إلى كفاحٍ مريرٍ هل أفدنا من الماضى. هل اقتنعنا جميعًا من قرارة نفوسنا بأنه لم يعد لنا وسيلة لخلاص وطننا إلا بالاعتماد على أنفسنا. أم أن هناك ما لا يزالون يعبث بهم الأمل الساخر.

ثم ترى لو نهض منا غدًا من يدعو مصر إلى الاعتماد على النفس فهل سيعترضه من يتساءل عن الخطة الموضوعة كما جرى بالأمس، وأيضًا ترى هل ستبقى صفوفنا مبعثرة وكلمتنا مشتتة ونحن على أبواب يوم عصيب.

وهل سيستمر البعض منا على ما هو عليه الآن من تشهيرٍ وتحقيرٍ بالبعض الآخر؟

وهل وكلت إلينا المقادير أن نشمت بنا خصومنا وأن نهدم كياننا بأنفسنا؟

وهل سيظل الحكم العرفى قائمًا، وتبقى الحياة النيابية معطلة؟

تلك أمور يجب أن نفكر فيها وأن نتدبرها قبل فوات الوقت.

والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم والسلام.

واجهنا تصميمًا لا يلين

أستطيع أن أؤكد لحضرات القراء أننى عنيت بالكتاب الأخضر المصرى الشامل لمحاضر المحادثات السياسية، والمذكرات المتبادلة بين حكومتنا المصرية الوفدية والجانب البريطانى فيما بين مارس سنة 1950 ونوفمبر سنة 1951، عنيت باستقراء هذا الكتاب عند ظهوره ورجعت إليه مرارًا، ولقد أشدت بحق بموقف الحكومة المصرية فى يوم 6 أغسطس الماضى من فوق منبر البرلمان تقديرًا للجهود التى بذلتها واعترافًا بأمانتها فى أداء رسالتها بتعبيرها للجانب الآخر فى صراحةٍ ووضوحٍ عن أهداف البلاد القومية، واعترافًا لها بقوة حجتها وشديد تمسكها وصلابتها.

ولذلك يأخذنى العجب من تلك الأحاديث التى تنشرها جريدة «الأهرام» بقصد التهوين من تلك الجهود والتشكيك فى وطنية رفعة مصطفى النحاس باشا، ولقد قلت فى كلمتى بالأمس إننى لا أستطيع كمواطن تبين الغرض من هذه الحملة ولا اكتشاف الهدف الذى ترمى إليه، وطالبت بألا يصرفنا أحد عن الحاضر بالحديث عن الماضى خصوصًا والشعب يعرف عن الماضى كل خباياه جملة وتفصيلًا ويعرف موقف مصطفى النحاس ووزير خارجيته ووزارته كلها مع الإنجليز مما لا محل لشرحه ولا لإعادة الحديث فيه.

بعد هذا أضع أمام القراء بيانًا منقولًا بالحرف الواحد عن الكتاب الأخضر ألقاه زعيم مصر على مسمعٍ من الفيلد مرشال سليم فى أول اجتماع لهما فى يوم 5 يونيه سنة 1950 وهو واردٌ بالصفحة رقم 15 من الكتاب المشار إليه.

رفعة النحاس باشا – أود أولًا أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة

ولكنى أعلم علم اليقين بصفتى زعيمًا للشعب أنَّ الشعب حانق ناقم ولا يمكن أبدًا أن يركن لوعودٍ جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة، ولا يمكننى قط أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا فى وقت السلم يعنى شيئًا آخر غير نوعٍ من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة، ولقد قاسينا كثيرًا من التجارب المريرة المتكررة الماضية، إذ وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم كل معاونة مادية، ومعنوية فى الحرب الأخيرة، ولم أفعل ذلك طبقًا لمعاهدة سنة 1936 فحسب وإنما فعلته إيمانًا بقضية الحرية، وكان الشعب من ورائى يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل فى الحرب العالمية الأولى وأعطاكم محاصيله وسخَّر لكم سككه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه فى سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارًا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق أى وعد، ولا أستطيع أن أوافق سير وليم سليم على ما يقوله من قطع الصلة بين الماضى والحاضر فإنَّ الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق، فكيف يمكننى أن أثق الآن أو أقبل نظرية جديدة لا تختلف فى نتيجتها عن تجارب الماضى.

ولعلَّ هذا الكلام واضح وضوحًا لا يقبل شكًا ولا تشكيكًا، واضح فى إصرار زعيم مصر ورئيس وزارتها حينئذٍ على أنه يريد لبلاده جلاء تامًا ناجزًا.

وفى صفحة 25 يجد المطلع كلمة قالها رفعة النحاس باشا وهى «أن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب البريطانى طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية».

وإذا أنت تعمَّقت فى الكتاب الأخضر وجدت بصفحة 124 فى أقوال المستر بيفن أثناء المحادثة التى دارت بينه وسعادة صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر يوم 7 ديسمبر سنة 1950 فى وزارة الخارجية البريطانية وجدت أن مستر بيفن بدأ

يضيق بترديد عبارات الجلاء الناجز والوحدة، فقال ما نصه: «لأنَّ العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسًا عمليًا يمكن البناء عليه».

وتجده فى صفحة 126 قد ضاق فعلًا فقال ما نصه: «إنَّ تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كإنذارٍ نهائى، وهو يؤكد لوزير الخارجية المصرية أنَّ البرلمان البريطانى يعضده بالإجماع فى مقاومة ذلك».

وهل يحتاج القراء، أو المصريون عمومًا أو العالم كله إلي دليل على تشبث الوزارة الوفدية بالأهداف القومية وتمسكها بها تمسكًا ضاق به الإنجليز ذرعًا ملّوا منه وسئموا من أجله، ولعلَّ أبلغ ما قيل على لسان الساسة الإنجليز قول المستر موريسون وزير الخارجية البريطانية فى خطابه الذى ألقاه بمجلس العموم فى 30 يوليه عام 1951 مما اعتبرته مصر بحق إغلاقًا لباب المحادثات فإنَّ جنابه قد قال بالحرف الواحد (صفحة 216 من الكتاب الأخضر).. «وقد حاولنا أن نعالج مشاكلنا المشتركة بصبرٍ وإدراكٍ ولسوء الحظ أنَّ هذا الصبر وهذا الإدراك لم يلقيا التجاوب من الجانب الآخر فى جميع الأحوال، ولا نزال نواجه تصميمًا لا يلين على مطالب يغمض فيها الطرف عن حقائق اليوم».

وقد تكرر هذا القول بعبارة أشد فى البيان الذى أذاعته السفارة الإنجليزية على الصحف المصرية يوم 20 أغسطس سنة 1951 والإنجليز يحاولون أن يثنوا مصر عن عزمها على إلغاء المعاهدة وهم يلحون فى أنَّ الباب لم يغلق وأنه لايزال مفتوحًا أمام مصر إذا هى أرادت أن تلجه.

جاء فى بيان السفارة تصحيحًا أو توضيحًا لعبارة المستر موريسون أنَّه قال: «ومن سوء الحظ أنَّ صبرنا وإدراكنا لم يقابلا دائمًا بمثلهما وأننا لا نزال نواجه تصميمًا لا يلين على مطالب لا تمت بصلة إلى حقائق الوقت الحاضر».

فليفهم من شاء أن يفهم أنَّ كل محاولة للنيل من وطنية الوزارة الوفدية وموقفها من الإنجليز ومبلغ إصرارها على تحقيق أهداف البلاد قبل أن تعمد إلى

إلغاء المعاهدة وتتخذ مع المستعمرين هذا الموقف الجبار، إن هى إلا محاولات فاشلة كالنقش على الماء أو النفخ فى الحديد البارد. وليس فيها إلا مضيعة للوقت وخلق لجدلٍ لا طائل تحته، وصرف للبلاد عن الموقف الحاضر الذى لايزال غامضًا والذى يتعين على الوزارة أن تكشفه للناس والله يهدينا إلى سواء السبيل.

كرامة البلاد تتطلب موقفًا حاسمًا

تعبت وزارة الوفد كثيرًا مع الإنجليز فى سنتى 1950 و1951، فهى قد مدَّت لهم فى حبل المحادثات إلى أبعد مدى مستطاع لتقيم للعالم الدليل على حسن نيتها وسوء نيتهم، وكان خصوم الوزارة يشهرون بها ويزعمون أنها لا تجرؤ على إغضابهم.. فلما ملَّت وزارة الوفد من مماحكة الإنجليز وأيقنت أنهم يعبثون وأنهم لا يريدون جلاء ولا يقرون بوحدة قطعت الحبل وعرضت الأمر على ممثلى البلاد فأقرها البرلمان على إلغاء المعاهدة، وتحديد نظام الحكم فى السودان فى حدود الوحدة، وتلا ذلك انسحاب العمال من المعسكرات فتلقتهم الحكومة بالعون والترحاب، فثارت أعصاب الإنجليز فى مصر ولندن، وتوالت الحوادث تباعًا ولكن مصر شعرت لأول مرة بالكرامة والعزة وبرزت شخصيتها بين أمم العالم، ولا ينكر ذلك إلا مكابر.

وفيما مصر تجاهد وتكافح وإذا بالنيران تندلع فى عاصمة القطر فلا تبقى ولا تذر.

ثم أعفيت وزارة الوفد من الحكم ووليه رفعة ماهر باشا، وبالرغم من ارتياح الرأى العام للبرنامج الذى حدَّده لوزارته وإيمان الناس بأنَّه لن يلين مع الإنجليز ولن يطيل الأخذ والرد معهم.. فإنَّ شعورًا دفينًا كان يسرى فى النفوس، فيه مزيج من الأسف والمرارة للعودة إلى المحادثة أو المفاوضة، ولكن كان يسرى عن النفوس الاعتقاد أو الإحساس بأنَّ الإنجليز لابد قد أفادوا من دروس الحوادث الأخيرة وعبرها، وآمنوا بأنَّ البقاء على القنال أصبح الأمر المحلل، وأنَّ محاولة إرضاء المصريين بأقل من أهدافهم القومية مطلب بعيد المنال.

لكن على ماهر باشا استقال من الحكم وتولت الوزارة الحالية مقاليد الأمور، وأعلن دولة رئيسها تمسكه بأهداف البلاد وعكف على القضية يدرسها من ألفها إلى يائها وعلى الوثائق يستخرج ما فى بطونها من عهد ملنر إلى الآن، ثم عقدت اجتماعات ودارت محادثات، وسمع أنَّ دولة رئيس الوزراء يطلب بيانًا من الجانب البريطانى بالتسليم بالأهداف القومية كشرط للدخول فى المفاوضات، وتطورت الظروف وسمعنا أنَّ الأحاديث تدور للاستطلاع ثم انتقل الميدان إلى لندن، وأخيرًا عاد إلى العاصمة كما كان.

ومن عجب أنَّ تلك التصريحات التى كنا نسمعها وقت أحداث القنال، وذلك الانزعاج الذى بدا على المستعمرين وجعلهم يتحدثون عن قبرص وغيرها مستقرًا لقواتهم قد انمحى وزال.

ومن عجب كذلك أن ينساب في هذا الوقت الذى يعود فيه سعادة السفير البريطانى من لندن سيل من التصريحات تردد بعضه الصحف الإنجليزية وبعضه يردده الساسة وكلها تدور بعيدًا عن أهداف مصر القومية، فالجلاء مربوط بنوعٍ من الدفاع والسودان لا يمكن التساهل فى شأنه بأى حالٍ ويطلب الإنجليز مع هذا وإلى جانبه أن تبقى مصر الباب مفتوحًا.

ولست أدرى ما الذى يحمل مصر فى نظرهم على قبول هذا الوضع لحظة من ليل أو ساعة من نهار.

إنَّه لم يبق على دولة رئيس الوزراء إلا أن يحسم الأمر معهم نهائيًا لتعود البلاد إلي ما بدأته من قبل.

وليسمح لى دولة رئيس الوزراء أن أتوجه إليه بالنصح الخالص لوجه الله والوطن ألا يلجأ إلى المحافل الدولية - إن صح ما نقلته عن ذلك العزم الأنباء فيكفى أننا جربناها فلم نجد عند القوم إنصافًا ولا عدلًا. ولعلَّ دولته يسمح لى بأن أقول فى صراحة إننى أخشى إن فعلنا أن نورط أنفسنا. إننا قد ألغينا المعاهدة من

جانبنا ولم نعبأ بأحد، فاتخذنا هذه السياسة لنا وارتضيناها لأنفسنا واحتملنا تبعاتها ونتائجها. فالرجوع إلى المحافل الدولية بعد ذلك فيه إضعاف لمركزنا أو شعور بأننا لم نكن على كامل الحق فيما فعلنا.

والإنجليز على ما يذكر دولة رئيس الوزراء سبق لهم أن هددوا عقب إلغاء المعاهدة بعرض الأمر على مجلس الأمن بحجة أنَّ مصر انفردت باتخاذ هذا الإجراء لكنَّ أحداث القنال شغلتهم وإننى لأخشى أن نتيح لهم الفرصة بأنفسنا. ووسط هيئة الأمم غير مأمون والالتجاء إليه محفوف بالمجازفة والخطر. ولعلَّ أقرب الأدلة وأقواها أنَّ أحدًا لم يحرك ساكنًا لإنصافنا والأحوال فى مصر على أشدها والكرب يخيم على جو البلاد.

وقد جاءت حوادث الشهور الثلاثة الأخيرة مؤيدة لسياسة القطع دون سياسة الوصل وتحقق أنَّ القوم مستعمرون غلاة. وأن لا سبيل إلى إقناعهم بمنطقٍ ولا بعدلٍ ولا بقانونٍ.

فحذار من الالتجاء إلى المحافل الدولية اعتبارًا بما كان، وتجنيبًا للبلاد مما يترتب على الفشل - وهو محقق - من خيبة الأمل فتخور العزائم ونحن أحوج ما نكون لشحذ الهمم واستقبال ألوان جديدة من المكاره والمتاعب.

ولعلَّ الأوان يكون قد آن لتعود مصر إلى الاعتماد على نفسها، وعليها وحدها ولعلَّنا جميعًا وفديين وغير وفديين نكون قد أفدنا من عبر الماضى القريب، وآمنا بأنَّ الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم.

والله يهدينا جميعًا إلى سواء السبيل ويزيل ما فى قلوبنا من غلٍ إنَّه نعم المولى ونعم الوكيل.

حملة التشهير لحساب الإنجليز

نفهم أنَّ أحزاب القلة المناوئة للوفد تحاربه وتهاجمه، لأنَّ الوفد هو العقبة فى وصولها إلى الحكم من طريقه الدستورى السليم. ونفهم أنَّ تلك الأحزاب تكره الشعب بقدر ما تكره الوفد وربما أكثر لأنَّ الشعب يولى الوفد ثقته ويحرمها هذه الثقة.

ونفهم أنَّ رؤساء أحزاب القلة إذا خطبوا أو تحدثوا حملوا على الوفد، وقد يتورطون وكثيرًا ما يفعلون، فيفترون عليه، وينكرون حسناته، ويختلقون له سيئات، ولكن ذلك يقع أحيانًا وفى مناسبات أو ظروف محدودة.

لكن الذى لا نفهمه هو أن تتخذ بعض المجلات المعروفة التشهير بالوفد حرفة لها وصناعة تنتجها كل صباح ومساء مستعينة بالكذب معتمدة على الاختلاق والإفك.

وأصحاب هذه المجلات ليسوا رؤساء أحزاب حتى ولا هم أعضاء فى أحزاب فيقول الناس إنها خصومة سياسية يشعلها الخلاف السياسى.

وأصحاب هذه المجلات ليسوا من المستوردين الذين يناهضون الحاكمين ليأخذوا مقاعدهم فى الحكم.

وهذه المجلات لا تتورع كما يشهد الناس عن الكذب والإفك والاختلاق تفعل ذلك وتكرره فى غير حياء، ومثل هذا السبيل لا يسلكه من يريد الإصلاح فأول واجب على من يريد إصلاح أحوال الناس أو يدَّعى ذلك على الأقل أن يصلح من نفسه فلا يكذب ولا يفترى ولا يختلق ولا يثلم الأعراض فى كل صباح

ومساء، بل يجب عليه أن يتجمل بمكارم الأخلاق ليستمع الناس إليه ولتستجاب دعوته، وهذه أوليات معروفة.

فإذا كانت حملة التشهير قد ولدت مع ميلاد تلك المجلات، وإذا كان أصحابها ليسوا من رؤساء الأحزاب، ولا من أعضائها، وهم ليس بينهم وبين الوفد ثأر مباشر ففيم هذه الحرب يشنونها على الوفد وهو فى الحكم وخارج الحكم.

ولم هذا التحمس البالغ حد الكذب والإفك والافتراء الذى أصبح حديث الناس.

لابد من سر، ولابد من دافع فلنبحث عن هذا السر من ناحية الوفد ونترك جانبًا تلك المجلات.

الوفد المصرى يخاصم الإنجليز منذ نشأته، فعل ذلك فى عهد سعد، وهو يفعله الآن فى عهد خليفته، والوفد المصرى بلغ فى الخصومة مع الإنجليز حد إلغاء المعاهدة وتمزيقها، فأصبح بينه وبين الإنجليز ثأر، وثأر شديد، ومصلحة الإنجليز تقتضيهم القضاء المبرم على هذا الوفد، ما فى ذلك شك، فهو هيئة عنيدة، لا تلين في محادثة ولا فى مفاوضة، وهى تجرؤ أخيرًا على إلغاء المعاهدة، هذا ذنب لا يغتفر وجرم لا يمكن الصفح عنه.

والإنجليز يلتفتون فيجدون أنَّ تشدد الوفد من قديم فى التمسك بحقوق البلاد معناه زيادة تعلق الشعب بالوفد، فما هو السبيل إلي التفريق بين الشعب والوفد، لا سبيل إلا بإساءة سمعة الوفد، لكن إساءة سمعة الوفد بالحق ليست بالأمر اليسير، فحكومة الوفد قد خدمت مصالح الشعب، والشعب قد رأى ذلك بعينيه ولكن لابد على أى حال من مهاجمة الوفد، قيل ولو بالباطل، قيل فليكن، قيل إذن فليكن الاعتماد على تلك المجالات وعليها هى أن تعتمد على الشيطان، ولتسير بخطى واسعة فى طريق الإفك والبهتان.

هكذا بدأت تلك الحملة ولهذا الغرض تستعر تلك الحملة.

وإلا فهل يستطيع أحد أن يفسر للناس الموقف العام لهذه المجلات، وهو موقف واضح يلفت النظر، إنها إن أيدت أحزاب القلة يومًا فهى لا تهاجمها أبدًا، وهى وإن لم تؤيد الوفد يومًا فلا تنفك عن مهاجمته أبدًا وإن وقعت بين مصر وبين المستعمرين أزمة تشاغلوا بهاجمة الوفد عن مشاركة الأمة فى مناواة المستعمرين ورد عدوانهم.

إنهم أناس طغى عليهم حبهم لعرض الحياة الدنيا، وهم لهذا لا يحبون غير أنفسهم ومصلحتهم الخاصة.

هل تظنهم يحبون نجيب الهلالى وأيضًا لا والله، إنهم يحبون المال وقد عرفوا طريقه، وما طريقه لديهم إلا التشهير بالعاملين.

إلا أنَّ السر واضح ومشهور والدافع إلى الحملة على الوفد ظاهر غير مستور وفى الأمة وعى وللناس عقول.

لكن حزب الشيطان منهزم مدحور وحزب الله غالب ومنصور.

حملة التشهير فى أسبوع

إنها حقًا لمصيبةٌ قد حلَّت بهذا البلد، وهى مصيبة كبرى ولا شك. ولابد للناس من أن يفكروا فى مصدرها ويبحثوا من أين يأتيهم هذا الكرب، وإذا كانت الأمور ترد إلى وجه المصلحة فيها أو إلى صاحب هذه المصلحة فليس من شكٍ فى أن الفتنة العمياء المشتعلة الآن فى مصر فى الوقت الذى تسعى فيه مصر للخلاص من العبودية والرق تنبئ بأنَّ أحدًا لا يستفيد من هذه الكارثة أولًا وأخيرًا إلا الإنجليز.

قالت الوزارة سأطهر أداة الحكم من الفساد، وقال الناس لها افعلى بلا تردد ولا تهاون لتظهر براءة الأبرياء وينال الآثمون جزاءهم العادل.

لكنَّ بعض الصحف والمجلات خرجت من الكلام عن التطهير إلى دائرة أخرى هى حملة منظمة للتشهير، وبا ليت الأمر لم يتجاوز الأمور التى تعرض للتحقيق ويسأل عنها أصحابها، فهو قد تحول إلى الإفك وإخفاء الحقائق.

وأخيرًا رأى دولة رئيس الوزراء أن يبعث بكتابٍ دورى إلى أصحاب المعالى الوزراء ينبه إلى وجوب عدم الإدلاء ببيانات أو معلومات فى جميع المسائل التى يجوز عرضها على لجان التطهير.

كما أوضح دولته أنَّ هذه المسائل لا يمكن أخذها قضية مسلمة ما لم يصدر فيها الحكم النهائى.

ولعلَّ من الغريب أنه فى الوقت الذى كان فيه هذا الكتاب منشورًا بجريدة المصرى أمس الأول كانت جريدة الأهرام تنشر فى نفس اليوم والساعة على أعمدة ثلاثة خلاصة لحديث نقله حضرة مندوبها عن معالى وزير الشئون البلدية والقروية

بشأن مجار أنشئت بضاحية سيدى بشر. فى هـذا الوقـت بعينـه الـذى نشـرت فيـه المصرى نص كتاب دولة رئيس الوزراء نقل حضرة منـدوب الأهـرام عـلى معـالى الوزير تعليقًا على قصة المجارى نصه «إن كل الإجراءات التى اتخذت لإنشاء هذه المجارى وصرف نفقاتها غير سليمة».

ولعلَّ الناس قبلى أخذتهم الدهشة ولم يستطيعوا أن يوفقوا بين كتاب دولة رئيس الوزراء وتعليق معالى الوزير وهو فى نفسه حكم قبل أن يصدر حكم.

ولقد سبق كتاب دولـة رئـيس الـوزراء بيـان نشـرته الصـحف لسـعادة حـافظ رمضان باشا اعتزل به السياسة مؤقتًا. وسعادة حـافظ باشـا لم يعـرف بأنـه صـديق للوفديين ولكنه والحق يقال قد ضاق من الحال التى وصلت إليه البلاد حتى لقـد قال ما نصه «وحركة التطهير التى أملنا فيها بعض الخير الداخلى تسير فى بـطء غيـر مطمئن» وتلوح بينها تيارات أخشى معها أن تنقلب إلى معركة حزبية أو شخصية أو انتقامية.

ولعلَّ من الخير أن نضع أمام أنظار حضرات القراء طائفة من الإفك الـذى بـدا زوره مكشوفًا وبدا اختلاقه واضحًا فى خلال هذا الأسبوع ليحكم الناس حكمهـم القاسى على تلك الصحف والمجلات التى لا تعمل لمصـلحة مصـر بأيـة صـورة ومن غير ما شك:

1- عمارة عريضة

هذه المسألة لا تحتمل جدلًا ولا نقاشًا ولا بيانًا من سعادتى فؤاد سراج الـدين باشا وحسين الجندى باشا، فالأمر أهون من ذلك بكثير.

إذ السؤال الوحيد الواجب طرحه هو هل كانت الصفقة لمصلحة الوزارة أم أن هناك غبنًا على الوزارة؟

هذا هو السؤال؟

والجواب عليه صريح من أقوال سعادة وكيل الوزارة عمر الدمرداش باشا الذى قرر أنه أثناء المناقشة فى المجلس الأعلى للأوقاف بجلسة 14 يناير الماضى، رد على وزير المالية بأنَّ الفرق فى الثمن بسيط وأن لا اعتراض جوهريًا عليه.

كما أنه من المقطوع به بين جميع الأطراف فى هذا الموضوع أنَّ الصفقة رابحة بالنسبة للوزارة وأمرها ظاهر عيانًا للناس جميعًا، فلا محل بعد ذلك للبحث فى شىء آخر على الإطلاق سواء أسارت الإجراءات بطيئة مسرعة، وسواء أسبق هذا أو لحقه شراء فؤاد باشا أو غير فؤاد باشا لعمارة أخرى يملكها زوج البائعة لعمارة الأوقاف أو تملكها هى أو يملكها جنى يسكن باطن الأرض، فكل ذلك حشو ولغو ولا طائل تحته ولا نتيجة له، مادام أنَّ وزارة الأوقاف أخذت صفقة رابحة وربحها لا خلاف عليه وهو ربح كبير.

2- مجارى سيدى بشر

وهل يغنى قول لقائل بعد أن ثبت أنَّ سعادة إبراهيم فرج باشا وزير البلديات السابق هو الذى اكتشفَ المخالفات الإدارية والمالية التى وقعت فيها بلدية الإسكندرية وأنه بعث بما تبين له بمذكرة إلى البلدية، وأنه لهذه الأسباب رفض مد مدة خدمة مدير البلدية السابق وأعفاه من واجبات وظيفته فى أول أكتوبر سنة 1951 ولم يقبل فى شأنه رجاء حتى من رفعة رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصرى.

كما طلب إجراء التحقيق مع المسئولين وإفادته عن النتيجة لتحديد المسئولية بالنسبة لباقى الموظفين.

فإذا كان الوزير الوفدي السابق هو الذى كشف عن المخالفات ففيم الكلام وفيم التشهير.

3- وكيل بنك التسليف والمائة إقطاعة

استمعت للحقيقة من وكيل بنك التسليف وهو صديق عزيز ومن أسرة كريمة

وله ثروته وما به حاجة إلى ارتكاب أية دنية والذى فعله هو الخير كل الخير وأجره على الله.

كانت الحكومة توزع إقطاعات على المعدمين كل إقطاعة خمسة أفدنة، والأرض الموزعة واقعة فى مركز شربين، فرأى بصفته نائبًا للجهة أن يسعى لخيرها، فنجح فى الحصول على ثلاثين إقطاعة وزعت على معدمين فى إحدى عشرة قرية، وكان اختيار المعدمين متروكًا لعمدة كل قرية، لأنَّ العمد وحدهم الذين يعرفون أحوال الناس فى بلادهم.

هذه هى الحقيقة المجردة من كل زيفٍ واختلاقٍ.

أتدرى كيف صورت هذه المكرمة.

صورت فى المجلة المعروفة فى عددها الأخير تحت عنوان ضخم (كبراء يدعون أنهم فقراء معدمون) ليسلبوا أرض الدولة، وتحت هذا شرح وبيان نصه: «كما ظهر أنَّ أحد كبار المعدمين وهو وكيل بنك التسليف أخذ لنفسه مائة إقطاعة من المفروض توزيعها على المعدمين.

فانظروا أيها الناس كيف ينقلب الخير شرًا، واسمعوا كيف يساء إلى الأبرياء المحسنين بالسعى الحسن فليكن عند الله وحده الجزاء على ذلك أيضًا.

تلك أمثلة ضربناها على سبيل المثال لا الحصر فإنَّ الإفك قد فشا واستشرى والباطل قد علا واستعلى.

وفى هذه الأمثلة كل العبر التى تكفى الناس للاقتناع بأنَّ حملة التشهير قد بلغت غايتها إذا استبيحت الكرامات والأعراض. وضاعت القيم الأخلاقية.

ولعلَّه قد أصبح من الواجب المحتوم أن يلجأ كل من تمسه هذه العقارب الآدمية إلى القضاء ليصون شرفه وسمعته، ولا شك أنَّ القضاء سيعطى الآثمين درسًا قاسيًا مهما طال الزمن عليهم.

«ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم»

لم أكن يوم كتبت كلمتى الأولى فى 5 مارس الماضى عن التطهير لا التشهير ولا يوم كتبت الكلمة الثانية عن الموضوع نفسه فى 14 إبريل الحالى بمستعطفٍ ولا بمستنجدٍ، لم أستدر العطف على أحدٍ ولا الرفق بأحدٍ. ولا كنت أستجدى للناس رحمة أو أرجو فى معاملتهم تساهلًا ولينًا. ولم تكن لى مصلحة شخصية حفزتنى إلى الحديث، فالاعتراض على الحالة المؤسفة التى وصلنا إليها من التشهير بالناس قبل أن تتبين الأمور وتتكشف الحقائق.

إنما كنت أنصح باسم الواجب والعدالة والقانون.. فكنت أطالب لغيرى بحماية تحتمها العدالة ويفرضها القانون ضنًا بالكرامات أن تهدر وبسمعة الناس أن تلوث، بل وبسمعة مصر نفسها، فلا تصبح مضغة فى الأفواه.

وكل ما ينشر مليئًا بالإفك.. محشوًا بالزيف، فكانت القصة تروي على صورة، ثم تعود فتروى على أخرى.

وكانت ولاتزال الوقائع تشوه وكثير من الحقائق ينتقض ويبتر.. وليس للناس دفاع يقرأ أو يسمع، فمنهم فريق عف عن النزول إلى الميدان وأسلم سمعته لله، ومنهم فريق لجأ إلى القضاء وإن كان الأمر فى هذا يطول، ومنهم فريق دافع عن نفسه لكن المشهرين استمروا سادرين فى حملتهم، معتمدين على أن الاستمرار فى ذاته وسيلة من وسائل التأكيد، وأنَّ الإلحاح طريقة من طرق إقناع الناس بأنَّ ما يدعون إليه حق.

ولم أكتب فى هذا الشأن قديمًا مع أنَّ حملة التشهير كانت قائمة ضد الوفد

ورجاله منذ سنوات وسنوات لأنَّ الناس جميعًا كانوا يفهمون أنها حملة مقصودة لا يراد بها إلا التشهير والتشهير وحده، لكن لما وليت الوزارة الحالية الحكم وأعلن دولة رئيسها فى كتاب تأليف الوزارة حملته على الفساد واعتزامه تطهير أداة الحكم حمدنا الله لأنَّ من أولى نتائج هذا التطهير أن تنتهى حملة التشهير، فالكلمة أصبحت للقضاء ومتى كان الأمر كذلك وجب أن تقف تلك الحملة الآثمة وأن يترك القضاة فى جو هادئ، فلا يؤثر فيهم جو مصطنع، والقضاة سيقرأون أوراق الاتهام وسيسمعون دفاعًا وسيصدرون أحكامًا، وكانت أبسط قواعد العدالة تقتضى الاستجابة إلى ما تحدثت عنه منذ 5 مارس الماضى، بل كانت أبسط قواعد العدالة تقتضيه دون أن ينبه أحد إليه، فبرنامج هذه الوزارة واضح من أول يوم وهو صريح فى أنها معتزمة تحقيق كل ما شاعت عنه شائعات أو ذاعت بشأنه اتهامات، إذن كان واجبًا ألا تخوض الصحف والمجلات فى تلك الأمور شهرين كاملين.

أقول هذا لأننى ما اطلعت على جريدة المصرى أمس صباحًا وجدت أنَّ دولة رئيس الوزراء قد بعث بكتاب إلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء طلب فيه عدم الإدلاء بأية بيانات أو معلومات فى جميع المسائل التى يجوز عرضها على لجان التطهير.

وقد أوضح دولته أنَّ هذه المسائل لا يجوز أخذها قضية مسلمة ما لم يصدر فيها الحكم النهائى لهذه اللجان وحتى لا يساء استعمال هذه المعلومات بما يعرض سمعة الأبرياء للشبهات المغرضة والاتهامات الباطلة.

آمنت بالله، أليس هذا هو عين ما قلته فى 5 مارس الماضى وهو بالحرف الواحد: «سأفترض أنَّ فى الوفديين مجرمين ارتكبوا ما تؤاخذ عليه القوانين.. سوقوهم إلى التحقيق فإن انجلى عما يدعو إلى المحاكمة فحاكموهم إنما يجب أن تصان الكرامات والأعراض الأولى عن الإهدار والثانية عن الولوغ فيها إلى أن تصدر الجهات المختصة بالمحاكمة كلمتها النهائية».

ثم قلت فى نفس الكلمة ما نصه:

«أظن أنَّ دولة رئيس الوزراء وهو رجل من رجال القانون البارزين يقرنى على أنَّ تلطيخ الناس بالوحل، قبل التحقيق وظهور إدانتهم أمر لا تقره قوانين ولا ترتضيه عدالة».

فليسمح لى دولة رئيس الوزراء بكل أدبٍ واحترامٍ أن أقول إنَّ الذى سجله فى كتابه اليوم إلى أصحاب المعالى الوزراء حقٌ وواجبٌ، ولكنى أعتب عليه لأنه جاء متأخرًا.

ومن حقى أن أذكر لدولة رئيس الوزراء أننى لم أكن مغرضًا ولا متحزبًا عند ما لجأت إليه منذ شهرين ليقف هذه الحملة. إنما كنت الناصح الأمين.

كما أننى لم أكن مغرضًا ولا متحزبًا عندما رجوته فى الكلمة الثانية فى 14 إبريل الحالى بأن يحول دون تسرب بحوث الحكومة إلى الصحف والمجلات فتنشرها تباعًا وقبل أن يفصل القضاء لأنَّ هذا هو التشهير بعينه.

ولقد ضربت لدولته أمثلة مما تسرب فعلًا من مذكرات أعدتها بعض الوزارات وقد ظهرت بعباراتها وأرقامها وتواريخها فى الصحف.

على أننى أحمد الله أن دولة رئيس الوزراء قد انتهى إلى أنَّ نصيحتى كانت خالصة لوجه الله والعدالة فطلب إلى أصحاب المعالى الوزراء ما طلب انتظارًا لكلمة القضاء ومنعًا من أن يساء استعمال ما لدى الوزارات من بيانات ومعلومات بما يعرض سمعة الأبرياء للشبهات المغرضة والاتهامات الباطلة.

ولعلَّ دولة رئيس الوزراء وجد أنَّ أغلب ما طنطن به المشهرون فيه تجوز وفيه مبالغة وفيه تشويه لكثير من الحقائق. ولما يسمع دفاع أحد عن أية تهمة، فرأى دولته أخيرًا أنَّ الأمر اقتضى تدخله.

ولعلِّى لا أجازف إذا قلت وقد قرأت كل ما نشر فى جميع الصحف والمجلات من هذا النوع أنَّ غالب ما نشر سيتضح أنه تصرفات بريئة، وأنه لو ثبت على بعض

الأفراد شيء يؤاخذون عليه فإنَّه سيبقى عملًا فرديًا لا يمس حزبًا ولا يشين هيئة ولا يلوث سمعة مصر التى لوثها لفيف من بنيها سخروا أنفسهم منذ سنوات لفضيحتها وتركوا خصوم بلادهم يستغلون ذلك أسوأ استغلال.

والله يظهر الحق ويعليه ويدحض الباطل ويمحوه.

الوفد... الهيئة الوحيدة المدخرة ليوم الكفاح

وجهت منذ أيام خطابًا مفتوحًا لحضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، وفيه أبديت عدة ملاحظات على ما جاء بخطبته التى ألقاها بباش الشعرية أخيرًا وطالب فيها بأن تأخذ العدالة مجراها مع وزير الداخلية السابق وجميع حضرات زملائه أعضاء الوزارة السابقة، لأنَّ الأوامر صدرت لبلوك النظام فى الإسماعيلية بمقاومة العدوان الإنجليزى الغاشم عليهم يوم 25 يناير الماضى.

ولقد فسَّر سعادة الدكتور هيكل باشا هذه الأوامر بأنَّ معناها «موتوا أو انتحروا».

وبعد تحرير هذا الخطاب ونشره تذكرت موقفًا لحضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم أحمد على علوبة باشا فى مجلس الشيوخ، وسعادته كما يعرف الناس عضو بارز فى حزب الأحرار الدستوريين وكان يتزعم المعارضة فى المجلس فى عهد حكومة الوفد الأخيرة.

وموقفه أنَّه بجلسة 4 ديسمبر سنة 1951 وكانت المناقشة دائرة حول تقرير لجنة الجواب على خطاب العرش أثار موضوع البوليس الموجود فى منطقة القنال وتحدث عن قلته وقلة سلاحه.

وبعد نقاشٍ طويلٍ بين سعادته وسعادة وزير التجارة السابق وبعض حضرات الشيوخ المحترمين قَال له سعادة الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف السابق ما نصه:

«لا يصح مطلقًا أن تطلب من الحكومة أن تسلح الشرطة التسليح الذى يمكنها

من مقاومة الجيوش، فللبوليس وظيفة أخرى. والنذالة إنما تأتى من الجيش الذى يهاجم البوليس كأنما هم فى ميدان حرب، فإذا نفد فرضًا ما فى يد رجل البوليس من ذخيرة، فليس المسئول هو البوليس ولا الحكومة.. وإنما المسئول هو الجبان الذى يرسل جيشًا لمقاومة بوليس ليس فى ميدان حرب وإنما فى مدينة آمنة.

وهنا أجاب سعادة علوبة باشا بما نصه:

«الحكمة فى أن يعزز تسليح البوليس إنما هى تمكينه من رد الاعتداء عليه والدفاع الشرعى عن نفسه».

هذا كلام سعادة علوبة باشا وهو واضح صريح، لا لبس فيه ولا غموض.

فقد طالب بتعزيز تسليح البوليس ليستطيع عند اللزوم رد العدوان الموجه إليه والدفاع الشرعى عن نفسه. أما محاربة البوليس لجيش جرار مجهز بأحدث الأسلحة فلم يقل سعادته بهذا ولم يطالب به.

فلنعد إلى واقعة الإسماعيلية التى وقعت يوم 25 يناير الماضى، إنها تلخصت فى أنَّ جيشًا جرارًا من الإنجليز مسلحًا بكافة أنواع الأسلحة الحديثة من دبابات ومدافع ميدان اتجه نحو ثكنات بلوك النظام وحاصرها حصارًا محكمًا وسدد مدافعه الضخمة نحوها.

وبعد أن تم تدبير ذلك كله طلب إلى حضرة الضابط رئيس البلوك أن يسلم قوته وأسلحتها.

فواضح أنَّ هذه القوة لم تكن تحارب ولم تكن تهاجم ولم تبدأ بعدوان، بل كانت مستقرة فى ثكناتها فطلب منها التسليم. طلب منها العار كل العار، فبغض النظر عن أمر يصدره أو لا يصدره وزير الداخلية لم يكن جائزًا لهذه القوة أن تسلم لا سلاحها ولا أفرادها، لأنَّ معنى التسليم تمريغ شرفها كقوةٍ عسكريةٍ فى الوحل.

ولو أنَّ وزير الداخلية أمر هذه القوة بأن تسلم لوجب أن يحاسب على ذلك

حسابًا عسيرًا لأنه يكون قد دنَّس شرف العسكرية المصرية وأهان العلم المصرى.

كان سعادة علوبة باشا يقول كيف تكون القوة بالإسماعيلية قليلة إلى حد أنَّ البعض كان يقدرها بستين عسكريًا، فإذا افترضنا صحة معلوماته عندما تكلم فى 4 ديسمبر الماضى فيكون معنى أسر حوالى ألف عسكرى فى 25 يناير هو أنَّ الحكومة استطاعت أن تنفذ رغبته وتعزز هذه القوة تعزيزًا عجيبًا لم يخطر لسعادته على بال وقت أن تكلم.

ألا يكون عجيبًا أن يلام وزير الداخلية على التعزيز وعلى المحافظة على سمعة البوليس العسكرية. مسكين وزير الداخلية السابق أنه ملوم سواء أكانت القوة قليلة العدد أم كثيرة العدد سلاحها قليل أم سلاحها كثير، هو ملوم فى نظر خصومه وخصوم الوفد مهما فعل.

ألا فليعلم خصوم الوفد أنَّ تلك القوة التى استعملت حقها فى الدفاع الشرعى عن نفسها يوم 25 يناير الماضى بالإسماعيلية إنما دافعت عن سمعة مصر وشرفها العسكرى أيضًا.

ألا فليعلم خصوم الوفد أنَّ الصفحة التى سجلها حضرة الضابط الجرىء مصطفى رفعت لهى صفحة فخر ومجد لا تمحى وأنَّ مصر يوم تتحقق لها أهدافها الوطنية لتكون مدينة لهذا الضابط العظيم وأعوانه. ولإخوانهم من رجال البوليس الذين كافحوا قبلهم فى منطقة القنال ويوم عادوا إلى العاصمة استقبلهم داخل محطتها وزراء الشعب الذين مثلوا فى ذلك الاستقبال الحافل حكومة الشعب. حكومة الثورة ضد الاستعمار البريطانى الغاشم.

ويكفى هؤلاء وأمثالهم فخرًا أنهم عندما وصلوا إلى قصر عابدين العامر شملهم جلالة الملك المعظم أعزَّه الله بعطفه وعظيم تقديره فندب حضرة صاحب السعادة عمر فتحى باشا كبير ياورانه لمقابلتهم وإبلاغهم أبلغ آيات التقدير من جانب جلالة مولانا الملك.

فليتق الله الذين تحملهم خصومتهم للوفد على تشويه كفاح هذه الأمة الكريمة لا لشيء إلا لأنَّ هذا الكفاح جاء نتيجة مباشرة لثورة حكومة الوفد على بريطانيا العظمى.

وليعلم خصوم الوفد أنَّ الوفد وحده هو القوة الوحيدة المدخرة فى مصر ليوم الكفاح والنضال إذا حان حينه وأدركنا أوانه.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.

التطهير لا التشهير

من حق المطلع على الجرائد والمجلات المعادية للوفد من غير المصريين بمصر أو فى الخارج أن يتصور أنَّ هذا البلد ملوث بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ. من وزرائه إلى شيوخه ونوابه إلى جميع موظفيه وأنه بلد جدير بالفناء لا بالجلاء مستحق للزوال لا للتمتع بالاستقلال.

لم ينج حكم للوفد من طعم وتشهير حتى أيام زعيمنا الخالد سعد، ولعلَّ الناس لم ينسوا مقالات سعادة الدكتور هيكل باشا بجريدة السياسة ولا كتابات جريدة الكشكول عن سعد وشيعته مثلما كتب عن «المعكمة» وعن الطغيان البرلمانى وعن غير ذلك من الدعاوى والاتهامات.

لكن الحملة بدأت تستعر نارها منذ أواخر سنة 1937 عندما أقيلت وزارة الوفد والذين أشعلوا نارها لم يتورعوا عن تزوير انتخابات سنة 1938 بما لم يعد أمره خافيًا على أحد.

ثم تولى الوفد الحكم بين سنتى 1942 و1944 وكان هناك كتاب أسود وكانت لدولة رئيس الوزراء جولة أى جولة فى الدفاع عن حكومة الوفد التى كان عضوًا فيها وكانت له مرافعة اعترف بأنها كانت خالدة قاطعة فى الأدلة آية فى البيان.

ثم وليت الأقليات الحكم وظلت فيه إلى سنة 1949، وأخيرًا ولى الوفد الحكم فى يناير 1950 ونحى عنه فى يناير الماضى، وحملة التشهير مشبوبة الدار حتى فى الوقت الذى ألغى فيه المعاهدة ووقف من الإنجليز موقفه المعروف، وها هو الوفد قد ترك الحكم والحملة تلاحقه.

وإننى سأفترض أنَّ فى الوفديين من ارتكب إثمًا أو آثامًا، سأفترض ذلك لأريح بال دعاة التطهير، سأفترض ذلك لأريح بال دعاة التطهير. سأفترض أنَّ فى الوفديين مجرمين ارتكبوا ما تؤاخذ عليه القوانين، سوقوهم إلى التحقيق فإن انجلى عما يدعو إلى المحاكمة فحاكموهم. إنما يجب أن تصان الكرامات والأعراض، الأولى عن الإهدار والثانية عن الولوغ فيها إلى أن تصدر الجهات المختصة بالمحاكمة كلمتها النهائية.

ليس يكفينى ردًا لكرامتى وشرفى إذا ما حملت الجرائد والمجلات على ومزقت سمعتى كل ممزق شهورًا وسنين أن يقضى القضاء فى النهاية بأنى برىء وأنَّ ما نسب إلى كان محض أفتيات.

أظن أنَّ دولة رئيس الوزراء وهو رجل من رجال القانون البارزين يقرنى على أنَّ تلطيخ الناس بالوحل، قبل التحقيق وظهور إدانتهم أمر لا تقره قوانين ولا ترضيه عدالة.

إن المجرم المتلبس يحميه القانون من أن يساء إلى سمعته قبل أن ينطق القضاء بكلمته.،

إنَّ هذه الحالة التى انحدرت إليها الصحافة المعادية للوفد تلفت النظر من الناحية العامة والقانونية.

إن كان يراد التطهير لا التشهير فلتقف حملة التشهير مرة واحدة.

إن كان يراد التطهير لا التشهير بهيئة معينة فليبدأ التطهير من يوم أن زيفت الانتخابات وارتكبت فيها الآثام، أما أن يأتى مجرمون ممن زيفوا الانتخابات ليؤيدوا دولة رئيس الوزراء فى سياسة التطهير فعبث ولعب بعقول الناس.

أهو سيتناول الجرائم والتعذيب والآثام التى ارتكبت فى عهد وزارة دولة إبراهيم عبدالهادى باشا أو أنه سيكون مقصورًا على حكم الوفد الأخير نريد أن نعرف ذلك أيضًا.

ولما كان المتهم يعتبر بريئًا إلى أن يقضى فى أمره فما حكم من قد يتهمون من رجال مصر إذا حلت الانتخابات، أيترك خصومهم يشهرون بهم ويحاربونهم لمجرد أنهم متهمون حتى يفوزوا بمقاعد النيابة فإذا فات الوقت وظهرت البراءة فما هو الحال، أم تؤجل الانتخابات حتى يفصل فى الاتهامات التى لا يعرف لها أول ولا آخر.

تلك أمور أكشفها لدولة رئيس الوزراء ليتدبرها قبل فوات الأوان ويتبصر فيما هو قادم عليه. وأكرر لدولته أنَّ أحدًا لا يمانع فى تطهير سمعة البلاد. ولا فى أخذ أى مجرم يجرمه ولكن الناس يجب أن يظلوا أبرياء إلى أن يقضى فى شأنهم فيمنع التشهير بالناس رحمة بمصر على الأقل.

ولعلِّى لا أثقل على دولة الرئيس إذا وضعت تحت نظره الأسئلة الآتية:

1- من أى عهد ومن أية سنة سيبدأ البحث عن أسباب الفساد وعن استغلال النفوذ والرشوة وما إلى ذلك من جرائم؟

2- ما موقف دولته من حملة التشهير وهو القانونى الضليع الذى يعلم أن المتهم يظل بريئًا إلى أن يصدر فى شأنه حكم نهائى؟

3- إذا كان مصير مجلس النواب هو الحل كما تنبئ الأحوال وجرت الانتخابات فى ميعادها الدستورى فما هو مركز من يكون قد اتهم ولما يفصل بعد فى أمره؟

وفى هذه الكفاية الآن وأن لى لعودة إلى هذا الموضوع الخطير.

وقبل أن أختتم كلمتى أود أن أؤكد لدولة رئيس الوزراء الذى يعرف عن يقين فى الصراحة والصدق، أننى أكتب بوحى من ضميرى و ضميرى وحده لا أبغى إلا أداء واجب مفروض يمليه على ذلك الضمير الخالص لوجه الله والوطن.

التطهير لا التشهير... (2)

منذ شهر تقريبًا نشرت بالبلاغ كلمة تحت هذا العنوان وافقت فيها دولة رئيس الوزراء على مبدأ التطهير وقلت إنَّ أحدًا لا يمكن أن يعارض فيه. وأنَّ الملوثين هم وحدهم الذين قد يضيقون به. وأنَّ جميع الأحزاب والهيئات لا تجرؤ على المعارضة، إذ التطهير واجب مفروض على كل وزارة دون أن يفرد له فى برنامجها باب خاص.

قلت ذلك ورجوت دولة رئيس الوزراء أن يحول دون التشهير وليقدم على التطهير ما شاء وليتوسع فيه ما أراد ولتكن الكلمة الأخيرة للقضاء على أن تحمى سمعة الناس إلى أن يدلى القضاء بكلمة فيهم. وعلى ألا تتسرب بحوث الحكومة إلى الصحف والمجلات فتنشرها تباعًا وقبل أن يفصل القضاء لأنَّ هذا هو التشهير بعينه.

ويومئذ حملت على جريدة الأساس وتفضل حضرة الأستاذ الرجال فنعتنى بنعوتٍ كثيرة تقبلتها شاكرًا وتركت للأيام أن تكشف عن وجه الحق الذى هدفت إليه وعن الباطل الذى انساق إليه خصوم الوفد.

والأمر المقطوع به إلى الآن أنَّ شيئًا لم يقدم للقضاء بعد ضد أى كان ليدافع عن نفسه فتظهر براءته أو إدانته ولكن حملة التشهير مشبوبة.

ولقد قيل لنا إنَّ التطهير لن يقف عند عهد دون عهد ولن يتناول هيئة أو حزبًا دون هيئة أو حزب بل سيكون الجميع سواء أمام العدالة.

ولكن هل سارت الأمور فى هذا الطريق؟ أقولها كلمة صريحة. كلا!!

فالوفديون، والوفديون وحدهم هم المقصودون بالذات، مقصودون بالتشهير

لأنَّ أحدًا منهم لم يقدم بعد إلى القضاء.

خذ مثلًا لذلك ما نشر فى إحدى المجلات أمس الأول:

1- وزير الأشغال يتهم عثمان محرم

ويفصل الخبر بأنَّ مذكرتين وضعهما معالى وزير الأشغال عن بعض تصرفات سلفه الأولى خاصة بكوبرى طلخا والثانية خاصة بأراضٍ اشتراها عبدالعزيز البدراوى بك والأستاذ عبدالرحيم سماحة.

وتزيد المجلة بيانًا فتشير إلى وثائق وتنشر تفصيلات وأرقامًا لا شك أنها مأخوذة من المذكرة وفى صفحاتها الأولى والثالثة والثامنة شرح مستفيض يكاد يكون المذكرة المشار إليها بحروفها.

ونود أن نسأل دولة رئيس الوزراء كيف يسوغ هذا وكيف تتسرب مذكرات الوزارة إلى الصحف ولما يجر تحقيق مع الوزير السابق ولما يسأل مجرد سؤال. أليس من حقه أن تصان سمعته إلي أن تجرى الأمور فى طريقها القضائى المرسوم فى الدستور وقوانين البلاد وإذا لم يكن هذا تشهيرًا فما هو التشهير؟

2- سيدة تضارب فى البورصة

وهنا تشرح المجلة حكاية طويلة عريضة والمهم فيها أن تضيفي إلى شرحها «وهذه السيدة على صلةٍ بأسرة وزير المالية فى عهد حكومة الوفد».

وهذا أيضًا تشهير بوزير المالية السابق ولما يحصل تحقيق ولا حكم يجيز هذا الذى يكتب.

3- النحاس باشا يسحب فى يوم واحد 128 ألف جنيه

وإننى وإن كنت لا أدرى مبلغ هذه الرواية من الصحة والبطلان ولم استفسر عن شىء بشأنها وما يجوز لى ذلك، فأموال الناس أسرار. وإهمال البنوك أسرار ولكن النشر أصبح مباحًا والتشهير أصبح برنامجًا، حتى البنوك نفسها أصبحت تشترك هى الأخرى فى إمداد من يشهرون بما يريدون من معلومات لا يدرى أحد مبلغ

صحتها أو بطلانها.

تلك أمثلة اقتطعناها من عدد واحد من المجلة المذكورة وفى كل يوم نرى من هذا الشىء الكثير.

4- الأهرام ووقف البدراوى وعبدالعال

وأمس طلعت الأهرام هى الأخرى وتحت هذا العنوان تقول إنَّ وزارة الأوقاف تطلب حسابات هذين الوقفين عن ست سنوات. وإذا لم يكن القراء يعرفون أنَّ ناظر هذين الوقفين هو رفعة النحاس باشا فأنا أدلهم على ذلك.

والقراء يعرفون أنَّ نظار الأوقاف مسئولون أمام القضاء الشرعى وهو وحده صاحب الولاية ولم نسمع أنَّ قضية رفعت على رفعة النحاس باشا بشأن هذين الوقفين. والمجال متسع لمن شاء والقضاء أبوابه غير موصدة.

أفلا يجدر أن تبقى وزارة الأوقاف بحوثها مستوردة وتعرض الأمر على القضاء إن شاءت فإذا قضى بشىء أعلنته للناس.

أليست هذه المعلومات متسربة من الوزارات؟

أليست تشهيرًا بغض النظر عما ينتهى إليه القضاء.

أهذا هو التطهير؟

وأمر آخر، بل ظاهرة أخرى تلفت النظر أهو العهد الوفدى وحده الذى تدور حول تصرفاته البحوث؟

فيا ترى هل تبحث الوزارات المختلفة وراء تصرفات الأحزاب الأخرى وتبقى بحوثها مستورة عن الصحف والمجلات أو أنها لم تبحث بتاتًا العلم عند ربى.

وكيف يتفق هذا ودعوى أنَّ التطهير غير مقيد بعهد ولا بهيئة.

قولوا لنا كلامًا آخر، ولا تنسوا أنَّ فى السماء عدالة.

باقة مقبولة

كتبت فى البلاغ بالأمس كلمة وضعت فيها الحد واضحًا بين التطهير والتشهير. وقلت إنَّ أحدًا لا يعارض فى تطهير كل أدوات الحكم من الفساد ولا فى مؤاخذة أى كان عن أى عمل تؤاخذ عليه القوانين. ورجوت ألا تكون هذه الحرب مشبوبة على هيئة دون أخرى ولا على حزب دون آخر. وألا يقتصر الأمر على عهد دون عهد. وعقبت بأنَّ حملة التشهير ظلم صارخ وأنها يجب أن تقف وقلت لدولة رئيس الوزراء وهو من البارزين بين رجال القانون أنَّ كل متهم يعتبر بريئًا ويظل بريئًا إلى أن يقضى فى أمره بحكم نهائى. وأهبت بالجميع أن يصونوا سمعة البلاد.

قلت ذلك كله وبنيته على فرض افترضته وهو أن يكون بيننا نحن الوفديين من ارتكب ما تصح المؤاخذة عليه. افترضت ذلك وأنا المؤمن بأنَّ مجموعتنا سليمة ونزيهة وأنَّ مصر ولله الحمد بخير كل الخير.

واليوم ظهرت جريدة السعديين وفى صدرها مقال لحضرة الدكتور على الرجال قدم لى فى باقة من الزهر أتقبلها شاكرًا فوصفنى فى تهكم بالأستاذ القدير.. والفقيه الخطير.. والقانونى الكبير الأستاذ أمين عز العرب.

ثم عزَّ عليه ألا يزيد فى فضله فقال الأستاذ «عز الهرب»، ثم نعى على ضعف السمع -وقاه الله من كل مرض - إذ قال: خرس الفصحاء وتحدثت الببغاء. خرس السميع البصير. وتكلم غير السميع وغير البصير.

وليس يسعنى إلا أن أتقل كل النعوت والأوصاف بالشكر الجزيل والارتياح التام لأنَّ هذا يشعرنى فى غير ما تردد أنَّ السهم الذى ريمت به أصاب الكبدوان الطعنة كانت نجلاء.

إنَّ هؤلاء الخصوم الحاقدين على الوفد والذين يحاربونه لحساب المستعمر لا حساب شيء آخر يظنون أنَّ البلاد غافلة عن مكرهم مخدوعة فى شأنهم.

هل تراهم وهم الذين وقعوا فى عهود حكمهم فى الآثام يصلحون أن يكونوا وعاظًا يدعون إلى التطهير.

ما أشبههم بالمخمور يقف فى وسط الناس يدعوهم إلى الكف عن شرب الخمور.

ما هو العيب فى أن أقول لدولة رئيس الوزراء طهر ما شئت ولكن اعمل على صيانة الكرامات وصيانة سمعة وطنك.

ما العيب فى أن أقول له إنَّ العدل يقضى بألا تقف عند هيئة معينة ولا عهد معين.

أيظن خصوم الوفد أنَّ الوفديين يخشون بحثًا واستقصاء لتصرفاتهم؟ إنهم واهمون. الأمر هو العكس تمامًا فإنَّ خصوم الوفد يهوشون ويملأون الدنيا ضجيجًا لتبقى آثامهم مستورة وعيوبهم فى خفاء. ولست أريد أن أنحو نحوهم وأسير على سيرتهم فأذكر أسماء من زعمائهم ووزرائهم وشيوخهم ونوابهم ولا أن أشير إلى تصرفات معينة لهم ولحلفائهم فإنى كما قلت أرى أنَّ المتهم يظل بريئًا إلى أن يقضى فى شأنه.

لهذا أهبت طالبا الكف عن التشهير فضاقت جريدة السعديين، لأنَّ التشهير عندها هو الغاية والهدف وليس يهمها أن تظهر فى النهاية براءة الناس بيضاء ناصعة.

وعلى كل حال فإننى أتقبل تلك الباقة التى قدمها إلى حضرة الدكتور على الرجال وأتقبلها شاكرًا متمثلًا بقول الشاعر:

هنيئًا مريئًا غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت

نحن والإنجليز

يحسن بنا نحن المصريين -فى هذه الآونة- أن نعود بالذاكرة إلى ماضينا القريب نستوحيه لحاضرنا ومستقبلنا.

ساهمت مصر مع الدول الديمقراطية فى حربين عالميتين ابتلى بهما هذا الجيل وخرجت بصفقة المغبون بعد كثير العهود ومعسول الوعود.

ومنذ أن نهضت مصر فى سنة 1919 وهى تفاوض الإنجليز، فجميع الأحزاب المصرية فاوضتهم من وفديين إلى أحرار دستوريين، وجميع الأحزاب الإنجليزية فاوضتنا فالمحافظون فاوضوا والعمال كذلك.

وقضت وزارة الوفد الأخيرة شهورًا طوالًا فى محادثات ومكاتبات فلم تصل إلى نتيجة لأنَّ القوم ظلوا على عنادهم ومصر مصممة لا تلين. وكيف يلين صاحب الحق المهضوم وأنى له أن يلين.

وأخيرًا جمعت البلاد كلمتها وخطت خطوتها الجبارة فأعلنت من جانبها فى حزم وعزم إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى. ووقفت مصر من الاستعمار وقفة العزة والإباء.

وشاء القدر أن تقع حوادث القاهرة فى يوم 26 يناير الماضى فوليت وزارة رفعة على ماهر باشا الحكم واستطاع رئيسها بسعة حيلته أن يجمع حوله القلوب على تنافر بعضها فيما بينها ونجح فى توطيد الأمن وإقرار النظام وكان قاب قوسين أو أدنى من المحادثات أو المفاوضات.

وشاء القدر أيضًا ألا يكون في اليوم الموعود حديث ولا كلام واستقال ماهر

باشا والبلاد كلها آسفة لاستقالته لأنَّه مع قصر المدة التى ولى الحكم فيها كان صريحًا غاية الصراحة واضحًا غاية الوضوح فيما يتعلق بنياته نحو الأهداف القومية التى انعقد عليها إجماع البلاد. والحق أنَّ بيانه كان رائعًا وأنَّ موقفه كان وطنيًا وأنَّ سياسته كانت سياسة بعيدة النظر ولكنها الظروف التى لم تكن فى الحسبان حالت بينه وبين أداء الرسالة التى أخذها على عاتقه.

والآن أصبحت الأهداف القومية أمانة فى يد دولة رئيس الوزراء الهلالى باشا. ودولته ليس بعيدًا عن قضية بلاده وقد توفر على دراسة الوثائق جميعها واطلع طبعًا على الكتاب الأخضر وما حوى من المحادثات مع الفيلد مارشال سليم ومع سعادة السفير البريطانى ومع المستر بيفن ووجد أمامه أقوال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأقوال سعادة صلاح الدين باشا.

وجد هذا كله بين يده، ووجد إلى جانبه الوثائق الأخرى التى قدمت للبرلمان فى 8 أكتوبر الماضى، والتقارير التى وضعتها اللجنتان اللتان اختارهما كل مجلس لبحث التشريعات الخاصة بإلغاء المعاهدة وما انتهتا إليه فى هذا الشأن.

ولقد عرف دولته طبعًا أنَّ رفعة ماهر باشا صرح يومًا بأنه لن يحادث الإنجليز فى مبدأ الجلاء إنما حديثه يكون عن طريق التنفيذ.

والخلاصة أنَّ دولة نجيب باشا يجد أمامه أمة مهما اختلفت فى شئونها الداخلية فهى فيما يتعلق بأهدافها القومية مجمعة الكلمة مصممة إلى النهاية لا تقبل فى شأن قضيتها لينًا ولا هوادة. وأنَّ زعماءها جميعًا لو اجتمعوا فإنها لن تسمع إليهم، بل إنها تنحيهم عن مراكز زعامتها.

هذه هى الحقيقة التى يجب أن يدركها الإنجليز.

ويجب أن يدركوا أيضًا أن لا مجال للتسويف ولا للماطلة.

ويجب أن يدركوا أخيرًا أنَّ الجلاء ووحدة الوادى تحت التاج المصرى أمر محتوم.

ولقد كان سعادة صلاح الدين باشا بارعًا غاية البراعة عندما قال فى خطبته فى هيئة الأمم المتحدة أخيرًا أنَّ الإنجليز عرضوا علينا بواسطة الدول الأربع نفس الدمية المكسورة بعد أن طليت بطلاء جديد فأبينا شراءها.

والكلمة الأخيرة هى إما أن يسلم الإنجليز لمصر بأهدافها كاملة غير منقوصة وإلا فليقض الله بيننا بما هو قاضٍ ولن تذل أمة صممت على الحياة الحرة الخالدة.

الصداقة شىء والمبادئ شىء آخر

قد تتوثق الصداقة بين شخصين أو أشخاص، فتبلغ مبلغ الأخوة أو تزيد عليها قدرًا. وهى ليست بالعبء الهين، فهى شبيهة عند رجال القانون بحق الارتفاق.

والصداقة عند من يقدرها تبلغ المبلغ الذى قال عنه الشاعر:

إنَّ صديق الصدق من كان معك ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب الزمان صدعك شتتت فيك شمله ليجمعك

لكنَّ أحدًا لم يقل إنَّ الصداقة مهما بلغ عبئها، أو فرضت واجباتها، تجيز فى سبيل الاحتفاظ بها، أو الحرص عليها، تغيير المذهب، أو الرأى أو العقيدة.

كما أنَّ مخاصمة الناس بعضهم البعض، لاختلاف فى المذهب أو الرأى أو العقيدة، إسراف غير مقبول وتصرف غير جائز. إنك تستطيع أن تظل صديقًا لصديقك ولكل وجهة هو موليها، ولكنه لا يليق بك أن تجامل صديقك على حساب رأيك وضميرك.

إنَّ صداقتى بدولة رئيس الوزراء قديمة، اعتززت بها وحرصت عليها. وكنت أتمثل بمثله، وأتحلَّى بأدبه، وأغترف من علمه، لكنه يوم اختلف فى الرأى مع إخوانه لم أتبعه فى رأيه كواحد من أنصار الوفد الأقدمين. ومع هذا حرصت على صداقته، لكنه هو اعتزلنا جميعًا، ولكم حاولنا نحن الأصدقاء الشخصيين أن نحول دون القطيعة، مع احتفاظ كل برأيه فلم نوفق..

أقول هذا كله لأنَّ كلامًا أثير فى اجتماع الهيئة الوفدية عن الصداقة.

أقوله لأنَّ كل مقابلة لدولة رئيس الوزراء فسرت بأنها اتجاه نحو سياسته وانضمام إليه. هكذا سلكت سبيلها بعض الجرائد والملات فى التفسير، وانكشف أنَّ بعض من قابلوا دولته إنما قابلوه لشئون لا تمت إلى السياسة بسبب، فهم لم يقابلوه ليقدموا مبدأهم قربانًا بين يديه.

ليته أتيح لدولة رئيس الوزراء أن يشهد اجتماع الهيئة الوفدية عن قرب ليرى أنَّ أشد الناس تمسكًا بصداقته كان يفصل بين الصداقة والرأى فى وضوح وصراحة.

إنَّ الهيئة الوفدية قد أيدت الوفد فى قراراته بعد مناقشات حرة وطويلة فى إجماع لم يشذ عنه إلا عضو واحد انصرف عند طلب الرأى وقبل إبدائه.

على أننى لست أدرى لم تحرص الجرائد والمجلات على إبراز معنى خاص لتلك المقابلات، ورئيس الوزراء رآنا هيئة ملوثة. أليس من مصلحته أن يبتعد عن أولئك الملوثين أو المشبوهين حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

وكيف يتحدث دولته عن «الأخيار» والتطهير لم يبدأ بعد.

ألا يحسن بدولته أن ينتظر ربما وجدنا جميعًا من الأخيار فلا يأنف أن يعود إلينا، أو ربما وجد العكس فلم يتعجل الأمور؟

إنَّ دولته ليس وراءه حزب، وهو قد اكتفى بأحزاب الأقلية، فليسربها فى سياسته، وليحاولوا هدم الوفد، فالوفد لن يهدم.

لقد حاولت ذلك بريطانيا منذ تألف الوفد فى سنة 1918، وقد فشلت كل محاولة، ولعلنا بصدد محاولة جديدة.

إنَّ الوفد حصن البلاد الحصين، وسيبقى كذلك، وسيأتى اليوم القريب الذى يتابع الوفد فيه سياسته وخطته ضد المستعمرين.

إنَّ الصداقة لا تصلح دعامة تقوم عليها الأحزاب السياسية، إنما تقوم الأحزاب على اتفاق الآراء والمبادئ. وإنَّ غدًا لناظره قريب.

الإنجليز بين التذلل والتدلل

فى يوم 30 يوليه سنة 1951 ألقى مستر موريسون وزير خارجية بريطانيا آنذاك فى مجلس العموم خطابًا خطيرًا جاء فيه ما نصه «فلم يعد وجود القوات البريطانية فى مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما. فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط، ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه.

وانتهى الوزير الخطير إلي أنَّ مصير البلدين (مصر وبريطانيا) مرتبط كلاهما بالآخر وأنه لابد من مشاركتهما معًا فى الدفاع عن هذه المنطقة من الشرق الأوسط.

هاجت الخواطر وماجت فى مصر وتقدمت باعتبارى عضوًا بمجلس الشيوخ اطلب بيانًا من وزير خارجيتنا وقلت فى طلبى إنَّ الذى أدلى به الوزير الإنجليزى معناه إقفال لباب المحادثات.

وبجلسة 6 أغسطس أدلى سعادة صلاح الدين باشا فى المجلسين ببيان رائع بسط فيه الموقف من جميع نواحيه وصارح البلاد بالحقيقة كاملة وانتهى إلى أنَّ وزير خارجية بريطانيا قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين كما وعد البرلمان بأن تعرض عليه الوزارة قبل فض الدورة الخطوات التالية بعد أن تنتهى منها اللجنة السياسية الوزارية ومجلس الوزراء.

فلما رأى الإنجليز هذا الموقف من وزير خارجيتنا السابق انزعجوا وتبيَّن ذلك

من الرجوع إلى الكتاب الأخضر (صفحة 214 وما بعدها) يجد المطلع أنَّ سعادة السفير البريطانى بعث بمذكرة إلى رفعة النحاس باشا جاء فيه «يود السفير البريطانى معرفة ما إذا كانت نية الحكومة المصرية حقيقة أن تعلن فى البرلمان المصرى أنَّ المحادثات بين وزير الخارجية والسفير البريطانى قد فشلت وأنه لا فائدة البتة من الاستمرار فيها، كما أشار إلى ذلك صلاح الدين باشا فى أثناء حديثه الآخر مع السفير البريطانى».

«ويود السفير البريطانى فى هذا الصدد استرعاء انتباه حضرة صاحب المقام الرفيع النحاس باشا إلى الاتهام الذى أدلى بها وزير الخارجية فى البرلمان المصرى فى 6 أغسطس من أنَّ خطاب مستر موريسون فى مجلس العموم يوم 30 يولية قد أغلق كل سبيل للمحادثات بين الحكومتين وهذا لا يطابق الواقع.

وفى اليوم التالى بعث سعادة السفير بمستخرج رسمى من خطاب المستر موريسون وأرفقه بكتاب جاء فيه «وسترون أنَّ ما قاله مستر موريسون لا يعنى مطلقًا إغلاق باب المحادثات الجارية».

ألم يكن هذا تذللًا واضحًا من جانب الإنجليز؟ إنَّه كان تذللًا بكل ما فى الكلمة من معنى.

ولم يكتف سعادة السفير بهذا، بل إنَّه بعث فى 17 أغسطس بكتابين أحدهما لرفعة النحاس باشا والآخر لسعادة صلاح الدين باشا وأرفق كل كتاب «برسالة شخصية» من مستر موريسون.

وفى الرسالة الأولى يقول المستر موريسون: «إننى قلق» من أن يقال أو يحدث أثناء غيابى (كان مزمعًا السفر فى عطلة قصيرة) شىء قد يؤدى إلى إغلاق الباب إغلاقًا تامًا دون استئناف المحادثات بين حكومتينا. وليس فى نيتى أو نية حكومة جلالة الملك أن نقول أو نفعل أى شىء من شأنه أن يجعل استئناف المحادثات مستحيلًا بل على العكس.

وفى الرسالة الثانية قال موجهًا كلامه إلى سعادة صلاح الدين باشا: «أقلقنى كثيرًا ما علمته من خطابكم الذى ألقيتموه فى مجلس النواب يوم 6 أغسطس من أنكم فهمتم أنَّ بيانى أغلق باب المحادثات الجارية بين حكومتينا، وقد كان هذا بعيدًا جدًا عما قصدته....».

وأود أن أؤكد لكم أنه لا يزال لدىَّ أصدق الرغبة فى الوصول إلى تسوية لمشاكلنا المشتركة تحقق المطالب الجوهرية للطرفين.

أفليست هذه أمثلة تساق للتدليل على أنَّ الإنجليز كانوا يتذللون.

إنَّ حكومة مصر كانت واضحة فى طلباتها صريحة فى تحديدها للإنجليز فلما رأت أنهم يماطلون ويدورون حول أغراضٍ لا تتفق وأهداف مصر القومية وتبين لها هذا بجلاء من خطاب المستر موريسون أعلنت أنَّ الباب قد أغلق. وها هو ما حدث بعد يوم 6 أغسطس يدل على مبلغ تهافت الإنجليز تهافتًا عجيبًا.. فمن مذكرات إلي رسائل شخصية تنطق بالقلق وتحمل الرجاء والإلحاح فى ترك الباب مفتوحًا.

أما اليوم فقد تغيَّرت الحال غير الحال وأصبح المتذلل بالأمس متدللًا اليوم.

والسر فى ذلك لم يعد خافيًا على أحد ولا هو بالأمر الذى يصعب فهمه، فهو أوضح من أن يحتاج إلى شرحٍ أو بيانٍ.

السر أنَّ مصر بعد المماطلة والتسويف انتهت فى 8 أكتوبر الماضى إلى إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى وأعلنت أنَّ ملكها المعظم أصبح ملكًا لمصر والسودان فبهت الإنجليز لهذا التصرف الجرىء وأعلنوا أنهم من جانبهم متمسكون بالمعاهدة ولكن هذا لم يمنعهم من السعى هنا وهناك ليعودوا بنا إلى المفاوضة.

السر أنَّ مصر بعد أن ألغيت المعاهدة سارت شوطًا بعيدًا فى خطة عدم التعاون حتى ضاق على الإنجليز الخناق فى منطقة القنال فتورطوا فى ارتكاب ما ارتكبوه

مما أثار عليهم ثائرة فريق من نوابهم فى مجلس العموم احتجاجًا على تصرفاتهم.

وفى وسط هذه الأزمة التى استحكمت حلقاتها دعا وزير خارجية بريطانيا وزير خارجيتنا لتناول الشاى معه فى باريس، وطبيعى أنَّ هذه الدعوة لم تكن للكلام عن جو باريس.

وأخيرًا يئس الإنجليز يأسًا تامًا. ثم وقعت حوادث يوم 26 يناير التى أصابتنا فى الصميم فأفادوا منها إذا ذهبت الجهود التى بذلك فى الشهور ما بين أكتوبر عام 1951 ويناير سنة 1952 هباء.

والآن وقد هدأ منهم البال واطمأن الخاطر فزالت المخاوف وزالت أسباب القلق عادوا يتنمرون وأصبحوا يتدللون بعد أن كانوا بالأمس يتذللون.

إنَّ سياسة حكومة الوفد كانت واضحة جلية، فهى كانت ترمى إلى إجبار الإنجليز على قبول مبدأ الجلاء ووحدة الوادى تحت التاج المصرى أولًا وقبل كل شىء، وخصوم الوفد كانوا يخلقون للحكومة المتاعب فى كل ناحية، فكم تحدثوا عن الغلاء والجوع والفقر وهم الآن قد خرسوا فلم يعودوا يتحدثون عن شىء من ذلك كأنما الغلاء والجوع قد زالا وتساوى الفقراء بالأغنياء.

وكانوا يتحدثون عن الرشوة واستغلال النفوذ والفساد ويلقون التهم جزافًا والبلاد تكافح الإنجليز وجهًا لوجه فى منطقة القنال. وكانت أقل مراتب الوطنية تقتضيهم حتى لو كانوا على حق فى اتهاماتهم أن يقدموا الأهم على المهم.

ألا فليعلم الكل أنَّ مصر باقية لا تموت وأنها لبالغة أهدافها القومية فى وقت أقرب مما يتصور المستعمرون وأذناب المستعمرون.

وسنرى ويرون.

مراوغات لا طائل تحتها

لست أدرى على وجه التحديد ماذا يبغى الإنجليز من هذه المراوغات السياسية الممقوتة.

أتراهم يجدون غدًا أو بعد غدٍ من يسلم لهم بما يريدون حمل مصر على قبوله.

أتراهم لو أنه فرض ووجد المصرى الذى يتوسمون فيه الاعتدال والتعقل على حد تعبيراتهم يتوهمون أنَّه يجرؤ على الجهر بما يخالف اتجاه الشعب بأسره.

أتراهم يطمعون فى أن يحطموا أعصابنا بهذه الحلقة المفرغة التى ندور فيها منذ تقابل زعيمنا الخالد سعد مع اللورد ملنر فى لندن سنة 1920.

أيظنون أنَّ نيفا وثلاثين عامًا أو تزيد قد أثرت فى تفكير المصريين أو قلت من عزمهم. أليس أمامهم الدليل الواضح الملموس، على أننا ازددنا وعيًا وتمسكًا بحقوقنا الطبيعية وأننا واجهناهم فى إجماعٍ شاملٍ بإلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان.

أليست هناك عبرة فى أنَّ مصر تكتلت كلها ضدهم يوم 8 أكتوبر الماضى، وكانت وزارة الوفد فى الحكم وكان خصومها يحاربونها فى الشئون الداخلية بكل سلاح ويشهرون برجالها وبأنصارها بكل أنواع التشهير لكن هذا كله لم يمنعهم من أن يقفوا معها صفًا واحدًا أمام الإنجليز، فألغيت المعاهدة بالإجماع ووقفت مصر كلا لا يقبل التجزئة تحطم أغلالها وتعلن حقها فى الحرية والحياة.

إنَّ أشد الناس عداوة للوفد لم يتخلف عن هذا الموقف الوطنى الرهيب فماذا ينتظر الإنجليز؟ لا أدرى.

لقد تولى الحكم رفعة على ماهر باشا شهرًا من الزمان إبَّان أزمة من أشد الأزمات فلما حان وقت الكلام مع الإنجليز أدلى ببيانه المعروف، فلم يكن أقل وطنية من مواطنيه السابقين.

ثم ولى الحكم دولة الهلالى باشا ولم تمنعه آراؤه فى الشئون الداخلية من أن يقف موقف التشدد اليوم فيصر فى صلابةٍ على ضرورة إعطائه بيانًا واضحًا بالاعتراف بأهداف البلاد الوطنية قبل كل كلام وكل حديث.

فإذا كان الإنجليز لا يزالون مصرين على موقفهم. ولا يزالون مصممين على فصل السودان عن الوادى ولا يزالون يريدوننا على قبول نوع من الدفاع المشترك فمن فى مصر يطمعون بعد كل هذا فى أن يستمع إليهم أو يحاربهم فيما يذهبون إليه.

ليثق الإنجليز أنَّه لو تداولت الحكم مائة وزارة فى عام واحد، فلن يجدوا رئيس الوزارة الذى يسلم بوجهة نظرهم. إنَّ أحدًا لا يجرؤ على الوقوف الآن أمام إرادة الشعب فليكن ذلك أمرًا مقررًا لديهم وليدركوا قبل فوات الوقت أن مصر لن تلين قناتها لهم.

وليعلموا علم اليقين أنَّ مصطفى النحاس منفردًا أو مصطفى النحاس مجتمعًا مع كل زعيم آخر لا يستطيع أفرادًا ولا جماعات أن يحملوا هذا الشعب على قبول ما دون الأهداف القومية. وأنَّ الشعب الذى يرفع المدافعين عن حقوقه إلى القمة لا يتردد فى أن ينزلهم إلى قرار سحيق إذا هم تهاونوا فى حقوقه أو فكروا فى ذلك.

ففيم إذن هذه المراوغات التى لا طائل تحتها.

وإذا كان الإنجليز يتدللون اليوم فقد يتذللون غدًا. لكننا نكون قد فدنا من هذه

المراوغات بعد أن آمن الكل بأنهم مداورون. حتى الأطفال أدركوا أنَّ الإنجليز خصوم للحرية. خصوم للعدالة. خصوم لكل صداقة، بل إنَّهم خصوم لأنفسهم.

وما دعاواهم القديمة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الأمم الصغيرة إلا هباء فى هباء. وكلام لا معنى له وأنهم دون شك قد خدعوا العالم مرتين فى حربين عالميتين. وأنهم علة العلل وسبب النكسة السياسية فى هذا الوجود.

ترى لو أنَّ الألمان أتيح لهم الفوز فى الحربين الماضيتين أكان حال العالم سيكون سرًا مما هو فيه الآن.

ترى لو أنَّ مصر لم تفتح صدرها للإنجليز فى الحرب الأخيرة حتى مكنتهم من الفوز على خصومهم، وكان القدر قد أتى لهؤلاء الخصوم أن ينتصروا هل كانت حال مصر وغيرها من الأمم الصغيرة ستكون أسوأ مما هى الآن.

هل نسى الإنجليز وعودهم لمصر يوم كانوا ينزلقون فى استكانةٍ وذلةٍ.

هل نسى الإنجليز اعترافاتهم بأنَّ مصر كان لها الفضل كل الفضل فى انتصار الدول الديمقراطية.

هل يصل إنكار الجميل إلي هذا الحد.

أتظن الدول الديمقراطية جميعها أنه لو حلَّت بها كارثة غدًا ستجد من مصر ومن الشرق كله بل والغرب العربى أيضًا من ينهض لنصرة قوم أثبتوا بكل وسيلة أنهم استعماريون وأنهم لا يرعون ذمة ولا عهدًا ولا يعترفون بجميل ولا يعرفون الفضل لذويه.

إنَّ مصر كلها فاوضت الإنجليز مرة ومرات بكافة ألوانها وأحزابها وزعمائها، فمن ذهبوا إلى رحمة الله سعد وعدلى ومحمد محمود وإسماعيل صدقى والنقراشى ومن الأحياء مصطفى النحاس وعلى ماهر، وهذا هو نجيب الهلالى قد صبر وصبر

طويلًا ولكن لا حيلة لـه، فالاستعمار هـو الاستعمار. والإصـرار هـو الإصـرار والمداورة هى المداورة. كل ذلك لتضييع الوقت وإرهاق الشعب.

لكن حياة الأمم كما أسلفت لا تقاس بالأيام ولا بـالأعوام. وإرهـاق أعصـاب المصريين أمر غير ميسور. فما ضـرنا نحـن أبنـاء هـذا الجيـل أن نبقـى صـامدين مصممين وأن يتم أبناؤنا ما بدأنا فى سبيل الوطن.

إنَّ مصر لن تموت. وشعبها لن يلين فليفهم ذلـك ساسـة إنجلتـرا هنـا وهنـاك وليفهموه جيدًا.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.

هؤلاء الإنجليز ...

وتمر بالمجاهد خواطر أخرى تشوش ذهنه وتشتت فكره.. خواطر تتصل بوسائل الإنجليز وأساليبهم العتيقة البالية معنا منذ أن نهضت مصر ورغبت فى أن تفض خلافًا معهم بالمفاوضة.. فذاك سعد زغلول زعيم مصر الراحل وقائد نهضتها أول ما وصفوه وصفوه بأنه زعيم الرعاع، وزعموا أنَّ المتعلمين من أبناء الوادى لا يؤيدونه ولا يؤمنون برسالته، وظلوا سنين ينكرون على سعد زعامته وقيادته، فلما ألجأتهم الظروف يومًا إلى التحدث إليه قالوا هذا هو ممثل الأمة وزعيم الكثرة بلا منازع، وقالوا إنَّ خصومه قلة أمرها يسير.. فلما قطع المفاوضة إذ وجدها غير منتجة ولا محققة لأمانى بلاده عادت تلقى عليه النعوت والأوصاف القديمة، فعاد زعيمًا للرعاع، وزالت فى لمح البصر الكثرة فى الأنصار والقوة فى الاتباع.

ومثل هذا بعينه حصل مع خليفته مصطفى النحاس، وحصل غير مرة، فإن ولى الحكم فهو الزعيم الذى ليس قبله ولا يمده زعيم، وهو الوحيد الذى يعبر عن إرادة الشعب والوزراء الإنجليز بل كبيرهم الحالى يتحدث فى سنة 1942 عن الشرف الذى يناله يوم يجلس إلى جانبه مصطفى النحاس فى مؤتمر الصلح.

كان ذلك ودول المحور تكاد تميل على الحلفاء الميلة الأخيرة، فلا تبقى ولا تذر، فكم من وعود بذلت وعهود قطعت، فإذا دارت محادثات أو مفاوضات وتمسك الوفد بحقوق البلاد وتعثرت المفاوضات، فالنحاس والوفد قوم دجالون، وعصابة أمرها يهون وهم فوق ذلك دعاة فساد، وقناصة مصالح، والشعب لم يعد كما كان معهم والأحزاب المؤتلفة كلها ضدهم، وهكذا يتغير الحال غير الحال وتظهر أثقال القيل والقال.

فالوفد عندهم هو الكل فى الكل إذا حاولوا أن «يبلفوه» أو ظنوا أنهم يورطونه.. يحرقون بين يديه البخور، وينثرون فى طريقه الزهور، فإذا أصر الوفد ولم يلن فللوفد الويل والثبور.

أما أحزاب القلة فإنها إذا تولت الحكم وتورطت فى إدارة شئون البلاد الداخلية، وسلكت سبيلًا غير مشروعة وقف الإنجليز يرددون فى صحفهم فى شماتة وزراية. تلك أمور داخلية.

وهكذا يدور بنا الإنجليز فى حلقة مفرغة منذ ثلاثين عامًا أو يزيد، فهم يلعبون بنا كالكرة فلا الأغلبية نجحت معهم وهى عنيدة متمسكة، ولا الأقلية أفلحت لأنها هزيلة غير مؤيدة.

وماذا يضر الإنجليز أن تتوالى الشهور والأعوام مادامت الجوهرة فى فم الأسد كما قال ملنر لسعد فى سنة 1920، وها هو الأسد وإن كان قد هرم فلاتزال الجوهرة بين فكيه.

ولست أريد أن أسرب اليأس إلى نفس دولة رئيس الوزراء إنما أنا أتنبأ بأنه سينتهى إلى الإيمان بأنَّ المفاوضة كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية لا فادة ترجى من ورائها وأنَّ القوم لا يزالون يداورون ويراوغون مهما أشاعوا من عبارات التفاؤل المصنوع ورددوا من كلمات الأمل الخداعة.

ويؤكد المجاهد أنَّ الإنجليز يخطئون إذا ظنوا أننا بالمداهنة سنلين أو بالثناء سنستكين، وهم كذلك يخطئون أن توهموا أننا للقوة سنخضع، أو أمام الإرهاب سنتزعزع، وإذا كان الإنجليز يعتمدون على الزمن فإننا من جانبنا لا نعتمد على شىء سواه، والزمن كفيل بأن يصل بنا إلى أهدافنا كاملة غير منقوصة، فلن يتسرب اليأس إلى النفوس طال الزمن أو قصر.

فعلينا أن نتجمل بالصبر ونعد أنفسنا لمزيد من التضحية والبذل، وتلك وحدها هى وسيلة الظفر والنصر.

والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير.

فليبيأس خصوم الوفد

أعتقد أنَّ الناس يوافقوننى على أنَّ الصحف والمجلات المعادية للوفد قد أسرفت فى موقفها إسرافًا ملحوظًا، فهى تنشر وتنشر كل يوم روايات وتذكر وقائع تصوغها فى أساليبها الخاصة مع مهارة آثمة فى الإخراج لرغبةٍ ملحةٍ فى التشهير.

وتلك الروايات والوقائع التى تنسب لبعض الوفديين لما يجر بشأنها تحقيق ولما يسمع فيها دفاع ولما تصدر بشأنها أحكام، فهى على أكثر مجرد اتهامات يلقيها خصوم احترفوا الخصومة للوفد احترافًا واتخذوها مهنة لهم منذ سنوات وسنوات، وإلى أن يثبت شىء ضد أى كان يظل الأمر مجرد تشهير.

وفى كل بلد قوانينها ومحاكمها، وفى كل بلد صحافتها ومصلحوها، ولكن بلدًا واحدًا لم يسلك السبيل الذى سلكناه فى مصر، شهورًا وأعوامًا ونحن نفضح أنفسنا ونشيع عن بلادنا أنها موبوءة، وأنَّ الفساد قد فشا فى كل مرافقها وأنَّ كبار رجالها عصابة من قطاع الطرق، وقناصة المنافع، حتى لقد جرأنا الصحافة العالمية فشهرت بنا ونالت من سمعتنا كأمة واستغل خصومنا المستعمرون هذا الذى انحدرنا إليه واتخذوا منه سلاحًا يشهرونه فى وجوهنا للتدليل على أننا أمة لا تستحق لا الاستقلال ولا الحياة ولا أى نعمة من نعم الوجود.

نتيجة كان يجب أن يقدرها خصوم الوفد الذين دأبوا يحاربونه سنوات طويلة داخل الحكم وخارج الحكم.

فهو إذا كان فى الحكم وأصلح من شئون البلاد ما أصلح حتى أتى من ضروب الإصلاح بما لم يسبقه إليه أحد ولن يدرك مثله من بعده أحد، طغت على ذلك حملة

غاشمة ظالمة من التشهير والتشنيع والإلحاح فى الأذى والإساءة.

ولو أنَّ خصوم الوفد كانوا منصفين حقًا لـذكروا لحكومـة الوفـد حسـناتها إلى جانب ما يدعون من سيئات ينسبونها لبعض الوفديين وزراء أو غير وزراء، ولكـن اللدد فى الخصومة والغرض والهوى، والرغبة الملحة فى إخمـاد الوفـد أو القضـاء عليه هى الهدف وهى الغاية.

سلخت حكومة الوفد الأخيرة فى الحكم عـامين فأتـت بـالمعجزات فى شـئون البلاد جميعها، سواء أكانت تلـك الشـئون متصـلة بـالتعليم ومشـكلته أو بالصـحة العامة وصياغتها أم بالعمال ونظمهم أم بالفقراء وطريقة عونهم.. إلى غير ذلك مما لا يتسع المجال لسرده، فكم كان عدد المدارس وعدد الطلبة مثلًا قبل تولى وزارة الوفد الحكم وكيف كانت الحال عند إعفائها منه، وكـم كـان عـدد المستشـفيات والمجموعات من قبل ومن بعد، والضمان الاجتماعى وقوانين العمال وأثرهـا فى حياة البلاد الاجتماعية.

ولست أريد أن أتحدث عن المحادثات وما انتهت إليه من إلغاء المعاهدة ومـا كان من تقرير مبدأ عدم التعاون مع الإنجليز والسرعة العجيبة المذهلة فى تشـغيل العمال الذين هجروا المعسكرات الإنجليزية، لا أريد أن أتحدث عن هـذا فـأمره ظاهر.

ولكن هذا كلـه لا يسـاوى شـيئًا فى نظـر خصـوم الوفـد لأنهـم قـوم متمنتـون وحاقدون.

من الذى يقول إنه لو ثبـت عـلى أننـى ارتكبـت أمـرًا إدا فى غفلـة مـن إخـوانى وزملائى الوفديين أنَّ هذا يمس كيان الهيئة التى أنتمى إليهـا، مـن الـذى يقـول إنَّ وزرى يتعدى إلى غيرى، من الذى يسمح لـه ضـميره أن يحمـل والـدًا تبعـة جـرم يرتكبه ابنه أو أخا تبعة جرم يرتكبه أخوه أو صديقا تبعة جرم يرتكبه صـديقه. وإذا كان هذا هو الشأن فى شئون حياة الناس الخاصة فما بال خصوم الوفد يحاولون أن يلصقوا بالوفد كهيئة تبعة ما يفترون على بعض الوفديين.

لقد يقتضينى الإنصاف أن أقرر إننى وأنا أخاصم كوفدى قديم أحزاب القلة، لأننى مؤمن من قديم بأنها علة العلل فى تعويق جهاد البلاد وتشجيع المستعمرين على الصلابة والعناد.

يقتضينى الإنصاف أن أقرر إننى لا أفكر ولم أفكر يومًا فى أن أتهم هذه الأحزاب بذنب أوخذ من أجله أحد أفرادها، وقد حصل فعلًا أن وزيرًا سابقًا من حزب بعينه سجل عنه مجلس الشيوخ مؤاخذة فى شأن يمس النزاهة فى يوم من الأيام، لكن أحدًا لم يقل إنَّ حزبه منغمس معه فى هذا الفساد.

ولقد أذكر أنَّ الدستوريين والسعديين كانوا حلفاء فى الحكم فى وقت ما، وكانت هناك مآخذ كثيرة على ذلك الحكم، ووقائع محددة، ولكن سعادة رئيس الأحرار الدستوريين لم يتردد فى أن يبرئ حزبه كحزب من كل تبعة على الرغم من أن وزراء من حزبه كانوا مع السعديين فى الحكم وكان حزبه يؤيد الوزارة الحاكمة، لكن سعادته أبى أن يحمل التبعة وقال لا تزر وازرة وزر أخرى.

ونحن ولانزال أمام أقوال تلقى جزافًا وتصور الوقائع يومًا بصورة ويومًا بصورة أخرى وهى كما قلت لم تحقق بعد ولم يثبت على أحد شىء ومع هذا يتخذ خصوم الوفد من دعاياتهم السيئة وسائلهم لمحاولة هدم الوفد.

ولقد أود أن أؤكد لخصوم الوفد أنهم واهمون إذا ظنوا أن تصرفًا فرديًا لو صح ثبوته على أى وفدى بمؤثر على سمعة الوفد أو على كيان الوفد أنهم واهمون الوهم كله، وإن هى إلا أحلام، إنهم لا يدركون، أو هم يدركون ويتجاهلون، أنَّ تملق الأمة بالوفد عميق، وأنه لم يأت جزافًا ولا وقع طفرة، بل إنه تولد عن إيمان ويقين وبعد تجارب كثيرة فى سنوات طوال.

وغدًا يرون، وغدًا يتحولون إلى الطعن على الأمة نفسها إذا يئسوا من التفريق بينها وبين الوفد.

رئيس الوزراء بين الوفد وخصومه

منذ وليت وزارة الوفد الحكم فى أوائل سنة 1950 إلي أن نحيت عنه وخصوم الوفد دائبون على الطعن فيها فليس فى أعمالها عمل واحد يستحق شكرًا ولا ثناء. فهى فى نظرهم وزارة استثناءات وفساد وصفقات واستغلال قالوا هذا وكتبوه ألف مرة ومرة حتى ملَّته الأنظار ومجَّته الأسماع.

ولما نحيت تلك الوزارة عن الحكم اشتغلوا بها عن قضية البلاد وتركوا كل ما يعنى به الوطن الآن من العمل على تحقيق أهدافه القومية جانبًا. بل تركوه نهائيًا واستمروا فيما كانوا سادرين فيه منذ عامين، فالحاضر من قضية الوطن لا يعنيهم والمستقبل لا يشغل بالهم. وهذا هو قسطهم فى الجهاد والكفاح من أجل تحرير الوادى.

جرفهم سيل إجماع الأمة على إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى جرفًا فانساقوا راضين أو كارهين لأنهم لم يستطيعوا أن يتخلفوا عن الركب خوفًا من الفضيحة. ولذلك جعلوا يتحدثون عن الخطط الموضوعة وغير الموضوعة. وتجاهلوا الأمور تجاهل العارفين. وهم يرددون فى كل وقت تساؤلهم عن الخطة الموضوعة لتنفيذ ما انعقد عليه إجماع الأمة. وهم يفهمون ويدركون أنَّ الخطة لا تعدو كفاحًا من أمة لا سلاح لها أمام دولة غاشمة مستعمرة ذات قوت وسلاح وهم يفهمون ويدركون أنَّ التاريخ سجل فى صفحاته غير مرة لأمم مثلنا مع ضعفها المادى انتصارات حاسمة على الأقوياء الغاصبين.

وعلى الرغم من أنَّ حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا كان صريحًا غاية الصراحة واضحًا كل الوضوح فى بيانه الذى ألقاه بمجلسى البرلمان

يوم 8 أكتوبر الماضى عندما أشار إلى موقف البلاد وظروفها. وطالبها بالصبر والاستعداد لبذل التضحيات الجسيمة، على الرغم من هذا كله يقولون «أين الخطة الموضوعة»!!

وإننى أضع تحت أنظار القراء ما ختم به رئيس الوزراء السابق بيانه التاريخى: «لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل. العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجًا أو صخبًا. بل يقوم على التدبير والتنظيم وتوحيد الصفوف لجميع الاحتمالات. وتذليل كل العقبات وإقامة الدليل على أنَّ شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما لا يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة.

أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب.

وإننى لعلى يقين من أنَّ هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلى مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه متذرعة له بالصبر والإيمان والكفاح وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الاسمى».

فأية صراحة أقوى من هذه الصراحة وأى تبصير أعمق من هذا التبصير؟

أليس عجبًا أنَّ خصوم الوفد لم يجدوا عملًا واحدًا يستحق التقدير. عملًا واحدًا عملته حكومة الوفد فى عاميها الأخيرين فى الحكم. حتى إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين زعموا أنَّ الدافع إليه لم يكن وجه الله والوطن. وإنما كان لستر عيوب الحكم وأخطائه. هكذا يتحدثون إلى الناس فى جرائدهم ومجلاتهم.

ولقد بلغ الأمر بكاتب ماجن من كتابهم أن يطالب رفعة رئيس الوزراء ببيان عن الصفقات التى عقدت منذ إلغاء المعاهدة!

وهى نغمة رددتها الجرائد الإنجليزية من قبل ولم نستغربها لأن الإنجليز بهذا التهريج فى جرائدهم يريدون أن يخفوا عن أنظار العالم أنَّ حركة مصر وطنية وأنَّ بها أمة ناهضة تطالب بحقها فى الحياة.

فقديمًا قالوا عن ثورتنا سنة 1919 إنها قامت واشتعلت بسبب ما استولت عليه السلطات الإنجليزية أثناء الحرب العالمية الأولى من مؤن وماشية. قالوا ذلك فى جرائدهم وقتئذ، وقال مثله اللورد ملنر فى تقريره الرسمي الذى قدَّمه لحكومته عقب زيارته لمصر عندما قاطعته مصر مقاطعة أذهلته.

فليكتب خصوم الوفد ليلًا ونهارًا، وليتحدثوا خفية وليخطبوا جهارًا فلن يتحول الشعب عن الوفد ولو تكتلت الدنيا عليه لأنَّ للوفد رسالة لن يتردد عن أدائها داخل الحكم وخارج الحكم على السواء. فهو قد كان فى الحكم يكافح الإنجليز غير عابئ بما يكون. وهو خارج الحكم يراقب الأمور عن كثب ويبصر الشعب كلما دعا الأمر إلى تبصير غير عابئ أيضًا بما يكون.

والوفديون من أعماق قلوبهم يتمنون لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا كل التوفيق. يتمنون ذلك صادقين مخلصين ورفعته موقن من هذا مهما حاول خصوم الوفد أن يدسوا بينه وبين الوفد.

ورفعته أيضًا حكيم وهم لهذا لن ينجحوا فى أن يصرفوه عن أن المسألة المصرية هى كل شىء الآن وأنَّ الأهداف القومية هى التي يجب أن يتوجه إليه نشاطه وجهوده أولًا وبالذات.

وليثق خصوم الوفد أنهم بسلوكهم لن يستطيعوا أن يؤثروا فى مكانة الوفد عند الأمة.. إنما هم بسلوكهم الحالى يشوشون ذهن رئيس الوزراء ويشغلونه بما لا محل لأن يشغلوه به، بل إننى أحس فى نفسى أنهم يضايقونه ويعكرون عليه صفاء ذهنه، ويضعفونه أمام الإنجليز، فبدلًا من أن يتحدث عن أمة متحدة الصفوف مجتمعة الكلمة فإنَّ من يتحدثون إليه من الإنجليز قد يستطيعون أن يقولوا له إنَّ فى مصر من هزأ بالأمس ولا يزال يهزأ بكفاح الوزارة السابقة، وأنَّ فيها من يتحدث عن العناية بالأحوال القومية. فهم يسيئون إلى رئيس الوزراء، ما فى ذلك شك، وليس يهمهم تقوية مركزه أو إحراجه فى شىء مادام أنهم يشفون فى كل صباح ومساء غلتهم من الوفد. عدوهم اللدود.

ألست تراهم يتندرون بقول رئيس الوزراء «سلفى العظيم» وبقوله إنَّ وزارتى «استمرار للوزارة القديمة» فيما يتعلق بالأهداف القومية وفيما يتصل بما انعقد عليه إجماع البلاد.

إنهم يعملون جاهدين على إحداث خلاف بين الوفد ورئيس الوزراء ويحرضونه على حل مجلس النواب أو البرلمان كله. إنهم يتحدثون إليه ويسألونه عن تعديل قانون الانتخاب، وأنهم يبذلون كل جهد غير مشكور حتى ينحرفوا برئيس الوزراء إلى طريقهم.. أما الوفديون فحريصون على أن تتاح الفرصة لرئيس الوزراء لعله يوفق إلي تحقيق أهداف بلاده، ويستوى عندهم أن يتم الأمر على يد على ماهر أو مصطفى النحاس.

كما أنَّ الوفديين لن يقبلوا أقبل مما انعقد عليه إجماع البلاد ولن يرهبهم مصير البرلمان ولا قانون الانتخاب ولا الدستور نفسه، ولقد انعقد إجماع البلاد على أهداف لا لبس فيها ولا غموض «الجلاء الناجز ووحدة الوادى تحت تاج جلالة الفاروق العظيم».

إنَّ الموقف الذى وقفه الوفد المصرى والهيئة الوفدية لهو أشرف موقف عرف عن هيئة من الهيئات السياسية فى العالم أجمع.. موقف ارتفع بالأهداف القومية إلى السماء.. موقف أناس تجردوا من الأنانية وسموا بقضية وطنهم فوق كل اعتبار، ويكفى الوفد شرفًا وفخرًا أنَّ الشعب قابل هذا التصرف الحكيم بالارتياح التام.

كذلك انكشف خصوم الوفد، بل إنهم قد افتضحوا وبدت شهوتهم لتولى الحكم سافرة، وظهر للناس جميعًا أنَّ الأهداف القومية لا تعنيهم فى كثير ولا قليل.

بقى أن نتوجه إلي حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا بالرجاء أن يعمل جاهدًا وفى سرعة ليحقق للوطن أهدافه القومية فلا يدع الإنجليز يماطلونه أو يداورون معه، وليصارحهم بأنَّ الهدوء الحالى هدوء انتظار وترقب من جانب هذه الأمة الأبية وأنَّ أحدًا لا يستطيع ردَّها عن أهدافها بأية وسيلة من الوسائل وأنها

مصممة ومستعدة للبذل.

ورجاء آخر نتوجه به إلى رفعة رئيس الوزراء هو أن يعد أمته للحالين، حال النجاح الذى نتمناه له مخلصين، وحالة عدم النجاح فتعود الأمة إلى الكفاح والنضال ويكون رفعته يومئذ فى الصف الأول من المجاهدين مع مصطفى النحاس وزملائه.

والله ولى التوفيق.

التجنِّى على الوفد ورئيسه

انتهى الناس بفطرتهم السليمة إلى الحكم بأنَّ تلك الأحاديث التى نشرتها جريدة «الأهرام» الغراء فى الأسبوعين الماضيين إنما قصد بها إلى مجرد شغل الأذهان وصرف الأمة عن الحاضر بالحديث عن الماضى. وانتهى الناس أيضًا إلى أنَّ تلك الأحاديث فى سداها ولحمتها تجنٍ على الوفد ورئيسه ليس الأوان تصوير زعيم البلاد بأنه يظهر لمواطنيه بوجه، وللإنجليز بوجه آخر حديث لا يثمر ولا يفيد. والحق أنَّ فطرة المصريين السليمة كانت هى دائمًا الفيصل فيما شجر بين الوفد وخصومه من خلاف والناس قد درجوا على أن يحكموا عقولهم وينظروا للأمور ببساطةٍ ويجردوها من أساليب السياسة ووسائلها.

وهذه الأحاديث التى نسب فيها لزعيم مصر أنه فى محادثاته مع الفيلد مرشال سليم قد ساير أو لاين ليست لونًا جديدًا من ألوان محاربة الوفد ولا هى اختراع حديث، فهى من الأساليب القديمة البالية التى استعملت مع سعد طيب الله ثراه ولم تفلح، بل زادت الناس إيمانًا بزعامته وتمسكًا بقيادته وعرفانًا بإخلاصه ووطنيته.

وسيجد القراء فى القصة الآتية التى استند فيها إلي الذاكرة التى منحنى الله إياها والحمد الجزيل له سبحانه وتعالى على ذلك. سيجد القراء فى هذه القصة صورة قديمة مطابقة لما احتوته أحاديث «الأهرام». كأنما خصوم الوفد وخصوم زعيمى الراحل والحالى قد تواصوا على التجنىِّ على هذين الزعيمين.

حادث سعد ملنر فى سنة 1920 فى لندن وتناول الطرفان كل نقط الخلاف فى

جلسات عدة، وبعد ذلك اتفقا على أن يضع كل منهما مشروعًا بما فهم من روح المحادثات.

ولقد سمعت من «سعد» أنه عمد إلى التلكؤ فى تقديم مشروعه حتى يتقدم «ملنر» بمشروعه.

وكان يحدثنا بأنه التزم فى هذا خطة المحامين ينتظر المحامى مذكرة زميله حتى يجد المجال متسعًا للفكر والرأى والنقد، وأخيرًا قدَّم ملنر مشروعًا وبعد ذلك قدَّم «سعد» مشروعه.

وكان الأحرار الدستوريون فى مصر قد بدأوا يكونون أنفسهم كحزبٍ مخاصمٍ لسعد وللوفد فحاربتهما بكل قوة.

ولست أذكر على وجه التحديد أوقع ما سأرويه فى سنة 1921 أو سنة 1923 إنما هو قد وقع على كل حال و«سعد» فى مصر، وغالب الظن أنه كان فى سنة 1923.

وفى السرادق الدائم الذى كان قائمًا فى فناء دار السياسة بشارع المبتديان والذى كان الخطباء من الأحرار الدستوريين ينهضون يوميًا لمهاجمة «سعد» من فوق منبره وقف حضرة صاحب السعادة محمد على علوبة باشا وألقى خطابًا قرر فيه صراحة أنَّ سعدًا ذو وجهين وأنه يقابل الشعب المصرى بوجهٍ، والإنجليز بوجه آخر (مثلما يقال اليوم تمامًا عن خليفته) ودلل سعادة الخطيب على قوله بأنَّ «سعدًا» قدم لملنر مشروعًا كان خيرًا للإنجليز من مشروع ملنر وشرًا على مصر من مشروع ملنر. وكنت لا أزال محاميًا حرًا من قيود الوظيفة وكنت أكتب فى الجرائد الوفدية مدافعًا عن الوفد وسياسته فكتبت أناقش سعادة الخطيب العظيم فى منطق سهل سليم.

ومما قلته لسعادته نقضًا لدعواه أنه لو صح ما زعمه فلم لم يسارع ملنر إلى قبول مشروع سعد وكان بذلك يلزمه الحجة ويأخذه بما خطت يداه.

ودخلت فى المساء على سعد فى مكتبه فاستقبلنى ببشاشته مثنيًا على ما كتبت وكان مما قاله إنَّ من أصعب الأمور الجدل فى البديهيات. وطلب أن تستحضر كراسة معينة من مذكراته ودفع بها إلى لا نقل من مشروعه الذى قدمه لملنر لأجادل عن بينة فى مقال تالٍ خطيب الأحرار ولأقارن بين النصوص فأزيد الناس للحق بيانًا وإيضاحًا ففعلت.

تلك رواية تضاهى تمامًا أحاديث الأهرام التى شغلت بها الناس فى هذه الأيام، فهى تدور حول أنَّ مصطفى النحاس كان يقابل الإنجليز بوجه ويظهر للشعب بوجه.

وهكذا يرى الناس أنَّ خصوم الوفد تشابهت قلوبهم وعقولهم وتفكيرهم كما تشابهت وسائلهم فى محاربة الوفد وزعيمه سواء أكان سعد أم مصطفى النحاس ولكنها وسائل عتيقة وبالية لا تنفع ولا تفيد وهى لن تنتج إلا زيادة فى الالتفاف حول الوفد وزعيمه.

فلا يرهقن خصوم الوفد اليوم أنفسهم كما أرهق خصوم له فى الماضى أنفسهم.

وأولى بنا جميعًا أن نفكر فى حاضرنا ومستقبلنا بعد أن وقفت قافلة البلاد عن المسير. واطمأن المستعمر وبات قرير العين مطمئن البال مرتاح الضمير.

مواسم السعى إلى ضم الصفوف

للدعوة إلى ضم الصفوف عندنا مواسم، وللساعين إليها فى مواسمها طابع خاص، وهم مهما حاولوا أن يخفوا من ألوانهم فإنَّ الأيام تأبى إلا أن تكشفهم للناس فى أقرب مما يظنون.

وهذه المواسم أصبحت معروفة عند الكافة، حتى لقد يشعر الناس بإنها مقبلة عليهم قبل أن تقبل. قريبة منهم قبل أن تقرب. وليس سر ذلك أنَّ الناس مرهفو الإحساس، أو أنهم يشعرون بالحاجة إلى الدعوة أو أنَّ مصلحة الوطن تقتضيها أو توحى بها. لا شىء من ذلك. إنما الناس قد اعتادوا هذه المناورة وفهموها، وعرفوا أحيانها ومواسمها. لا كما يعرف سكان الصحراء قرب هطول الأمطار ونزول الغيث، بل كما يعرف أهل الصين قرب هبوب أعاصير الهواء الأصفر.

فمواسم الدعوة إلى ضم الصفوف لم تعد مجهولة عند أحد، فهى دائمًا تطالع الناس كلما وليت وزارة الوفد الحكم أو كانت قريبة منه، أو على الأقل فى الوقت الذى يتوهم فيه أولئك الساعون أنَّ الوفد قد يكون على مقربةٍ من الحكم.

فإذا أذَّن مؤذن فى الوادى بأنَّ حكم الدستور لا مفر من النزول عنده، وأدرك خصوم الوفد أنَّ معنى هذا أن تجرى الانتخابات حرة أخذتهم الراجفة وأحسوا بأنَّ الأرض تنهار تحت أقدامهم، وأنَّ ما أشاعوا من دعاوى عريضة بأن الشعب قد انصرف كله أو بعضه عن الوفد يوشك أن يفتضح أمره.

وتبدأ المناورة بأن يتصل من يتصل بالوفد أو بأحد أقطابه فإذا كان الجواب أنَّ الوفد ملتزم حكم الدستور راضٍ بالاحتكام إلى الأمة. ارتفعت الأصوات وعلا الضجيج وقيل إنَّ الوفد يعارض ضم الصفوف من فرط أنانيته وحبه لنفسه. وفى

يوم وليلة ينقلب الساعى مهاجمًا للوفد متهجمًا على زعيمه يكيل له المطاعن والسباب وهو قبل ذلك بساعات كان يتقرَّب إليه ويبغى الوسيلة لديه ويضفى عليه ألوانًا من الصفات الكريمة.

عرفنا هذا الموسم وعرفنا أولئك الساعين بسيماهم، فلم تعد تخفى علينا منهم خافية، لأنَّ هذه الرواية بعينها وبكامل أدوارها وفصولها وبغالب ممثليها قد سبق لها أن مثلت فى مصر فى مثل هذه المواسم وانتهت إلى مثل ما ستنتهى إليه مساعى اليوم.

وأحزاب القلة هى بعينها دائمًا وراء هذه المساعى تترقبها فى قلقٍ وتترقبها فى وجل.

حدث ذلك فى كل وقت وحين ولى فيه الوفد الحكم. أو كان موشكًا أن يليه أو ظنَّ أنَّ هناك احتمالًا، لأنَّ القصد الحقيقى ليس هو ضم الصفوف إنما القصد هو محاربة الوفد أولًا فإن استحال ذلك فمشاركته فى ثقة الشعب به ما دام أنَّ الأمر عند الاحتكام غير مأمونٍ ولا مضمونٍ. موقف تأباه الكرامة ولكن هكذا قدر على أحزاب القلة، فهى لا تفتأ تستجدى الوفد اتفاقًا يحلل لها ما لا يحلله الدستور ولا يرضاه الشعب يوم يترك الأمر طواعية واختيارًا إليه.

فى عهد الائتلاف فى سنة 1926 اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على توزيع الدوائر وكانت للوفد كثرته بطبيعة الحال، فكان مرشحو الوفد يقولون للناس إنهم مرشحو الأحزاب المؤتلفة. وكان سعد طيب الله ثراه يضحك سخرية من هذا الوصف العجيب. ولقد أذكر أنَّ دائرة بلدى الجعفرية وكانت تسمى دائرة (تطاى) تركت للأحرار فرشحوا فيها المرحوم أحمد بك الشيخ. وزاحمه حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالخالق سليم الذى تقدَّم من تلقاء نفسه وفديًا ولكن الوفد لم يرشحه لأنَّه تقدم كما يقول الطلبة «من منازلهم»، فقامت الدنيا وقعت وكتبت

جريدة السياسة فى هذا طويلًا وكان جواب سعد أنَّ الوفد لم يرشح وكفى وكان مرشح الأحرار رحمه الله يقول: «ولكنى مرشح الأحزاب المؤتلفة»، إلى هذا الحد تجد أحزاب القلة نفسها فى حاجةٍ إلى التحكك بالوفد والتماس التزكية من الوفد ولو من بعيد، وما أشبه الليلة بالبارحة.

أما إذا نحى الوفد عن الحكم، أو حلَّت به محنة من المحن. ووصلت فى أعقابها الأقليات إلى الحكم بالطرق غير المشروعة من الدس هنا وهناك، إلى تزييف الانتخابات. وتحكمت الأقليات فى شئون البلاد وغدت تضطهد الوفديين فى كل مكان موظفين وغير موظفين، وتحارب الناس فى أرزاقهم وظلت تحكم حكم الحقد والجبروت وأصبح جو البلاد خانقًا، فهناك لا يرتفع صوت بضم الصفوف ولا بالحديث عنه ولا بالهمس به.

أين كان أولئك الساعون الأماجد فى سنتى 1938 و1939 وأين كانوا بعد سنة 1944 إلى أن ولى رفعة سرى باشا الحكم فى سنة 1949، وأين كان الساعون الأماجد لما ولى الحكم أخيرًا دولة الهلالى باشا وصرف كل همه فى محاربة الهيئة التى علا شأنه فى البلاد لما انتمى إليها وانتظم صفوفها. أين كان الساعون عندما ظهر كتاب دولته بتأليف وزارته وفيه أسطر ثلاثة لا تزيد على الأهداف القومية وثلاثون سطرًا أو تزيد مرَّغ فيها الأمة فى أقذر الاتهامات ودمغها بأشنع الأوصاف.

ولقد قلت فى كلمة سابقة إنَّ وراء هذه الدعوة الأخيرة التى تولاها حضرة صاحب المجد النبيل غرضًا لأحزاب القلة هو محاولة استجداء اتفاق على مقاعد النيابة مادام أنَّ الانتخابات ستجرى حرة وفقًا لما ينبئ به قيام رفعة سرى باشا بمهام الحكم. ولقد ظهرت أحاديث لنبالته بعد ذلك ينفى فيها أنَّ وراء دعوته مثل هذا الهدف وطبيعى يحصل هذا النفى لكن الذى قلته هو الصحيح وأنا أصر عليه ولا أحيد عن تبصير الناس بأنَّ أحزاب القلة وراء هذه الدعوة وأنَّ مصدر القلق هو توقع الانتخابات الحرة وما تجلبه على القلة من نتائج خبروها واكتووا بنارها.

إنَّ الذين زجوا بحضرة صاحب المجد النبيل فى هذا السبيل إنما أرادوا أن يتفادوا شيئًا واضحًا محددًا هو أن تكون نتيجة الانتخابات القادمة حصول الوفد على الكثرة التى عوده الشعب أن يمنحه إياها. فيراد من الآن قطع الطريق على هذه النتيجة.

وإذا سمح لى القراء أن أتنبأ بشىء جديد فإننى أطالعهم من الآن بهذه النبوءة وهى أنَّ هذه الجهود التى يبذلها صاحب المجد النبيل مدفوعًا بأقطاب أحزاب القلة ستنتهى قريبًا إلى طلبات توجه إلى الوزارة القائمة تتصل بقانون الانتخاب وجداول الناخبين ونعود نسمع الحديث عن الانتخابات بالقائمة وما إلى ذلك مما مجته الأسماع فى عهد الوزارة الهلالية. وسيجد رفعة سرى باشا نفسه بين أمرين، إما أن يساير القلة، أو يعمل وفقًا لضميره وحده. فهو إن ساير القلة رضيت عنه وهادنته، وهو إن استقل برأيه فستهاجمه القلة وتتهمه بأنَّه يمهد للوفديين وأنَّ وزارته قنطرة وأن ... وأن ... وأخيرًا تضرب القلة عن دخول المعركة الانتخابية ومصر لن يضرها ذلك بشىء.

بقيت كلمة لابد لى من أن أختم كلمتى بها وهى أننى قرأت فى صحيفة السعديين صبيحة الأربعاء الماضى بيانًا لحضرة الساعى إلى ضم الصفوف حمل فيه على رفعة رئيس الوفد حملة مليئة بالمطاعن التى لا يجوز أن تجرى على أفواه النبلاء والأمراء. ولقد كدت أقبض بيدى على كاتب هذا البيان الذى ينم عنه قلمه وأسلوبه ولازمته التى تلازمه فى تفكيره وتحريره وهى «وأخيرًا وليس آخرًا» وغير ذلك من عبارات تكشف عنه.

ولست أريد أن أقول لحضرة صاحب المجد النبيل إلا كلمة واحدة، وهى أنه إذا صحَّ عن رفعة النحاس باشا كل ما نسبته إليه وألصقته به من صفات ونعوت غير كريمةٍ، ففيم كنت نبالتك تسعى إليه وتخطب وده وتريده فى مقدمة الصفوف،

إنَّ رجلًا بالوصف الذى وصفته به لم يكن جديرًا بشرف اتصالات مادمت مؤمنًا بما نسبته إليه ومعتقدًا له. ومادام أنَّ نبالتك تشعر بأنَّ نفسك العالية (مليئة) من هذا الزعيم إلى هذا الحد، فقد حكمت بنفسك على نفسك بأنك آخر من يصلح لمعالجة الأمور التى عرضت لها، فالوسطاء بين المختلفين من الناس يجب أن يكونوا محايدين لا هم إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، ويجب أن يكونوا كرامًا واسعى الصدر حتى تتيسر مهمتهم إن كانت لهم مهمة جدية، لكن البيان المشار إليه قد كشف للناس أنَّ نبالتك من ألد خصوم الوفد وزعيمه. وأرجو المعذرة يا صاحب المجد فما كنت أود علم الله أن أنطق بمثل هذا ولكن...

إلى صديقى فؤاد باشا

أحمد الله لك أن أعاد إليك حريتك التى سلبتها قرابة أربعة أشهر.

وأنت اليوم تعود إلى عرين الوفد مرفوع الرأس موفور الكرامة، فيهنأ بك زعيمك وزعيمنا ويهنأ بك زملاؤك أعضاء الوفد والهيئة الوفدية، وأسرتك وذووك وأصدقاؤك وأحباؤك وكثير ما هم، بل وتهنأ بك الأمة ممثلة فى كثرتها الساحقة.

ولعلك شعرت وأنت فى الأسر أنك لم تكن وحدك فإنَّ قلوب هؤلاء الذين ذكرتهم لك كانت تحيط بك فى بلبيس طوال مدة غيبتك. فما تركتك تلك القلوب وحدك ساعة من نهار أو فترة من ليل.

ولعلَّ أكثر ما أهنئك من أجله ليس هو إطلاق سراحك، بل إنَّه ما عبرت لك عنه بقلبى وجوارحى وهو أن من فضل الله عليك أن جعل إطلاق سراحك على غير اليد الحاقدة التى دفعت بك إلى معتقلك، فلقد شاء ربك جلَّ شأنه أن يعفيك من هذا الوضع.

ولعلَّ ما يخفف عنك ثقل ما احتملت أنك احتملته فى سبيل بلادك، التى جدت لها بنفسك وبمالك وبكل جهودك، لقد كنت فى الحكم تحمل عبئًا تنوء به العصبة أولو القوة. وأنت خارج الحكم تحمل عبئًا لا يقل عن ذاك، فبين يديك أنت وزملاؤك مستقبل شعب وحياة أمة.

ولعلَّك إذا فكرت قليلًا معى لوجدت أنَّ الذين اعتقلوك بالأمس هم وحدهم المعتقلون اليوم مهما كانوا أحرارًا طلقاء يذهبون، حيث يشاؤون ويعودون من

حيث يريدون. أين هم من الناس الآن. أين هم من الأصدقاء والجلساء، لقد فقدوا كل شيء، نحن كنا أقرب الناس إليهم وأعزهم عليهم ناصبونا العداء فنفرنا منهم، وظنوا أنهم مخلدون ونسوا أنَّ الدنيا كلها إلى زوال ولا يبقى إلا صالح الأعمال، ولهذا تجد الناس قد تنفسوا بزوال ذلك العهد الصعداء.

فأنت قد خرجت من محبسك والأمة فى طريق الخروج من محبسها إن شاء الله. ولن يبقى فى سجنه مدى الحياة إلا الذين فقدوا عطف الأمة ومحبة الإخوان وأخلص الأصدقاء. ولست أدرى كيف ستكون حياتهم بعد ذلك، بل إننى لأدرى فليس لهم إلا أن يلوموا أنفسهم فهم الذين اختاروا هذا المصير.

ولعلَّ من الواجب المفروض أن أتوجه بوافر الشكر كمصرى لحضرة صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء لمسارعته الكريمة فى الإفراج عنك إيمانًا من رفعته بأنَّ العدوان على الحرية تصرف جائر.

وليس بمستغربٍ من رفعته أن يخطو هذه الخطوة وهو الذى عرف بحب الحرية وبالصدق والصراحة. لا يعرف مداورة ولا يحمل لأحد حقدًا.

وإننى كصديق لرفعته وزميل فى الدراسة قديم أتمنى له أن يوفقه الله سبحانه وتعالى فتعود للبلاد على يديه حياتها النيابية فتنعم فى القريب العاجل. وتتحقق لها أهدافها القومية التى انعقد عليها إجماعها والله المسئول أن يسدد خطاه.

وأكرر التهنئة الخاصة لك أيها الصديق الأعز، وأدعو الله أن يمتعك بموفور الصحة لتعود إلى أداء واجبك الوطنى فى مقدمة الصفوف والله يهدينا جميعًا إلى سواء السبيل.

الإسكندرية فى 4/ 7/ 1952

نواب الوفد حائزون لثقة الشعب

لا أقول هذا دعاية لهم فما هم بحاجة لأية دعاية. والشعب والحمد لله بخير نضج وعيه فعرف من زمن بعيد وقريب الحريصين على حقوقه الجريئين فى الدفاع عن أهدافه. عرفهم حق المعرفة كما عرف خصومه المعوقين لجهاده الساعين لخدمة المستعمر بوسيلةٍ أو بأخرى مهما اصطنعوا لها من مظاهر الغيرة والتحمس.

عرف الشعب أنَّ هيئة أخرى غير الوفد المصرى ما كانت تجرؤ على إلغاء المعاهدة والوقوف من الإنجليز الموقف الذى وقفه الوفد غير مترددٍ ولا هيابٍ.

عرف الشعب أنَّ خصوم الوفد لما لم يستطيعوا أن يعارضوا فى إلغاء المعاهدة جهرة جعلوا يتعللون بالعللِ يخلقونها للتعويق فظلوا يرددون - ولا يزالون - أنشودتهم السمجة، وهى أنَّ الوفد لم يعد العدة قبل إلغاء المعاهدة لجعل الإلغاء حقيقة واقعة. وزعموا فيما زعموا أنَّ الوفد أشاع أنَّه وضع لكل حالة خطتها وهذا زيف روَّجوه وإفك أحدثوه، فالوفد لم يفرش الطريق بالورود والرياحين، بل إنه نبه وبصر. نبه الأمة إلى أنَّ الطريق محفوفة بالمخاطر وأنَّ على الأمة أن تعد نفسها للبذل والتضحية. وما كان الوفد يستطيع أن يقول غير ذلك.

ولعلَّ خصوم الوفد كانوا فى موقفهم أشبه بقوم موسى عليه السلام لما قال لهم نبيهم كما ذكر القرآن «وإذ قال لهم موسى إنَّ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين قالوا ادع لنا وبك يبين لنا ما هى قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون قالوا

ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هى أن البقر تشابه علينا وأنا إن شاء الله لمهتدون» البقرة: 67 – 70 صدق الله العظيم.

وخصوم الوفد أشبه بهؤلاء القوم فهم لما كانوا فى الحكم وعادوا من مجلس الأمن بالفشل قالت لهم المعارضة الوفدية إنه يمكنهم أن يلغوا المعاهدة بجرة قلم أى بإجراء من جانبٍ واحدٍ فأخذتهم العزة بالإثم. فلما ولى الوفد الحكم طالبوه بذلك الذى لم يفعلوه وهزأوا بالمحادثات وزعموا أنَّها طالت واستطالت فلما ألغى الوفد المعاهدة قالوا وأين الخطط الموضوعة لجعل الجلاء حقيقة. وتجاهلوا تجاهل العارفين.

خطت حكومة الشعب خطوتها الجبارة وآمن الناس بأنها حكومة إقدام وحزم وبدأت المعركة الأولى فى عدم التعاون وانتصر الوفد فيها فانسحب العمال من المعسكرات وتلقتهم وزارة الوفد بالأذرع وفتحت لهم أبواب الخزانة العامة. فلما ضاق الإنجليز بدأوا باحتلال المرافق العامة وإغلاق طرق المواصلات إلى غير ذلك من وسائل الانتقام، فبدأ خصوم الوفد يولولون ويتباكون وينددون بالحكومة ولا يتوجهون بكلمة لوم واحدة إلى الإنجليز يحاولون بذلك أن يثيروا الشعب على الوفد ويتساءلون عن «الخطة الموضوعة».

ولم يكن ميسورًا لأمةٍ لا سلاح لها ولا كان فى مقدورها أن تعمل غير ما عملته مصر. ولكنها وسيلة من وسائل ألفت فى العزائم وهدم الكيان والدعوة إلى اليأس، وإلا لو أنه كانت عند القوم «خطة موضوعة» لوجب أن يجهروا بها ويعلنوها لتنتهجها الحكومة أو يسقطوها ليحلوا محلها ويقوموا هم بتنفيذ خطتهم وكان الشعب عندئذ يؤيدهم ويسير وراءهم، فهو ما كان يتردد فى أن يظاهر الذين يستطيعون أن يجعلوا إلغاء المعاهدة حقيقة واقعة فى أقرب حين.

لكن الشعب كان ولا يزال موقنًا بأنَّ القوم يهزلون فلم يستمع إليهم ولن يستمع فى المعركة الانتخابية إلى مثل هذا الهزل.

هذا هو الوضع فى الشأن الخارجى المهم شأن الأهداف القومية. إنَّ سياسة الوفد كانت واضحة وكانت هى السياسة التى ارتضاها الشعب وأيدها وهو لذلك ظلَّ إلى اللحظة الأخيرة واثقًا بنوابه ولا يزال يفخر بهذه الثقة.

على هذا ستدور المعركة القادمة. وسترى الأحزاب المخاصمة للوفد أنها عبثًا تحاول صرف الناخبين عن تأييد نواب الوفد السابقين الذين يذكر الشعب لهم مواقفهم الوطنية التى لا ينكرها إلا كل حقود. ولن يجد الشعب ما يبرر لديه العدول عن ذلك التأييد الغالى الذى أضفاه على نواب الوفد، فهم قد أصبحوا عنوان الجهاد وعنوان الكفاح. ولن يخذل الشعب رجالًا حقد عليهم الإنجليز أشد ما يكون الحقد. والشعب يدرك تمامًا أنَّ خذلان نوابه السابقين معناه تأييد الإنجليز ولا شىء غير ذلك.

فلييأس خصوم الوفد من اليوم وليعلموا أنَّ الأحاديث المعادة التى يرددونها منذ أقيلت وزارة الوفد فى أواخر سنة 1937 إلى الآن. أى منذ خمسة عشر عامًا عن الرشوة واستغلال النفوذ وغيرهما إنما هى أحاديث لا يلتفت الشعب إليها إلا عند ثبوت عليه شىء منها قضاء. ومن ثبت عليه شىء فعليه وزره والوفد مقصيه حتمًا عن حظيرته مهما علا مركزه سواء أكان وزيرًا أو شيخًا أو نائبًا.

يفهم الشعب ذلك ويدركه فى إلهامٍ عجيبٍ من صنع الله الذى أحسن كل شىء صنعًا.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.

فؤاد سراج الدين باشا يشرح ما حدث يوم 26 يناير

جاءنا فى منتصف الساعة الثالثة صباحًا البيان التالى من سعادة فؤاد سراج الدين باشا:

منذ وقعت حوادث القاهرة يوم 26 يناير الماضى والتى نقرر استنادًا إليها إعفاء الوزارة الوفدية من الحكم حرصت كل الحرص على التزام الصمت احترامًا للتحقيق القضائى الذى تجريه النيابة العامة وتوفيرًا للجو الهادئ الذى ينبغى أن يتوفر لهذا التحقيق الخطير حتى يصل إلى نتائجه الصحيحة فيعرف المصريون بل يعرف العالم أجمع كيف دبرت هذه الحوادث وكيف نفذ هذا التدبير حتى أدى إلى نتائجه.

حملات طائشة

ولكنَّ نفرًا ممن ابتليت بهم الصحافة بل ابتليت بهم مصر وكانوا دائمًا حربًا عليها وعلى قضيتها الوطنية ومعاول هدم فى كفاحها الوطنى ضد الغاصب المستعمر أبى إلا أن ينصب من نفسه مدافعًا عن هذا المستعمر عاملًا على تنفيذ سياسته الإجرامية ضد مصر وقضيتها فاستهان بحرمة التحقيق القضائى وسبق سلطة التحقيق إلى توجيه الاتهام بل وسبق سلطة القضاء إلى إصدار الأحكام. ولو كان هذا النفر قد التزم فى حملته الطائشة على الوفد وحكومته وسكرتيره حدود الصدق والأمانة لخفت جريمته نوعًا ما ولكنه فى سبيل إرضاء سادته من الإنجليز والتمكين لسياستهم ضد الوطن وقضيته وفى سبيل شفاء حقده على الوفد لجأ إلى الوقائع الصحيحة الثانية فحرفها وإلى الأكاذيب والافتراءات فسود بها صفحات

مجلته وهو فى كل هذا يرمى إلى هدفين واضحين للمصريين جميعًا وهما:

الهدفان

أولًا – إشغال المصريين فى هذا الوقت بالذات بهذه المهاترات الحزبية والمسائل الداخلية حتى تتاح للإنجليز فرصة تنفيذ سياستهم المرسوم والتى تزداد وضوحًا يومًا بعد يوم.

ثانيًا – التشهير بالوفد وحكومته وإثارة التيار حول تصرفاتها للوصول إلى هدم الوفد فيخلو الجو من هذه العزة الشعبية الوطنية الهائلة. وقد سخرت مجلة «أخبار اليوم» نفسها لتحقيق هذا القصد ولكنها باءت بالفشل، لأنَّ قوة الوفد من قوة الشعب وقوة الشعب من قوة الله.

محاولات كاذبة

لقد بذل صاحبا مجلة «أخبار اليوم» منذ أعفيت وزارة الوفد من الحكم جهدًا كبيرًا فى محاولة إيهام الرأى العام بأننى قصرت فى القيام بواجبى كوزير للداخلية إزاء حوادث يوم 26 يناير ودليلهما على التقصير أننى توانيت فى طلب الاستعانة بقوات الجيش، وأننى بعد أن التمست هذه المعاونة عدت فعدلت عنها وأخبرت معالى رئيس الديوان الملكى بذلك فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور، ثم توجهت إلى القصر الملكى بعد ذلك فى الساعة الثانية والنصف وطلبت مرة ثانية نزول الجيش إلى المدينة لأنَّ الحالة أصبحت مسيئة، وأننى لو لم أعدل فى طلب نزول الجيش فى المرة الأولى لما حدثت كل هذه الحرائق فى العاصمة.

البعد عن التحقيق

وقبل أن أفند ما نشرته المجلة المذكورة من أكاذيب وافتراءات سأسرد بإيجاز الوقائع الثابتة رسميًا ملتزمًا البعد كل البعد عن كل ما يمس التحقيق الجارى أو يؤثر فيه. وقد كنت حريصًا على التزام الصمت التام كما قلت احترامًا لهذا التحقيق

ولكن إزاء هذا الإلحاح على نشر الأكاذيب الصارخة والتحدى لتفنيدها أرانى اليوم مضطرًا للكلام فى أضيق الحدود وبالقدر الكافى لتبيان الحقائق مرجئًا ذلك الكثير إلى وقت آخر. وها هى الوقائع الثابتة بكل إيجاز.

السابعة والنصف

1- حوالى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم 26 يناير اتصل بى تليفونيًا مدير الأمن العام وأخبرنى أنَّ عددًا من جنود بلوكات نظام الأقاليم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة جندى غادروا ثكناتهم بالعباسية ومعهم أسلحتهم وهم فى حالة شبه تمرد فطلبت منه المبادرة إلى اتخاذ الإجراء اللازم لإعادتهم إلى ثكناتهم وتجريدهم من سلاحهم وحبسهم ومحاكمتهم عسكريًا.

التاسعة

2- بعد ذلك اتصل بى حوالى الساعة التاسعة صباحًا سعادة بدوى خليفة باشا وكيل وزارة الداخلية وأخبرنى أنَّ الجنود المذكورين قد اتجهوا نحو جامعة فؤاد الأول بالجيزة وأنهم يهتفون «أين السلاح.. نريد أن نذهب إلى القنال» وأنَّ اللواء أحمد عبدالهادى بك مدير عام البوليس (حكمدار بوليس القاهرة حاليًا) قد لحق بهم بالجامعة. فقلت لبدوى باشا: «يجب العمل على إخراج هؤلاء الجنود من الجامعة وإرجاعهم إلى ثكناتهم بأية طريقة» وطلبت منه الاتصال باللواء أحمد عبدالهادى بك ليخبرهم بأننى موافق على سفرهم إلى القنال إذا كانت هذه هى رغبتهم الحقيقية.

الحادية عشرة والربع

3- حوالى الساعة 11.15 صباحًا أخبرنى مدير الأمن العام وأنا بمكتبى بوزارة الداخلية بأنَّ جنود البلوكات وعلى رأسهم الضابط عبدالهادى نجم الدين ومعهم فريق من الجامعة قد غادروها فى مظاهرة كبيرة متجهة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وبعد قليل أخبرنى بأنَّ فريقًا آخر من هؤلاء الجنود وكان قد اتجه منذ الصباح إلى

الأزهر قد خرج مع بعض طلبة الأزهر فى مظاهرة متجهة إلى ميدان عابدين.

تفريق المظاهرة بكل الطرق

فأصدرت أوامر صريحة بتنفيذ الأوامر السابق صدورها بتفريق المظاهرات بكل الطرق ولو استدعى الأمر إطلاق النار.

تراخى البوليس

4- بعد دقائق عاد إلى مدير الأمن العام وأخبرنى بأنَّه أصدر الأوامر المشددة بتفريق المظاهرات بالقوة ولكن كثيرًا من التراخى يبدو على جنود البوليس لاشتراك بعض زملائهم فى هذه المظاهرات كما شرحت آنفًا. وأنه يخشى ألا ينفذ الجنود أوامر التفرق فاتصلت فى الحال بمعالى محمد حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة وشرحت له الحالة.

وقلت له إننى أخشى أن تتفاقم الحالة ويبدو أنَّ جنود البوليس يحجمون عن إطلاق النار على زملائهم المشتركين فى المظاهرات وطلبت منه أن تستعد فى الحال قوات الجيش للنزول إلى المدينة فى أى لحظة يطلب منها ذلك للمعاونة على حفظ النظام.

المصلحة عدم نزول الجيش

فقال معاليه إنَّه من المصلحة عدم نزول الجيش حتى لا يقع تصادم بينه وبين الجمهور فيسىء الجمهور الظن بالجيش وتتولد فى نفسه الكراهية نحو الجيش.

فقلت لمعاليه إننى مقدر تمامًا كل هذه الاعتبارات ولكننى أمام حالة تنذر بالخطر ولن ألجأ إلى الاستعانة بالجيش إلا عند الضرورة القصوى وكل ما أطلبه الآن هو أن يكون الجيش مستعدًا للنزول إلى المدينة فى أى لحظة يطلب فيها ذلك فوعدنى بأنه سيصدر التعليمات اللازمة فورًا للاستعداد.

الثانية عشرة والنصف

5- وحوالى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرًا أخبرنى مدير الأمن العام بأنَّ المتظاهرين أشعلوا النار فى كازينو أوبرا وأنهم يمنعون رجال المطافئ من إطفاء النيران فأمرته فورًا بتبليغ قوات البوليس بإطلاق النار فى المليان على هؤلاء المتظاهرين وعلى أى مظاهرات أو تجمعات أخرى دون أى تردد. فقال حضرته: إنَّ رجال البوليس يبدون تراخيًا فى تنفيذ الأوامر فكلفته بالاتصال بالحكمدار وبإمام بك وكيله شخصيًا وتبليغهما هذه الأوامر.

طلب نزول الجيش

وفى الحال اتصلت تليفونيًا مرة أخرى بمعالى حيدر باشا وأخبرته بما تطورت إليه الحالة وطلبت منه نزول قوات الجيش فى الحال إلى المدينة للمعاونة فى حفظ النظام وفض المظاهرات فأبدى لى اعتراضه على نزول الجيش للأسباب التى سبق أن أشار إليها فى المحادثة الأولى، فقلت له إنَّ الحالة خطيرة وتنذر باشتداد الخطر وأنَّ قوات البوليس محدودة العدة وموزعة على أنحاء المدينة من الجيزة إلى مصر الجديدة وأنَّ عددًا كبيرًا منها مرابطًا أمام مختلف معاهد التعليم والمدارس لحفظ النظام.

وأنَّ من الأسباب التى تزيد الحالة خطورة أنَّ عددًا كبيرًا من جنوب البلوكات وعلى رأسهم أحد ضباطهم مشترك فى هذه المظاهرات، مما أحدث الارتباك بين صفوف باقى الجنود المكلفين بفض المظاهرات وإطلاق النار.

تنضم للمتظاهرين

فقال معاليه: «إنَّ معظم قوات الجيش الموجودة الآن بالقاهرة من الجنود الحديثى العهد بالالتحاق بخدمة الجيش وأنَّ معظم ضباطهم من الضباط الشباب وصارحنى معاليه بأنه يخشى إذا نزلت هذه القوات إلى المدينة أن تنضم إلى المتظاهرين وهنا تقع الكارثة الكبرى على البلد كلها».

فقلت لمعاليه «هل أنت واثق من أنَّ الجيش إذا نزل إلى المدينة سينضم إلي

المتظاهرين؟».

لست واثقًا

فقال «لست واثقًا ولكننى أخشى حدوث ذلك فقط».

خطر محتمل وخطر واقع

فقلت له «أن ما نخشاه هو خطر محتمل قد يقع وقد لا يقع ولكننا الآن أمام خطر واقع فعلًا ويجب أن نواجهه، كما أن ما تخشاه لن يمنع وقوعه عدم نزول الجيش الآن فإذا ما أفلت الزمام وعمت الفوضى فى المدينة فسيكون ذلك دافعًا للعناصر التى تخشاها فى الجيش من تحقيق أهدافها».

إذن جلالة الملك

وبعد مناقشات طويلة قال معاليه: «إنَّ نزول الجيش إلى المدينة يحتاج إلى إذن من جلالة الملك وسأطلب هذا الإذن».

6- وبعد ذلك بقليل أخبرنى مدير الأمن العام أنَّ البوليس أطلق النار على المتظاهرين فى ميدان الأوبرا وفرق الجموع التى تجمعت هناك ومكن رجال المطافئ من مباشرة عملهم وأنَّ الميدان أصبح خاليًا من المتظاهرين وأنَّ اللواء إمام بك وكيل الحكمدار موجود الآن هناك ومعه قوة من جنود البوليس وأنه مسيطر على الحالة ويمكن تأجيل نزول الجيش.

بدوى باشا يؤكد

كما حضر إلى مكتبى فى نفس اللحظة سعادة بدوى خليفة باشا وكيل الوزارة وأفضى إلىّ بنفس المعلومات والآراء، فطلبت حيدر باشا تليفونيًا فقيل لى إنَّه توجه إلى القصر الملكى فاتصلت تليفونيًا بالقصر وطلبت محادثة حيدر باشا ولما طال البحث عنه فى مختلف المكاتب طلبت من عامل التليفون الاتصال بمعالى حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى وقلت لمعاليه إننى طلبت من حيدر باشا نزول

الجيش إلى المدينة ولكن لا مانع الآن من إرجاء ذلك، حيث إنَّ الحالة قد تحسنت على أن يبقى استعداد الجيش قائمًا للنزول فى أية لحظة، وكان ذلك حوالى الساعة الواحدة مساء.

وبعد ذلك بنحو خمس دقائق اتصل بى حيدر باشا من القصر وكان حافظ باشا قد أخبره بما قلته له وأبدى حيدر باشا ارتياحه لإرجاء نزول الجيش، فقلت له إنَّ هذا الإرجاء لا يمنع من بقاء الجيش مستعدًا للنزول إلى المدينة فى أية لحظة إذا ما تطورت الحالة.

الساعة الواحدة والنصف

7- بعد ذلك بقليل أخطرتنى إدارة الأمن العام بإشعال النار فى سينما ريفولى ثم فى سينما مترو وأنَّ رجال البوليس لا يبدون تحمسًا فى المقاومة فأيقنت بأنَّ الأمر يسير وفقًا لخطة مرسومة مدبرة وأن لا مفر من الاستعانة بالجيش فاتصلت بالقصر الملكى مرة أخرى وكانت الساعة الواحدة والنصف وطلبت حيدر باشا فقيل لى إنَّه فى الحضرة الملكية مع ضباط الجيش والبوليس الذين كانوا مدعوين فى ذلك اليوم للغداء على المائدة الملكية بمناسبة مولد حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد. فقلت لعامل التليفون إنَّ الأمر خطير جدًا ولا بد لى من الاتصال حالًا بحيدر باشا وطلبت منه إبلاغه ذلك بأية وسيلة وأننى سأبقى على سماعة التليفون حتى يبلغه ذلك ويتصل بى.

وحيد شوقى بك

وبعد نحو خمس دقائق وأنا منتظر على السماعة حضر اللواء وحيد شوقى بك مدير عام مصلحة خفر السواحل وقال لى إنَّ جلالة الملك أمره بأن يرد على فى التليفون لمعرفة سبب طلبى لحيدر باشا فشرحت لوحيد بك الحالة وتطوراتها وخطورتها وضرورة نزول الجيش فورًا إلى المدينة لقمع الحركة وطلبت منه رفع ذلك كله فى الحال إلى المسامع الملكية الكريمة وإفادتى بما يستقر عليه الرأى.

وفى الوقت نفسه طلبت من مدير الأمن العام الاستعانة بقوات البوليس الموجودة بالجيزة واستدعاء فرق المطافئ الموجودة بالمديريات القريبة كالجيزة والقليوبية والغربية احتياطًا للطوارئ.

حيدر باشا لا يتصل

8- لم يتصل بى حيدر باشا ولم تنزل قوات الجيش إلى المدينة كما طلبت - والمفروض أنها أخذت فى الاستعداد منذ الساعة الحادية عشرة والنصف صباحًا بعد محادثتى التليفونية الأولى مع حيدر باشا - وأخذت الإخطارات فى الوقت نفسه تتوالى فى بعض دور السينما وبعض المحلات التجارية الصغيرة فغادرت مكتبى وقصدت قصر عابدين فوصلت إليه حوالى الساعة 2.30م. وكانت المائدة الملكية قد انتهت فى الوقت نفسه تقريبًا والضباط يغادرون القصر.

فى مكتب حافظ باشا

9- قابلت حافظ عفيفى باشا فى مكتبه وسألته عن السبب فى عدم نزول الجيش، وقد مضى حوالى الساعة منذ حديثى مع اللواء وحيد شوقى بك وأخذت أشرح له من جديد خطورة الحالة وما قد تتطور إليه من حوادث جسام، وفى هذه الأثناء حضر حيدر باشا وطلبت منهما رفع الأمر فورًا إلى جلالة الملك فتوجه حافظ باشا للتشرف بمقابلة جلالته، وبعد قليل استدعى حيدر باشا أيضًا للتشرف بالمقابلة الملكية ثم عاد الاثنان وأبلغانى بأنَّ جلالة الملك أمر بنزول الجيش.

وطلب حيدر باشا عثمان المهدى باشا رئيس أركان حرب الجيش تليفونيًا من مكتب حافظ باشا عفيفى وبحضورى وكانت الساعة إذ ذاك الثالثة إلا ربعًا على وجه التحديد وأخبره بصدور الأمر الملكى الكريم بنزول الجيش وطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

فقال عثمان المهدى باشا إنَّ الأمر يقتضى بعض الوقت لإعداد القوات ولاستدعاء الضباط من منازلهم وقد انصرفوا إليها بعد المائدة الملكية فطلبت من

حيدر باشا أن يسأله عن المدة التى سيستغرقها كل ذلك فأجاب عثمان باشا بأنها ثلاثة أرباع الساعة وستكون القوات فى المدينة فى الساعة الثالثة والنصف مساء على الأكثر.

كل القوات

وقد رجوت حيدر باشا أن يأمر بإنزال كل القوات التى يمكن الاستعانة بها مع بعض السيارات المصفحة لسرعة تدارك الحالة فقال لى إنَّه طلب من عثمان المهدى باشا إنزال أكبر قوة ممكنة وأنَّ عثمان باشا ذكر له أنه يستطيع إنزال ألف جندى بسرعة على أن يعد فى نفس الليلة ألفًا ثانية. أما بخصوص السيارات المصفحة، فمعاليه لا يرى إنزالها إلى الشوارع خشية اعتداء الجمهور على إطاراتها وتعطيلها بذلك عن الحركة.

تجنب المرور

10- ونحن بمكتب حافظ باشا بالقصر فى انتظار نزول الجيش إلى المدينة أخبرنى معالى حيدر باشا بأنَّ عثمان المهدى باشا أصدر أمره إلى الضباط عند تأهبهم لمغادرة القصر عقب المأدبة الملكية بتجنب المرور فى ميدان الأوبرا والطرق المحيطة به والتى تقع بها الاضطرابات واختيار طرق أخرى بعيدة عن هذه المنطقة حتى لا يحتك بهم المتظاهرون. فقلت لحيدر باشا لو أنَّ عثمان باشا على العكس من هذا أمر الضباط وهم بهذا العدد الكبير بالمرور بسياراتهم فى هذه المنطقة المضطربة بالذات تكفل ذلك القضاء على هذه الفتنة.

ستكون القوة فى الثالثة والنصف

11- أخطرت مدير الأمن العام ومحافظ القاهرة بالنيابة وحكمدار البوليس تليفونيًا عقب صدور تعليمات معالى حيدر باشا إلى عثمان المهدى باشا بما انتهى إليه الأمر من نزول الجيش وبأنَّ قواته ستكون أمام حديقة الأزبكية فى الساعة 2.30 كما قرر عثمان باشا وكلفت المحافظ بالنيابة والحكمدار بانتظار القوات فى

هذا المكان فى الموعد المحدد وإخطارى بمكتب حافظ باشا بمجرد وصول القوات إلى الحديقة.

الرابعة مساء ولم تصل

12- وفى الساعة الرابعة مساء - وكانت قد مضت نصف ساعة على الوقت الذى حدده عثمان المهدى باشا لوصول القوات إلي حديقة الأزبكية - اتصل بى بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا كل من المحافظ بالنيابة وحكمدار البوليس وأخطرانى بعدم وصول القوات إليهما فطلبت من حيدر باشا الاتصال مرة أخرى بعثمان باشا فاتصل به حيدر باشا مستفسرًا عن سبب التأخير، فقال عثمان باشا إنَّ القوات تحركت فعلًا ولابد أن تكون وصلت فى تلك اللحظة إلي المدينة.

الرابعة والربع ولم تصل

13- فى الساعة 4.15 اتصل بى محافظ القاهرة بالنيابة مرة أخرى بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا منبئًا بعدم وصول قوات الجيش ومستعجلًا لها فأخبرته بما قرره عثمان المهدى باشا من نزول القوات فعلًا.

الرابعة والنصف ولم تصل

14- فى الساعة 4.30 اتصل بى حكمدار القاهرة من حديقة الأزبكية وأخبرنى بأنَّ الجيش لم يصل بعد، وأنَّ الحالة آخذة فى الاشتداد فطلبت من حيدر باشا بحضور حافظ باشا عفيفى الاتصال مرة أخرى بعثمان المهدى باشا فاتصل به تليفونيًا وكان رد عثمان باشا هو نفس الرد السابق من أنَّ قوات الجيش قد تحركت فعلًا.

الخامسة ولم يصل إلا 150

15- فى الساعة 5 اتصل بى محافظ القاهرة بالنيابة بمكتب حافظ باشا

وأخبرنى أنَّ نحو مائة وخمسين جنديًا وصلوا إلى حديثة الأزبكية منذ دقائق وأنهم فى انتظار باقى القوات.

لم توزع إلا فى الخامسة والنصف

16- فى الساعة السادسة اتصلت بالمحافظ بالنيابة بالمكتب المؤقت الذى اتخذه فى نادى ضباط البوليس بحديقة الأزبكية وسألته عن عدد قوات الجيش التى وصلت إليه حتى تلك اللحظة فأجاب بأنها حوالى المائتى وخمسين جنديًا. وأنَّ القوات لم تغادر الحديقة وتوزع على المناطق إلا حوالى الساعة 5.30م فطلبت من حيدر باشا الاتصال مرة أخرى بعثمان المهدى باشا وحثه على الإسراع فى إنزال أكبر قوة ممكنة فاتصل به فعلًا وحثه على ذلك.

لا تطلق النار

17- فى الساعة 6.30 اتصل بى المحافظ بالنيابة بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا وأخبرنى أنَّ قوات الجيش التى نزلت إلى المدينة تمر فى الشوارع على المتظاهرين والمحتشدين أمام المحلات فيصفقون لها ولا تطلق النار على مرتكبى الحوادث فعجبت لهذا النبأ وذكرته لحيدر باشا وحافظ باشا. فاتصل حيدر باشا بعثمان المهدى وأنهى إليه ما بلغنى من المحافظ فقال له عثمان باشا إنَّ قوات الجيش لا تستطيع إطلاق النار (فى المليان) إلا بأمر كتابى من البوليس وأنَّ هذا الأمر الكتابى لم يصل بعد إلى الجيش..

لماذا لم تطلب

ولما قال لى ذلك حيدر باشا ثرت ثورة عنيفة وأخذت منه سماعة التليفون ووجهت إلي عثمان باشا عبارات فى منتهى الشدة وكان مما قلته له: «لقد قال لك القائد العام منذ الساعة الثالثة إلا ربع إنَّ جلالة الملك أمر بإنزال قوات الجيش إلى المدينة لقمع فتنة داخلية وحركة مدبرة لحرق العاصمة وإشاعة الفوضى فى أنحاء البلاد. وقال لك إننى موجود بالقصر وطلبت ذلك وكنا نستحثك كل ربع ساعة

لسرعة إنزال هذه القوات فلماذا لم تطلب منى منذ الساعة الثالثة إلا ربع هذا الأمر الكتابى بإطلاق النار؟ ولماذا لم يطلب قائد قسم القاهرة الموجود بحديقة الأزبكية منذ الساعة الرابعة فى انتظار وصول الجيش وتوزيعه - لماذا لم يطلب هذا الأمر الكتابى من حكمدار بوليس القاهرة أو من المحافظ وهما بجواره منذ ذلك الوقت؟ ولماذا لم تطلب هذا الأمر الكتابى من حيدر باشا طوال هذا الوقت؟ ولأى سبب إذن نزل الجيش إلى المدينة إذا لم يكن لقمع هذه الفتنة؟ ومع ذلك فأنا أنهى إليك هذا الأمر بحضور رئيس الديوان الملكى وقائد عام القوات المسلحة فأرجو تبليغه فورًا إلى قواتك. كما أننى أحملك مسئولية التهاون فى قمع هذه الفتنة الخطيرة «كما أحملك مسئولية المحافظة على الأمن بالمدينة» فوعدنى سعادته بإصدار التعليمات اللازمة فورًا.

مجلس الوزراء

18 - فى الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساء غادرت القصر الملكى لحضور اجتماع مجلس الوزراء الذى انعقد بدار رفعة النحاس باشا بمناسبة هذه الحوادث وكان مقررًا لعقده الساعة السابعة مساء.

الحالة تشتد

19 - فى الساعة الثامنة مساء اتصلت بمحافظ القاهرة بالنيابة بحديقة الأزبكية مستفسرًا عن الحالة فأخبرنى أنها تشتد دقيقة بعد أخرى وأنَّ الجيش لا يطلق النار وأنَّه اضطر فى الساعة السابعة والربع إلى توجيه التبليغ الكتابى الآتى نصه إلى سعادة اللواء على بك نجيب قائد قوات الجيش الموجودة بحديقة الأزبكية بعد أن حادثه شفويًا مرارًا فى هذا الشأن.

نص التبليغ

«الحالة خطيرة فى المدينة والبلاغات تنهال علينا بأحداث حرائق ونهب وسلب... أرجو التكرم بإعطاء أوامر صريحة لمنع استمرار هذه الحالة، حيث إنَّ

الجيش أصبح هو المسئول الآن عن الأمن».

لا يطلق النار أيضًا

20- فى الساعة التاسعة مساء وأثناء انعقاد مجلس الوزراء اتصلت مرة أخرى بالمحافظ بالنيابة وسألته عن مجموع القوات التى وصلت إلى الحديقة حتى تلك اللحظة فقال إنها حوالى خمسمائة جندى وأنَّ موقفها من حيث إطلاق النار فى المليار لا يزال كما هو فاتصلت فورًا بمعالى رئيس الديوان الملكى وشكوت إليه من هذه الحالة فقال لى إنَّه قد بلغه ذلك منذ قليل وأنَّه سيتصل فورًا بحيدر باشا الذى كان لا يزال موجودًا بالقصر الملكى. وقد علمت فيما بعد أنَّ المصدر الذى اتصل برئيس الديوان هو المحافظ بالنيابة.

حتى الحادية عشرة مساء

21- استمرت الحرائق تمتد من مبنى إلى آخر ومن محل إلى آخر حتى الساعة الحادية عشرة مساء، حيث هدأت الحالة وتوقفت الحوادث.

الحرائق الكبيرة

22- من الثابت رسميًا أنَّ كل الحرائق الكبيرة كحريق فندق شبرد وحريق محل شيكوريل وغيرهما قد وقعت بعد الساعة السادسة مساء.

لم تحدث إصابات

23- لم تحدث إصابات قتل أو جرح نتيجة لإطلاق النار فى هذا اليوم على المتظاهرين إلا قتل ثلاثة أشخاص أثناء النهار، اثنان منهم أمام محل عمر أفندى، والثالث أمام بنك باركليز ومن رصاص البوليس.

الخلاصة

ويستخلص من هذه الوقائع الثابتة الحقائق الآتية:

أولًا - إننى طالبت أن يكون الجيش مستعدًا فى الساعة الحادية عشرة ونصفًا

صباحًا وقبل وقوع أى حادث حريق.

ثانيًا – إننى طلبت نزول الجيش إلى المدينة فى الساعة الثانية عشرة ونصفًا ظهرًا بعد حريق كازينو أوبرا مباشرة.

ثالثًا – إننى بعد حوالى نصف ساعة من هذا الطلب – ولم يكن الجيش قد نزل بعد – طلبت إرجاء هذا النزول مع بقاء الجيش مستعدًا وذلك لما طرأ على الحالة من تحسن كما أخبرنى بذلك مدير الأمن العام ووكيل الوزارة المختص بشئون الأمن العام.

رابعًا – بعد أقل من نصف ساعة من طلب الإرجاء عدت أطلب بكل قوة وإلحاح نزول الجيش فورًا عن طريق اللواء وحيد شوقى بك الذى أمره جلالة الملك بالاتصال بى تليفونيًا وكان ذلك فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وأثناء المأدبة الملكية وقد علمت أنَّ وحيد بك شوقى أنبأ وحيد باشا على المائدة بكل ما قلته له وبما طلبته.

خامسًا – من الساعة الواحدة والنصف إلى الساعة الثالثة إلا ربع مساء لم يكن الأمر قد صدر إلى الجيش بالنزول، وقد تفضل جلالة الملك بإصدار هذا الأمر بمجرد أن تشرف حافظ باشا عفيفى وحيدر باشا بمقابلته بعد وصولى إلى القصر.

سادسًا – إلى الساعة الثالثة إلا ربع مساء لم تكن التعليمات قد صدرت إلى الجيش بالاستعداد، وهذا واضح تمامًا من حديث معالى حيدر باشا التليفونى مع عثمان المهدى باشا وطلب الأخير مهلة للاستعداد وجمع القوات وإعداد اللوريات واستدعاء الضباط من منازلهم.

سابعًا – لم تنبه رئاسة الجيش على ضباط الجيش عقب المأدبة الملكية بالتوجه إلي وحداتهم استعدادًا للطوارئ، بل تركوا ينصرفون إلى دورهم مع التنبيه عليهم من عثمان المهدى باشا بسلوك طريق بعيدة عن تلك التى تقع فيها الاضطرابات حتى لا يحتك بهم المتظاهرون.

ثامنًا – لم يبدأ نزول قوات الجيش إلى الشوارع إلا بعد الساعة الخمسة والنصف مساء مع أنَّ الأمر صدر إليها فى الساعة الثالثة إلا ربعًا.

تاسعًا – كان نزول القوات تباعًا وعلى دفعات قليلة العدد ولم تصدر إليها أوامر صريحة بإطلاق النار رغم المحاولات الشفوية والكتابية التى بذلت فى سبيل ذلك.

عاشرًا – لم تنقطع الحوادث إلا حوالى الساعة الحادية عشرة مساء، أى أنها استمرت أكثر من خمس ساعات بعد نزول الجيش إلى الشوارع.

حادى عشر – وقعت كل الحرائق الكبرى بعد الساعة السادسة مساء.

أسئلة مهمة

فى جلسة الشيوخ القادمة

مرتكبو الحوادث الأخيرة

وسؤال موجه إلى معالى وزير الداخلية من الشيخ المحترم أمين عز العرب بك عن مرتكبى الجرائم الخطيرة التى روعت العاصمة فى يوم السبت 26 يناير الماضى.

ولو.. لا خلفاء الكشكول

والذى نفسى بيده لن ألقى القلم ولو كتبتم أيها السعديون فى جريدتكم كل يوم وبحروف بارزة ألف مرة ومرة «عز الهرب».

لن أعدل عن تعقبكم وكشف المستور من أمركم أنتم والأقليات التى تحالفونها سعيًا وراء الحكم بجميع الوسائل المدمرة ولو عصفت العواصف بوطن يؤويكم وفى فترات من غفلة الزمان مكن لبعضكم فيه فملأ الغرور نفسه وطغى وبغى وقال أنا ربكم الأعلى. سأظل أبصر المواطنين وأكشف لهم عن الصلة الوثيقة التى تربط ما بين الحملة الطاغية الباغية التى شنتها بعض جرائد أوروبا وأمريكا ضد مصر وحكومتها وحركتكم التى تقومون بها الآن من ناحية وبين موقف حكومة مصر الوفدية من القضية الوطنية وتمسكها بحقوق البلاد كاملة، مما أثار سخط المستعمرين من الناحية الأخرى.

لا تظنوا أيها السادة أنَّ هذا التهريج مما يثنينى - وقد أصبحت حرًا طليقًا غير مقيدة بوظيفة - عن الجهر بما أعتقده.

إننى أكتب طائعًا مختارًا لا وحى يهبط علىّ ولا أحد يشير إلىّ أكتب بعد أن تتبعت تطورات السياسية المصرية منذ 1918 إلى الآن وساهمت فى الحركة الوطنية بنصيب متواضع على قدر الطاقة ولن أعبأ بهذا النعت ترددونه بين حين وحين كلما قرأتم لى كلمة نفذت حقائقها إلى قلوبكم فحزت فيها.

وهذا النعت قديم تفضل به على صحفى مأجور حسابه عند ربه على ما أسرف

فى حياته من سب وقذف وولوغ فى الكرامات والأعراض فى جريدته الكشكول فلم ينج من لسانه حتى سعد وشريكة حياته «أم المصريين» التى كانت مثال الشرف والنبل.

ولو أنَّ الذين نعتونى بهذا كانوا من شيعتى لقيل شهد شاهد من أهله.

ولكن وقد كنت محل تقدير سعد إلى أن فارق الدنيا ومحل تقدير خليفته إلي الآن فماذا يعنيني من سفاهة خصوم الوفد وخصومى.

ولقد سبق لجريدة السعديين أن رددت هذا التهريج مرة ومرة وزعمت أن سعدًا نحانى عن حظيرته. ومن عجب أن سعدًا رحمه الله رشحنى للقضاء فى سنة 1924 فاعتذرت ثم عيننى فى مجلس الشيوخ فى سنة 1926 وكنت فى ضيافته بمسجد رصيف فى الأسبوع السابق على وفاته فى سنة 1927.

أما خليفته فقد قربنى إليه وقدر فى كل الظروف إخلاصى لمبدئى وهو الذى تفضل فرشحنى سكرتيرًا عامًا لمجلس الشيوخ فى عام 1936 وعضوًا بالمجلس الموقر فى هذا العام وأنى ولله الحمد والشكر لا أزال محل تقديره.

فهل بعد هذا يعنينى أن تنحدر جريدة السعديين إلى السب كلما كتبت فى شئون بلدى السياسية وتتخذ من الكشكول مثلها الأعلى أو الأدنى!

اسمعوا يا سادة:

لن أضع قلمى مادام فى مصر نفاق سياسى يسمح لمن حاربوا الدستور وهدموا أوضاعه أن يقولوا يوم يزول الحكم عنهم نحن حماة الدستور وسدنة أوضاعه. أو يسمح لمن كبتوا الحريات جميعًا أن يتشدقوا بأنهم أنصارها. أو يسمح لم رفعوا فى سطوتهم سيف الظلم أن يتحدثوا عن ميزان العدالة وكيف يجب أن تتعادل كفتاه.

الفصل الثاني

هذا هو الزعيم

مقدمة

فى هذا الفصل يتحدث المؤلف أمين عز العرب من خلال مقالاته عن الأدوار التاريخية التى قام بها الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس. ومن خلالها نتعرف عن جوانب خفية فى شخصية النحاس والدور الوطنى الكبير الذى لعبته هذه الشخصية الوطنية لصالح مصر من خلال إعلانه أول مواجهة حقيقية ضد المستعمر البريطانى بعد إلغاء معاهدة 1936.

ويتناول هذا الفصل كيف كان النحاس حريصًا على تطهير البلاد من الفساد، وكيف كان حريصًا على إرساء مبدأ أن الأمة الحرة هى التى تضع سياستها من رأسها، ويشرح المؤلف قصة الخطاب المفتوح إلى الدكتور حسين هيكل بشأن خطاب عيد الدستور.. ويتناول هذا الفصل علاقة المصريين بالسودان ودور الزعيم النحاس فى هذا الشأن، كما يتناول هذا الفصل الإجابة على السؤال المحير من المسئول عن حريق القاهرة؟!.. وسيجد القارئ الإجابات الوافية على هذا التساؤل.

الأمة تعرف ما عمله «النحاس»

أرجو أن يثق دولة رئيس الوزراء دائمًا، بل أن يؤمن إيمانًا تامًا أننى فيما أتحدث إلى دولته به بين آنٍ وآخر إنما أصدر عن وحى من ضميرٍ خالصٍ ومن نفس لا تعرف إلا الصراحة ودولته، وقد انعقدت صداقتنا منذ ستة عشر عامًا وتوثقت فى السنوات العشر الأخيرة يعرفنى حق المعرفة، وأنا أعرفه كذلك.

وبهذه الروح أتحدث إليه، ولهذا لا أحب أن يحمل شيئًا من كلامى إلا على أحسن المحامل، فأنا لا أريد إعناتًا ولا تجريحًا إنما أبغى توضيحًا وتنويرًا وإظهار الحق أمام الناس جليًا صريحًا.

وهذه الصراحة التى يعرفها عنى لاتزال كما عرفها الصفة التى تلازمنى، فما أنا بالذى يداجى أو يداور، بل إننى أجهل أساليب المداجاة والمداورة، وأحمد الله على ذلك.

ولست أشك فى أنَّ دولته كلما خلا بنفسه نفدت كلماتى إلى قلبه، لأنها تخرج من قلبى.

وهأنا أسائل دولته فى أدبٍ واحترام عن تلك الأحاديث التى تنشرها جريدة الأهرام.. مستورة ومكشوفة.. تعلن أنها عن مصدر خطير مسموع الصوت نافذ الرأى، والأهرام درجت على أسلوبٍ غريبٍ، فهى تلمح وتصرح وتضع صورة دولته فى وسط الحديث كأنها تقول للناس - بل هى تقول لهم فعلًا - إن دولته هو المتحدث، فلم تخفه ولا عيب فى أن تظهره، ولا ضرورة لأن تخفيه.

وهذه الأحاديث ما هو الغرض منها والقصد الذى تهدف إليه، هل يراد أن يتشكك الناس فى وطنية مصطفى النحاس والناس يعلمون عن يقين أنَّ كل مجهود يبذل فى هذا السبيل إنما هو مجهود ضائع وأنَّ مثل هذه المحاولات قد فشلت طوال ربع قرن من الزمان وهى لم تفشل فقط، بل إنها جاءت بعكس ما قصد إليه منها، من غير مصطفى النحاس كان يقدم على إلغاء المعاهدة بجرة قلم وخصوم مصطفى النحاس كانوا يتندرون بهذه القصة لأنهم كانوا يرونها مستحيلة وأنَّ هممهم كانت تقصر دونها، فلما وقع الأمر وأصبح حقيقة جعلوا يتندرون بالجهاد فى سبيل تحقيق الأهداف القومية.

هل يراد التشكيك فى وطنية مصطفى النحاس بالإشارة إلى أحاديث جرت بينه وبين الفيلد مرشال سليم وغيره عند بدء المحادثات فى سنة 1950.

وماذا يضر مصطفى النحاس أو يضر مصر إذا كان زعيمها قد حاور أو ناور أو ساير أو صابر ليكشف خصمه ويعرف آخر ما عنده.

ما الضرر من هذا إذا كان الأمر قد انتهى إلى تصميم من مصر وصلابة من سياسييها وعلى رأسهم مصطفى النحاس تصميمًا وصلابة أتعبت الإنجليز وجعلتهم يصرحون بأنَّ لا أمل مع هؤلاء الناس فى تساهل ولا فى الوصول إلى حلٍّ ينقص شعرة عن الأهداف القومية.

ما قيمة ما يقال الآن إذا كان الإنجليز جميعًا ورجالهم الرسميون خصوصًا قد سجلوا فى الوثائق الرسمية أنهم لا حيلة لهم أمام تمسك مصر بمطالبها تمسكًا لا يعرف هوادة ولا لينًا.

وكيف تبتهج الوزارة الوزارة الحالية وتتيه بأنَّ دولة أو أخرى اعترفت بلقب ملك مصر والسودان، وهذا إنما يصدر عن الأساس الذى وضعه مصطفى النحاس عندما أعلن من فوق منبر البرلمان يوم 8 أكتوبر الماضى تمزيق المعاهدة على مشهد من العالم أجمع.

ومَنْ مِن الذين هاجموا مصطفى النحاس فى وطنيته نجح فى الربع القرن الماضى

حتى ينجح أى إنسان آخر...

إذن ليس الهدف هو التشكيك فى وطنية هذا الزعيم الجليل، ولعلَّ الحوادث تلهمنى أنَّ هناك غرضًا آخر ترمى إليه هذه الأحاديث.

إننى شخصيًا لست مؤمنًا بأن الباب قد أغلق نهائيًا بيننا وبين الإنجليز، وأنباء لندن تلح فى هذا الذى أذهب إليه وتدعنا نفهم دائمًا أنَّ هناك ردودًا وردودًا على ردود، فهل هناك تفكير فى حلَّ ستظهره الأيام القريبة، وهل ستواجه البلاد فى الأشهر القادمة بعرض من نوع أو آخر.

إنَّ مصر لاتزال تجهل على وجه الدقة ما تم مع الإنجليز وتجهل على وجه اليقين ما انتهى إليه الأمر مع وفد الأشقاء السودانيين الذى جاء إلى مصر وعاد إلى الخرطوم بعد مداولات ومباحثات لاتزال فى طىّ الكتمان.

وفى هذه الظروف تنشر مثل هذه الأحاديث المستورة المكشوفة.

ولعلِّى أكون مخطئًا فى هذا الاستنتاج أو واهمًا فيه، ولكن الواقع أننى لما اطلعت عليها حاولت أن أعلل ظهورها هكذا فى ميداننا السياسى، وإذا كان الهدف هو تجريح الزعيم، وكان هذا الغرض فى ذاته مستحيلًا، لأنَّ الإنجليز والعالم كله والمصريين يعرفون قدر وطنية هذا الزعيم وأنه ممتاز أكثر ما يكون بالتشدد والصلابة فى حقوق البلاد، والمصريون يفهمون أنَّ مصطفى النحاس قد أتى بما لم يأت به غيره وأنَّ موقفه من الإنجليز ليس بعده قول لقائل ففيم هذه الأحاديث.

لعلِّى لا أثقل على دولة رئيس الوزراء فأكتفى اليوم بهذا وأعود فألح على دولته فى الرجاء أن يكشف للأمة عن حقائق الموقف مع الإنجليز ومع وفد السودانيين، وفى نظرى ونظر الناس أنَّ هذا خير من تلك الأحاديث التى تنشرها الأهرام.

دعنا يا دولة الرئيس من الحديث عما فعله مصطفى النحاس، فالناس يعرفون ما فعله وتفضَّل فاكشف لنا عما عملته لعلَّه يكون خيرًا فنحمد الله لك ونضرع إليه أن يوفقك.. والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

إلى دولة رئيس الوزراء

تعودت أن أتحدث إلى دولة رئيس الوزراء فى شئوننا الوطنية. وقد انقضى أسبوعان لم أتحدث فيهما إلى دولته، لأننى فهمت أنه غضب لشىء كتبته لم أدر على وجه التحديد ما هو فآثرت أن أعفيه من حديثى وانتهزت الفرصة وتوجهت بالتحية الخالصة إلى ضيوف مصر من إخواننا السودانيين وصارحتهم بنوايا إخوانهم المصريين وبما يكنون لهم من حب وود وما يعولون عليهم كأشقاء أعزاء من التعاون معهم للخلاص من الخصم المشترك لمصلحة الأخوين معًا ولمصلحة الوادى بمصره وسودانه.

ولقد آن أن أؤكد لدولة رئيس الوزراء أننى لم أقصد قط إلى إغضابه ولا أقول هذا تقربًا وزلفى، فأنا لا أتمسح بأحد أيًا كان.

وكيف أقصد إلى إغضابه وأنا أتوق إلى التحدث إليه وأحب أن يستمع إلى دولته وهو يعلم عن يقين أننى أكتب عن عقيدة ولوجه الله والوطن لا أبغى جزاء ولا شكورًا.

وكيف أقصد إلى إغضابه ونحن الآن فى شهر رمضان المبارك الذى تتجرد فيه النفوس من كل شائبة وتصفو فيه القلوب ويتجه الناس نحو الواحد القهار يلتمسون من رحمته ومغفرته.

وكيف أقصد إلى إغضابه فى وقت يلتقى فيه بضيوف مصر من الأشقاء السودانيين، وأنا أود له أن يصفو ذهنه ليستنير رأيه وتقوى حجته فى إقناع هؤلاء

الأشقاء بكل دليل بأنَّ المصريين جميعًا لا يريدون لهم ولأنفسهم إلا الخير.

وما الخير إلا فى أن يخلص الوادى مصره وسودانه من براثن المستعمرين فتصبح مصر والسودان دولة فتية قوية وينصرف القطران للإصلاح والتعمير وتقوى جيوشهما ويصبحان عاملًا يحسب حسابه فى الشرق الأوسط وتخطب الدول العظمى وده وتدفع عربون ذلك صداقة الند للند لا صداقة السيد للعبد.

ولقد يدفعنى صفاء النفس فى هذا الشهر المبارك لأن أتحدث إلى دولة رئيس الوزراء حديثًا صافيًا مليئًا بالإخلاص فأقول لدولته آن الأوان قد آن لأن يفكر دولته جديًا فى أن تعود للبلاد حالتها الطبيعية، فلا يصح أن تستمر الرقابة على الصحف، فالأسباب التى اقتضت فرض الحكم العرفى قد زالت من غير شكٍ وانسلخ من الزمن أكثر من ضعف الوقت الذى حدَّد لها عند فرضها، والأمن ولله الحمد مستتب فى جميع أنحاء البلاد، فلا محل لاستمرار هذا الشذوذ فى حياتنا العامة.

وها هى الصحافة المصرية قد أجمعت على هذا الطلب على اختلاف ألوانها ومشاربها، وها هم المحامون ينادون به والأحزاب كلها تطالب بإزالة هذا الحكم العرفى الجاثم فوق صدر البلاد بلا موجب ولا مبرر.

ويدفعنى صفاء النفس أيضًا إلى أن أصارح دولته بأنَّ الاستمرار على تعطيل الحياة النيابية أمر جد خطير ولعلّى كنت من الذين يعتقدون أنَّ دولة رئيس الوزراء آخر من يقدم عليه.

وبعد انقضاء السبعين يومًا التى حددها الدستور أقصى أجل بين حل مجلس النواب وانعقاد المجلس الجديد - بعد انقضاء هذا الأجل يصبح الحكم فى مصر غير دستورى - ما فى ذلك شك ولا ريب - ولا يستقيم أى سبب من الأسباب عذرًا لاستمرار تعطيل الحياة النيابية، وكما قلت فى كلماتٍ سابقةٍ ليس لأية وزارة أن تتخذ من تعديل قانون الانتخاب علة تتعلل بها لتجعل السبعين يومًا تزيد ولو

يومًا واحدًا. وهذه الأوليات لا تخفى على دولة رئيس الوزراء يقينًا.

ولعلَّ دولة رئيس الوزراء أحوج ما يكون فى هذه الظروف لجعل الحالة تبدو فى البلاد طبيعية من كل نواحيها، فيزول الحكم العرفى وتعود الحياة النيابية فورًا. وكل يوم يمر الآن بعد انقضاء السبعين يومًا يسجل عدوانًا صارخًا على الدستور ولا أحب أن يحتمل تبعته دولة رئيس الوزراء أمام الناس وأمام ضميره وأمام الله. ولعلِّى فى غير حاجة لأن أقسم له إننى فى هذا الذى أتوجه به إلى دولته إنما أخلص له، وله بالذات فى إسداء هذه النصيحة. وأرجو أن يحمل كلامى على أحسن المحامل.

إنَّ الناس قد احتملوا هذا التغيير فى حالة البلاد على أمل أن يكون الإنجليز قد تعلموا من حوادث الشهور الأخيرة دروسًا تردهم إلى الصواب. وآمنوا بأن مصر لن يهدأ لها بال حتى تتحقق أهدافها الوطنية فى الجلاء الناجز والوحدة القومية بين شطرى الوادى. احتمل الناس فى سبيل هذا الأمل قيام الحكم العرفى وتعطيل الحياة النيابية، ففيم يحتمل الناس هذه الحالة الآن ولأى سبب يحتملونها وقد استبان أنَّ الإنجليز لن يعدلوا عن صلفهم ولن يرعووا عن غيتهم.

وهذا هو ما قصدت إليه من قولى لدولة رئيس الوزراء لعلَّه يرى نفسه الآن أحوج ما يكون إلى إعادة الحياة الطبيعية للبلاد فيرتفع صوت الأمة، ويعرف العالم أنَّ صرختها لم تذهب مع الريح وأنها لم تهن لها عزيمة ولم يضعف منها أمل وأن أحدًا لن يستطيع أن يحول دون تحقيق أهدافها القومية طال الزمن أو قصر.

آن الأوان قد آن لأن تتضافر القوى وتلتئم الصفوف وتزول الفرقة وتنمحى الأحقاد وتعود الأمة للسير كتلة واحدة فى طريق الحرية والاستقلال.

والله يهدينا جميعًا إلى سواء السبيل.

انتصار الحق

لما أعلن دولة رئيس الوزراء فى كتاب تأليف وزارته أنه معتزم تطهير البلاد من الفساد قلنا نحن الوفديين حبًا وكرامة.

وأعلن ذلك رفعة رئيسنا الجليل فى أول اجتماع عقدته الهيئة الوفدية بعد تأليف الوزارة الحالية، فما يريد أحد منا أن يكون فى البلاد ولا فى أداة الحكم فساد. وما يريد أحد للفساد حياة ولا استقرارًا.

وكان محل الأسف بل محل الشكوى لدى الناس أنَّ الصحف والمجلات المعادية للوفد والتى درجت على التشهير برجاله سنين طويلة انتهزت فرصة هذا البرنامج فاتخذت من كل شائعة عن اتهام فرصة وأداة للتشهير والولوغ فى الكرامات، فلم تترك كبيرًا إلا مرَّغت سمعته ولم تدع عظيمًا إلا نهشت لحمه. وأتيحت الفرصة للمستعمرين فاستغلوا ما نشر ونقلوه إلى صحفهم لتسوىء سمعة مصر كلها فى أدق الظروف حرجًا فكانت جريمة تلك الصحف والمجلات مزدوجة بغير شك.

وكانت أوليات مبادئ القانون والعدالة التى نادينا بها مرارًا ومنذ أول يوم وليت فيه هذه الوزارة الحكم تقتضى أن يمنع التشهير ليتم التطهير الذى تهدف الوزارة إليه فى جو هادئ يتيح للقضاة الحكم العادل بعيدًا عن المؤثرات.

لكنَّ الصحف والمجلات المشار إليها استمرت فى طريقها لا تلوى على عدل ولا قانون. ونالنا من دعوتنا البريئة السب والشتم فتركنا حساب ذلك على الله.

ولقد حرصنا من جانبنا على ألا نتعرض للموضوعات التى عرضت للبحث حتى لا نقع فى خطأ الدفاع عن أحد قبل أن يدلى القضاء بكلمته.

وأيًا كان الشعور الذى استولى على حضرة صاحبة العصمة رئيسة جمعية أسبوع البر - ثقة منها بنفسها وبسلامة تصرفاتها - أيًا كان شعورها عندما استصدرت وزارة الشئون الاجتماعية أمرًا قضائيًا بحل جمعيتها وتسليم أموالها وأملاكها لحارس قضائى فإنى - ولا أخفى - كنت مغتبطًا باحتكام الوزارة إلى القضاء فهو الطريق السوى والسبيل الذى لا يجوز لأحد أن يضيق به.

ولعلَّ هذا الشعور قد تبدل الآن بشعور الارتياح بعد أن أصدرت محكمة مصر أمس حكمها النهائى القاطع بإلغاء الأمر الصادر بحل الجمعية وبإلزام الحكومة بالمصاريف، فهذا الحكم العادل قد محا من الوجود ذلك التشهير الذى ملأ أجواء مصر والخارج فترة طويلة، وصور رئيسة الجمعية فى صورة من استباحت فى سبيل جمع المال والثراء أموالًا جمعتها بنفسها من المحسنين لحساب الفقراء والمحتاجين. صورة قاتمة زائفة محاها القضاء العادل ومزَّقها شر ممزق.

وكانت هذه هى المعركة الأولى التى انتصر فيها الحق على الباطل، والحقيقة على التشهير والفضيحة.

ولا شك أنَّ كل منصفٍ سيبتهج بهذه النتيجة. وسيؤمن بأنَّ الذين شهروا بالأمس أسرفوا وأساءوا إلى وطنهم قبل أن يسيئوا إلى أشخاص بذواتهم، ولعلَّ فى هذا عبرة للمشهرين بالناس يجعلهم يخففون من حملتهم وغلوائهم وينتظرون فصل القضاء فى كل شأن يعرض عليه وها هم يرون أنَّ أول الغيث قطرة، ثم ينهمر.

ولعلَّى لا أكون متجاوزًا إذا قلت إنَّ أول من يغتبط لهذا الحكم القضائى الحاسم هو دولة رئيس الوزراء نفسه، فما من شك فى أن يسره كمصرى أن تظهر البراءة الشاملة لكل مواطن، فهذا يرفع رأس مصر ويزيل عن سمعتها ما لطخت به حينًا من الدهر.

ولقد أختم كلمتى بقوله تعالى وهو أصدق القائلين:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. (النور: 11).

ولعلَّ فى قوله جلَّ شأنه ما يهون علينا احتمال الأذى أيًا كان نوعه، فالكلمة الأخيرة دائمًا للحق وللحق وحده.

الأمة الحرة هى التى تضع سياستها

لابد أنَّ دولة رئيس الوزراء يخلو إلى نفسه بعض الوقت. كما يخلو الناس لأنفسهم إذا فرغوا من شئون الحياة اليومية. فترى هل يفكر دولته فيما يفكر فيه الناس، لابد أنَّه يفكر وربما أكثر من الناس، فأعباء منصبه تقتضيه ذلك.

إذن فالناس ودولة رئيس الوزراء يلتقون عند التفكير فى الحالة التى وصلت إليها البلاد اليوم، فهى منذ قليل من الأشهر كانت تواجه متحدة الكلمة الخصم المشترك فى صمودٍ جبارٍ دون التفاتٍ إلى قوة الخصم المادية الجبارة، حتى لقد بلغ ذلك الخصم مرحلة الضيق والأنين لكل الناس ودولة رئيس الوزراء يجدون أن الإنجليز اليوم. والناس قلقون لهذا ولابد أنَّ دولة رئيس الوزراء قلق كذلك، ولا أستطيع أن أتصور غير هذا لأنه مصرى قبل أن يكون رئيسًا للوزراء.

والناس لا حيلة لهم حتى نطالبهم بأن يفعلوا شيئًا، فالحياة النيابية معطلة، والحكم العرفى قائم، فلا الناس بقادرين على الاجتماع للمداولة فى شأن مستقبلهم وكيانهم.

أما دولة رئيس الوزراء فقد أصبح والزمام كله فى يديه، فهو القابض على الحكم، هو المشرع وهو المنفذ يريد الناس أن يزول الحكم العرفى.

ولكن دولة رئيس الوزراء لا يرى ذلك، بل هو بالعكس يستصدر أخيرًا مرسومًا بجعل سلطة الحاكم العسكرى هى العليا، فيحرره من رقابة القضاء بكافة أنواعه.

يريد الناس أن تعود للصحافة حريتها الكاملة، ولكن دولة رئيس الوزراء لا يرى ذلك بالرغم من أنه فى موقف يقتضيه أن يطلق للناس الحرية ليقولوا كل ما عندهم حتى يعلم الخصم المشترك أنَّ البلاد لم تتهاون ولن تتهاون فى حقوقها، وإن كل عنت يصادفها إنما يزيدها تمسكًا بأهدافها القومية.

يريد الناس أن تعود الحياة النيابية بل يأمر الدستور بذلك، ولكن دولة رئيس الوزراء لايزال يتحدث عن تعديل قانون الانتخاب، كأنَّ تعديل قانون الانتخاب على أية صورة يقوم مبررًا لتعطيل الحياة النيابية التى ينص الدستور صراحة على تحريم تعطيلها.

ويبقى دولة رئيس الوزراء هو المسئول وحده عن هذه الحالة، فهل يرضى دولة رئيس الوزراء بهذه النهاية؟

اللهم إن كان يرتضى هذه الأوضاع فليصارع الإنجليز وحده مادام قد وضع الأمة فى هذا الوضع، ولا أظن أنَّ دولته يستطيع أن يقول إنَّه ينتصر عليهم بشخصه، فإذا هداه التفكير السليم إلى أنه لابد من حاجة إلى عون الأمة ومددها.

وهذا الوضع فى ذاته أليس مضعفًا لموقف رئيس الوزراء أمام الإنجليز، فهو إذا لوح لهم بأنَّ الأمة ترضى أو لا ترضى فمن أيسر الأمور أن يقال إنه ما بالك تلوح برضا الأمة أو سخطها.

ولعلَّ الإنجليز يكونون فى نقاشهم معه.. فيقولون له إنَّ الأمة هادئة ناعمة البلل فلا توقظها أنت ولا تثرها ودعها نائمة.

أقول هذا كله ردًا على تلك الصحف التى بدأت تتحدث، وقد تعثرت الأمور عن المقاومة السلبية أو عدم التعاون مع الإنجليز..

إن هذه الأمة.. إنها أمة آدمية لها كرامتها ولها عزتها، إنها بالأمس القريب قد أذهلت العالم بجرأتها وإقدامها وهى اليوم حبيسة فى سجن الحكم العرفى المطلق، فلا بد من أن تعود لها حريتها وحياتها النيابية سليمة لتعود لها كلمتها ولتصبح صاحبة الشأن فى تقرير مصيرها ووضع سياستها.

إنَّ للأمة أحزابها وهيئاتها كثرة، وقلة فيجب أن يكون لهذه الهيئات ولها وحدها الحق فى توجيه سياستها، وتقرير مصيرها طبقًا للأوضاع الدستورية السليمة.

وهذه كلمة الحق واضحة جلية.

خطاب مفتوح
إلى الدكتور حسين هيكل باشا

اسمحوا لى سعادتكم أن أتوجه إليكم بهذا الخطاب المفتوح وأرجو أن تحملوا كلامى على أحسن المحامل..

وثقوا بأننى لا أزال أكن لكم كل تقدير واحترام لأنَّ الفترة التى قضيتها فى العمل معكم بمجلس الشيوخ الموقر فترة أعتز بأننى وجدت فيها فى شخصكم رئيسًا كريمًا وصديقًا عزيزًا.

ألقيتم سعادتكم خطابًا فى اجتماع عقدته لجنة الأحرار الدستوريين بباب الشعرية وتحدثتم عن حوادث يوم 26 يناير الماضى وطلبتم إلى سامعيكم أن يعودوا بالذاكرة إلى يوم 25 يناير حيث «كانت هناك قوة من بلوك النظام محاصرة فى محافظة مدينة الإسماعيلية لا تستطيع أن تتقدم ولا أن تتأخر وليس لها من سلاح إلا سلاح رجل البوليس العادى، ومع هذا يقال لها من وزير الداخلية السابق قاومى جيشًا جرارًا مستعدًا بكامل أسلحة الميدان الحديثة» وترجمتم سعادتكم أوامر وزير الداخلية بأنَّ معناها أن تموت هذه القوة أو تنتحر. وحملتم الوزير مسئولية الدماء التى سفكها الإنجليز وحملتم مجلس الوزراء المسئولية أيضًا لأنَّه تضامن مع وزير الداخلية السابق وطلبتم أن تأخذ العدالة مجراها.

وألاحظ بكل احترام على ما ذهبتم إليه ما يأتى:

أولًا – لم تقولوا سعادتكم كلمة واحدة عن مبلغ إجرام الإنجليز فى هذا الحادث.. ذلك الإجرام الذى اعترفت به كثير من الجرائد الإنجليزية نفسها وغيرها من الجرائد الأمريكية التى استفظعت كلها هذا التصرف الشائن واعتبرته

عملًا وحشيًا لا تقره أمة متحضرة. وكان حريًا بسعادتكم أن تقولوا فى صراحة رأيكم فى مهاجمة جيش جرار مستعد بكامل أسلحة الميدان الحديثة لبضعة نفر من رجال بلوك النظام ولا سلاح لهم إلا سلاح البوليس العادى.

ثانيًا – هل يجوز فى عرف رجال القانون وسعادتكم منهم أن تبدى هذه الآراء وهناك تحقيق لا يزال يدور حول حوادث يوم 26 يناير الماضى ولا شك أنه سيتناول أسبابها ونتائجها ومرتكبيها والمحرضين عليها وذوى المصلحة فى حدوثها.

ثالثًا – أليس فى أقوال سعادتكم ما يقوم تحريضًا ضد وزير الداخلية السابق وأعضاء مجلس الوزراء جميعًا، إذ يصور الأمر الصادر بالمقاومة لرجال بلوك النظام بأنَّ معناه «موتوا أو انتحروا» ثم أليس التحريض واضحًا وسافرًا.

رابعًا – والمطالبة بأن تأخذ العدالة مجراها معناها المحاكمة. محاكمة وزير الداخلية السابق وجميع زملائه طبعًا.

وفى رأى سعادتكم أنهم مدانون. وسأفترض أنهم حوكموا وأن قضاتهم كانوا من رأيكم وحكموا عليهم بالإعدام وهو أقصى عقوبة شرعتها القوانين الجنائية. أفلا يقول المصريون جميعًا إنَّ هؤلاء القادة سيقوا إلى الإعدام لأنهم جرأوا فى يوم 8 أكتوبر سنة 1951 على إلغاء المعاهدة وأعقبوا ذلك بالوقوف فى وجه إنجلترا ولم يبالوا بقوتها وجبروتها ولم ترهبهم أساطيلها ولا جيوشها وأنهم لهذا لقوا حتفهم؟

أية خدمة تؤدى للاستعمار البريطانى أعظم وأكبر من إزالة تلك النفوس التى شمخت بالعزة القومية وتلك الرؤوس التى ارتفعت بالكرامة الوطنية؟ وكم من السنين تقضيها مصر صريعة تحت أقدام الاستعمار حتى يتيح لها الزمان رجالًا يتقدمون لخدمتها وللدفاع عن حريتها ولتخليصها من أيدى غاصبيها بعد أن طاحت تلك الرؤوس التى جرأت على ما جرأت.

سيدى الرئيس:

أؤكد لك أنَّ تلك الأرواح التى أزهقها الإنجليز من رجال بلوك النظام فى حادث الإسماعيلية لم تذهب سدى، بل إنَّها دقَّت مسمارًا صلبًا فى نعش تلك الإمبراطورية البائدة. إنها لم تذهب سدى بل إن أصحابها أولئك الشهداء الأبطال سجلوا صفحة مجد لمصر لن تمحى على مر الأيام وسجلوا للإنجليز صفحة عار لن يطهرها شىء فى الوجود.

وليس لى فى الختام إلا أن أتوجه إلى سعادتكم برجاء كمصرى يخاطب مصريًا ومصابهما فى بلدهما سواء هذا الرجاء هو أن تشغلوا أنفسكم لمصلحة هذا الوطن بما هو آتٍ لا بما فات.

لقد نحيت وزارة الوفد عن الحكم.. دعوها.. دعوها على الأقل الآن وتكتلوا جميعًا لتخلصوا مصر من الإنجليز. وتحققوا للبلاد أهدافها الوطنية التى انعقد عليها الإجماع.

وبعد أن يتم ذلك اقطعوا رقابنا جميعًا.

والسلام على سعادتكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب مفتوح
إلى رئيس مجلس الوزراء

رفعة الرئيس..

إذا أنا تشرفت بتوجيه هذا الخطاب إلى مقامكم الرفيع فى هذه الآونة بالذات، فإنما هى الغيرة وحدها التى تدفعنى إلى ذلك. حاشا أن يكون هناك دافع آخر. واسمح لى أن أخاطب رفعتك فى صراحة وفى غير تكلفٍ، إنك قادم على محادثات أو مفاوضات أو استماع لكلام من جانب الطرف الآخر بعد أن عرف كلمة مصر، وفهم أهداف مصر التى أصبحت واضحة ومحددة. ولا سبيل إلى الانحراف عنها قيد شعرة، فسر فيما أنت قادم عليه على بركة الله، وليكن الله فى جانبك يأخذ بيدك ويجعل التوفيق حليفك والنجاح نهاية جهودك.

إننى لا أخشى على الأهداف القومية «الجلاء الناجز ووحدة الوادى تحت التاج المصرى»، وهى بين يديك فأنت وطنى منذ نهضت مصر فى سنة 1919، فقد كنت على رأس الموظفين الذين ثاروا على الاستعمار البريطانى وظللت مؤمنًا بقضية بلادك لم تنحرف يومًا إلى الحلول الوسطى، وأنت المؤمن بالحريات تضيق نفسك عند أقل مساس بها، وأنت الحريص على الدستور نصًا وروحًا، ولقد اعترفت لك بذلك وتشهد به مضابط مجلس الشيوخ وذكرت لك فى ثناء وحمد موقفك فى سنة 1936 يوم رجعت عند تعيين أعضاء مجلس الشيوخ إلى صاحب الأكثرية فى الانتخابات التى جرت وقتئذ لمجلس النواب. فأثبت أنك تحترم الدستور نصًا وروحًا، سجلت لك هذا اعترافًا بفضلك بجلسة 20 فبراير سنة 1951، ولم تكن حاضرًا تلك الجلسة ولا كنت فى الحكم، فيقول أحد إننى قد تحدثت تقربًا

وزلفى، وإنما كنت أقارن موقفًا شريفًا لك بمواقف لغيرك، لا أريد أن أصفها بأكثر من أنها كانت عدوانًا صارخًا على الدستور نصًا وروحًا.

كما أننى لا أخاف عليك لأنك الحذر اليقظ. لا يستطيع أحد أن يخدعك أو يموه عليك، خصوصًا وأنت المتتبع لقضية بلادك العارف بتفصيلاتها وتطوراتها وما انتهى إليه إجماع الأمة فى شأنها.

ولكن الإنجليز قوم ماكرون، ألحوا بأفواه ساستهم وبجرائدهم وزعموا أنَّ كبرياءهم لا يسمح لهم بالتحدث إلي الوزارة السابقة، واتهموا رئيسها ووزير خارجيتها بالعناد والصلابة.

وشاءت الظروف أن تحدث أحداث القاهرة الأخيرة فنحيت فى أعقابها تلك الوزارة، فزالت من طريق الإنجليز، فإن كان الأمر أمر كبرياء من جانبهم لا أكثر، فقد انتهى وهم لا يتحدثون الآن إلى من كرهوا الحديث معهم. أما إذا كانوا قد طمعوا فى أن تهدأ الحالة فتنام مصر، فواجب رفعتك وواجبك وحدة أن تفهمهم أنهم واهمون وأنَّ مصر لن تفرط فى شيء من حقوقها جل أو هان.

إنهم اليوم يقولون -إن صح ما نقلته الأنباء- إنهم مستعدون للمحادثة أو المفاوضة أو الكلام دون أن يقيدوا مصر بمقترحات الدول الأربع. فاحذرهم، فقد سبق لهم أن قالوا لسعد فى سنة 1924 إنَّ المفاوضات حرة من كل قيد، لأنه أبى أن يدخلها على أساس تصريح فبراير سنة 1922، وقالوا للنحاس فى سنة 1930 مثل هذا القول لما أبى أن يدخل المفاوضة على أساس مقترحات محمد محمود - هندرسن، لكنهم وقت المفاوضة أصروا واستكبروا استكبارًا، فقطع كل من هذين الزعيمين المفاوضات وعاد إلى بلاده.

إنَّ مصر لا تريد الدفاع المشترك ولا شيئًا يشبه الدفاع المشترك أو يقرب منه، ولا يمكن أن تقبل فى النطاق الدولى شيئًا يمكن أن يخرج عن حدود التزاماتها كعضو مستقل فى هيئة الأمم المتحدة.

ثم احذر – يا رفعة الرئيس – مكرهم فى التسويف والمماطلة، فهم فى ذلك أيضًا دهاة. فكم اتخذوا من مرض وزير الخارجية أو رئيس الوزراء سببًا للتأجيل، وكم اتخذوا من اشتراك أحدهما فى مؤتمر أو اجتماع سببًا آخر للتأجيل، وكم من مرة خلقوا المعاذير بل اختلقوها، ولا ضرر عليهم من التسويف فهم جاثمون على صدورنا.

وأمر آخر – يا رفعة الرئيس – أتجرأ على أن أوجه نظرك الثاقب إليه لتحتاط له، وهو أننى أخشى أن يعرضوا علينا شيئًا يقرب من مطالبنا ولا يحققها كاملة، فتخور عزائم، وتثور خلافات، ونتفرق شيعًا، فيهدأ بال الإنجليز، وتنام عيونهم ملء الجفون، وتذهب جهود الوادى مع الريح.

سيدى الرئيس:

ضع أمامهم أهداف مصر واطلب كلمتهم فيها واضحة صريحة، فإما سلموا بها وإما قطعت الحبل فى غير رفق ولا هوادة. وثق أنهم قد زلزلت أقدامهم فلن يعودوا يستطيعون أن يثبتوها فى الوادى بعد يوم 8 أكتوبر سنة 1951. وثق أنَّ الشعب قد أعطى مقامك الرفيع الفرصة، لأنه مؤمن بوطنيتك، واثق من إخلاصك لوطنك، وثق أيضًا أنه فى الوقت نفسه، على استعداد لتلبية النداء إلى الكفاح فى لمح البصر.

وإننى أعيد الرجاء إلى مقامك الرفيع أن تتفضل فتحمل كلمتى على الغيرة، فما أنا بالذى يجوز له أن يبصرك وأنت الثاقب البصر. وما أنا بالذى يحمسك وأنت الغيور على مستقبل وطنك.

وأختتم خطابى بأن أكرر الضراعة إلى العلى القدير أن يأخذ بيدك، وأن يجعل النجاح حليفك وأن يحقق على يديك أهداف البلاد الوطنية.

وتقبلوا مقامكم الرفيع أجل الاحترامات.

هيكل باشا بين الماضى والحاضر

من غير المعقول أن نطالب سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا إذا ما نهض ليخطب فى عيد الدستور أو فى غيره بألا يشيد بحزب الأحرار الدستوريين، فحزب هو رئيسه الآن ويده اليمنى منذ سنة 1922 لا يعقل أن يكشف سعادة هيكل باشا عن عيوبه ولا أن يحاضر الناس فى علة وجوده. وظروف ظهوره. وقصر جهده فى الكفاح. ورضاه بالقليل.

إنَّ هذا الحزب نشأ فى مصر ولما يعلن فيها استقلال صحيح. ولا ظهر فيها دستور يجر إلى خلاف على الحكم. ولا وجد شىء كان يدعو إلى الفرقة. نشأ هذا الحزب والبلاد لاتزال تجاهد وهى لم تصل فى جهادها إلى شىء لأنَّ المستعمرين كانوا لا يزالون مصرين على عنتهم وتحكمهم. نشأ لأنَّ فكرة نبتت فى بعض النفوس ترمى إلى الرضا بالقليل والاعتدال فى التفكير مادام أننا ضعاف وخصومنا أقوياء.

تلك الفكرة كانت علَّة العلل، والسر الحقيقى فى المصيبة التى أصابت مصر فى جهادها والعقبة الكؤود التى عرضت لها فى طريق نضالها الذى بدأت تسير فيه منذ سنة 1918 عندما تألف الوفد المصرى.

وهذه الطامة التى أضعفت جهود البلاد وعوقت جهادها فجعلته لا يثمر إلا تصريح 28 فبراير سنة 1922 لا تجعل من هذا التصريح موضع فخر ولا اختيال ولا مباهاة.

ولست أدرى لماذا اختار سعادة هيكل باشا تحريك هذه الذكريات المؤلمة.

أيريد أن نتحدث عن نفوسٍ ضعفت فى إبان الثورة. وعزائم خارت وقت النهضة.

أريد أن نعرض لأحياء وأموات؟ لا.. لا.. لن ننساق إلى شىء من هذا. ولنترك ذلك كله للتاريخ ويكفينا الحاضر بأحداثه الجسام ويكفينا إشفاقنا الآن على مستقبل وطن كاد يحرج المستعمرين إحراجًا شديدًا، فدبرت حوادث عوقت الجهاد وأراحت المستعمرين من شر الأرق والسهاد..

ومهما قال سعادة هيكل باشا عن موقفه أو موقف أى من حضرات أعضاء حزبه إزاء معاهدة سنة 1936 فإنَّ الأحرار الدستوريين عرفوا من قديم بأنهم «المعتدلون» بهذا وصفهم الإنجليز وبهذا نعتهم الناس ولا سبيل إلى حمل التاريخ على نسيان شىء من هذا.

وأقسم غير حانثٍ أنَّ مهاجمتهم بالأمس واليوم لوزارة الوفد وترديدهم القول بأنها ألغت المعاهدة دون أن تعد للأمور العدة ما هو إلا نوع من أنواع الاعتدال وفصل من فصول كتاب عنوانه الاعتدال وأخذ بقول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع

فلا داعى للتفاخر والمباهاة بتصريح 28 فبراير سنة 1922 لأننا لو بقينا كتلة واحدة لحققنا أهدافنا كاملة منذ سنين ولكن ....

هل يظن سعادة هيكل باشا أنَّ الناس لم يدركوا موقف الأحرار الدستوريين عند إعلان ذلك التصريح المشئوم وزعيم مصر وإخوانه فى المنفى.

إنَّ عمل الأحرار الدستوريين كان ضربة قاصمة للوطنية المصرية والجهود المصرية التى كانت تبذل للحصول على الاستقلال التام.

فهل يجوز لمن رضى بالقليل أن يفخر بالحصول عليه والمستعمرون قد مهدوا له ليصل إلى الحكم بنفى الزعماء وتشريدهم فى أقاصى الأرض؟

وأيًا كان الرأى فيما تحدث به سعادة هيكل باشا عن الماضى فإنَّ حديثه عن الحاضر فيه زرقة ناب. وكثير دهاء.

إنه ينفى أنَّ اتصالاتٍ جرت يراد بها تعديل الموقف الوزارى الحاضر وأنَّ زعماء الأحزاب المؤيدة للحكومة وافقوا على اشتراك أحزابهم فى الوزارة. ويقول إنَّ هذا النبأ مختلق اختلاقًا. وهذا الكلام موجه لغير الوفديين فليفهم من شاء أن يفهم من كل لبيب ونجيب.

وأمر آخر نفاه سعادة هيكل باشا وقال إنه افتراء واختلاق. وهذا الكلام موجه لغير الوفديين فليفهم من شاء أن يفهم من كل لبيبٍ ونجيبٍ.

وأمر آخر نفاه سعادة هيكل باشا وقال إنه افتراء واختلاق وهو ما قيل من أنَّ الأحزاب المؤيدة للحكومة استشيرت فى أمر تأجيل الانتخابات لأنَّ الأحكام العرفية تدعو إلى ذلك وأنَّ تلك الأحزاب قد وافقت.

ينفى سعادة هيكل باشا هذه الموافقة من جانب الأحزاب بشدة. إذن فهيكل باشا لا يريد التأجيل وحزبه والأحزاب الموالية لحزبه لا تريده أيضًا وهذا حسن وجميل نقره عليه ونرضاه تمامًا ونقول به ونرجو ألا تعدل تلك الأحزاب عنه وأن تصر عليه.

فى هذا الشأن اتفقنا ولكننى أختلف مع سعادته فى الدافع أو الملابسة.

فسعادته قد قال إنَّ الانتخابات يجب أن تجرى فى نفس الجو الذى أدَّى إلى إعفاء الوزارة الوفدية من الحكم.. وأنا أقول إنها يجب أن تجرى فى موعدها الدستورى وأن يلغى الحكم العرفى قبل أن تجرى الانتخابات وأن تكون حرة بعيدة عن كل عبثٍ وتزييفٍ.

أما الجو الذى يشير إليه سعادته فلا يعنينى لإيمانى بأنَّ هذا الجو الذى يتخلله لمصلحة الأحزاب المخاصمة للوفد هو فى مصلحة الوفد نفسه بشرط أن تجرى الانتخابات حرة.

وأحب أن أؤكد لسعادة رئيسى السابق أنَّ الناس يفهمون الأمور على حقيقتها تمامًا بإلهام من عند الله القاهر فوق عباده.

إنَّ حرائق يوم 26 يناير سنة 1952 دبرت بليل وأنَّ الذين أفادوا منها لم يكن المصريين. وهذا يكفى الناس ليفهموا ويفهموا.

فإلى الانتخابات الحرة اليوم قبل غد ويكفينا أن نسجل لسعادة الدكتور هيكل باشا أنه يطلب علنًا أن تجرى الانتخابات فى موعدها الدستورى.

ومما يدعو إلى الارتياح أيضًا أنَّ سعادة هيكل باشا لا يقر مبدأ الدفاع المشترك ويرى ألا تحمل مصر تبعات خارج حدودها ونحن نقره على هذا أيضًا.

والله يحقق أمله والسلام.

أفيقوا أيها المصريون!!

لقد بصر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا شعب وادى النيل فى البيان الذى ألقاه بمجلسى البرلمان يوم 8 أكتوبر الماضى عندما أودع مكتبيهما التشريعات الخاصة بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان.

بصر الزعيم شعب الوادى بما عرف عنه من الصراحة فنبه الجميع إلى خطورة الموقف الذى ستواجهه البلاد فى كفاحها ضد المستعمرين.

قال رفعته فى آخر بيانه ما نصه: «لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجًا ولا صخبًا، بل يقوم على التدبير والتنظيم وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات وتذليل كل العقبات وإقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما لا يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة.

وإننى على يقين من أنَّ هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلي مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه متذرعة بالصبر والإيمان فى الكفاح وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الاسمى».

فحكومة الشعب عندما نهضت بهذا الإجراء الخطير قد نفذت إرادة الشعب وحققت رغبته الملحة فى وجوب الخلاص من براثن الاستعمار بإلغاء معاهدة سنة 1936 وإزالة آثارها وتحقيق الأهداف الوطنية.

وحكومة الشعب لم تزعم أنَّ الورود والرياحين تنتظرنا فى طريق الكفاح، بل

قدرت وقدر معها الشعب أن الطريق محفوفة بالمخاطر مليئة بالمشاق، و لكن السير فيها إلى نهايتها أمر محتوم على أمة تريد الحياة الحرة والاستقلال الصحيح.

فلم يكن مفروضًا أن يجلو الإنجليز عن مصر على أثر صدور المراسيم، بل كان مفروضًا ومحققًا أن يعدوا العدة للانتقام من هذا الشعب ومن حكومته أولًا وبالذات.

وكان المفهوم أنهم يرتكبون فى سبيل ذلك كل محرم، فلن تردهم أخلاق دولية ولا مبادئ قانونية ولا نظم أيًا كانت لأن ملكًا فى أيديهم يرون مصيره إلى زوال، فلا بد لهم من الاستماتة فى التمسك به.

فلما جاء دور أحزاب المعارضة لتنطق وتتكلم لم نجدها ليت الدعوة إلى ضم الصفوف، بل نجد أنها فى قراراتها وإن تكن قد أيدت التشريعات إلا أنها زعمت أن ما فعلته الحكومة الشعبية لم يكن إلا نزولًا على إرادة الشعب كأنما هذه الحكومة لا تعرف لنفسها وجهة وطنية ولا تؤمن بمبادئ سياسة وأنها سيرت فسارت ولم تقف الأحزاب المعارضة عند هذا الحد، بل زعمت أنها أيام ت وليتها الحكم ظلت تعمل لهذه الغاية «غاية إلغاء المعاهدة».

مررنا بهذا الكلام دون تعليق، لأننا وجدنا أن الظرف أجل وأخطر من الأخذ والرد والجدل الذى لا طائل تحته إلا صرف الأذهان وبعثرة الجهود.

ولعلَّ ما كان غريبًا حقًا هو أن تلك الأحزاب أبت الانضمام إلى الصفوف لأنها لا تعرف خطة الحكومة ولا التدابير التى أعدتها لتجعل من الاستقلال الصحيح حقيقة واقعة.

والحق أقول إننى كمصرى عاصر الثورة الأولى فى سنة 1919 وتابع الحركة الوطنية منذ تألف الوفد المصرى إلى اليوم وقرأ شيئًا عن كفاح أيرلندا والهند وغيرهما عجبت لموقف أحزاب المعارضة من تساؤلها عن خطة الحكومة بعد إلغاء المعاهدة.

لست أدرى فى الواقع المعنى الظاهر لهذا الكلام وإن كنت أستطيع أن أدرك كنهه. أية خطة يتساءلون عنها؟ هل لنا إلا طريق واحد لا ثانى له هو عدم التعاون مع الإنجليز بصورة قاطعة ومنظمة. هل لنا إلا أن نسقط عن كاهلنا كل ما فرضته علينا تلك المعاهدة التى انتهى أمرها. ثم نرتب أمورنا لنجهز على علاقتنا معهم إجهازًا تامًا. ونصارحهم بالعداء فى السلم والحرب. ذلك لأننا لا نملك قوة مادية تكفل لنا طردهم من بلادنا فى الوقت الحاضر. ويوم توجد هذه القوة فلن تتردد أية حكومة مصرية فى أن تؤدى واجبها المفروض. فمنذ اللحظة الأولى والتفاهم متبادل بين المصريين جميعًا شعبًا وحكومة على أن مقابلة القوة بالقوة أمر غير ميسور. والتفاهم متبادل أيضًا على أن كفاحنا سيكون مرًا وطويلًا لأنه كفاح أساسه عدم معاونة الإنجليز.

إنَّ الإنجليز يتحرشون بنا، إنهم يزعمون أنَّ جيشنا على علاقة ودية بهم ونحن لسنا من الغفلة ليخفى علينا الغرض من هذا القول الزور. إنَّ الغرض منه هو تحريضنا على إقحام جيشنا بحالته الراهنة على ميدان الكفاح ليتغلب الإنجليز علينا ويضربوا مصر ضربة قاصمة تظل تترنح تحتها سنين طويلة. إننا لن نندفع ولن تطيش أحلامنا.

إنهم يصرون على البقاء فى بلادنا للانتفاع بالأيدى العاملة فيها وبما حباها الله به من خيرات. إذن فأول واجب مفروض هو أن نحرم عليهم كل ذلك. فبدأت الحركة مباركة وانسحب عمال القنال تدفعهم وطنية رائعة ولقد شجعهم على موقفهم أنَّ الحكومة وعدتهم أنجزت وعدها فى أنها لن تتركهم يضيعون. فتلقتهم بالترحاب وهيأت لهم الأعمال ودبرت الأموال. ولولا عمل الحكومة ما نجحت الحركة فما أظلم الذين يقولون عن هذا «إنَّ العمال فعلوا ما فعلوه من تلقاء أنفسهم وبدافع من وطنيتهم وأين الذى فعلته الحكومة».

كذلك مسألة تموين الجيوش الإنجليزية وثورة الأهالى ضد المترددين من الموردين واضطرار الإنجليز لتموين أنفسهم من خارج البلاد إلى غير ذلك مما هو

معروف للجميع. وها هى الحكومة تعد التشريعات الرادعة لمن يفكر فى معاونة الغاصبين.

وتحت سمع الحكومة وبصرها يدافع المدافعون ويكافح المكافحون وكلما وقعت واقعة اتخذت الحكومة الإجراء الملائم للظرف وها هى الحكومة تعمل على أن يكون فى مقدور كل مصرى أن يدفع العدوان عن نفسه.

ففيم هذا الجو القاتم يخلق ويثار غباره ولخدمة من ملئوا الأسماع والأبصار كل صباح ومساء بكتابات وأحاديث سداها ولحمتها التضليل وصرف الشعب عن أداء واجبه المفروض.

ما هذا العبث بعقول الناس إلى حد أن يقول قائل ما دام أن الحكومة لم تستطع دفع عدوان الإنجليز بالقوة فلماذا ألغت المعاهدة؟

ما هذا العبث فى أن تقوم بعض المظاهرات المصطنعة هنا وهناك يهتف فيها من يهتف بأنَّ الفقراء يريدون نصيبًا من أموال الأغنياء.

ما هذا العبث فى أن ينادى فى الطرقات نريد سلاحًا ويتحدث بعض الخطباء عن «التحرير والتطهير».

ما هذا العبث فى وقت المحنة والجد فى وقت النضال والكفاح.

ما هذه العبارات التى تحشى بها المقالات كل يوم وفيها أنَّ النحاس باشا يعيش عيشة المترفين وأن فؤاد سراج الدين ماضره وقد أصدر أوامره بالمقاومة فى السويس مادام أنه آوى إلى فراش الدفء الوثير.

هل كان النحاس يعيش بالأمس غير عيشته اليوم؟ هل جدَّ عليه جديد؟ أليس يعيش فى بيته عيشة أمثاله؟ أليس يعيش كما يعيش إبراهيم عبدالهادى وهيكل وغيرهما؟ أهؤلاء يأكلون على الأرض ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وزملاؤهما يأكلون فى صحاف مزركشة.. أينام السادة المعارضون على الثرى وينام

النحاس وفؤاد على الأرائك؟ أيمشى السادة المعارضون فى الأسواق على الأقدام ويركب النحاس وفؤاد وزملاؤهما السيارات.

حدثوا الشعب حديث جد. دعوا هذه الأحاديث المسمومة. دعوا هذه الدعايات الضالة التى تسممون بها عقول البسطاء.

إنكم فى الوقت الذى تعمل الحكومة فيه جادة للنضال عن الأهداف الوطنية تدفعون الناس أو بعضهم بالاصطناع والتضليل إلى الفتنة التى يتمكن الإنجليز خلالها من الخلاص من الطوق الحديدى الذى وضعته مصر حكومة وشعبًا فى أعناقهم.

أيها المضللون.. اتقوا الله..

أيتها الحكومة.. خذى الأمور بالحزم، فأنت لا تزالين فى ميدان الكفاح. فى معركة فيها الحياة أو الموت لثلاثين مليونًا من المصريين والسودانيين.

مَن المسئول عن حرق القاهرة؟

إنَّ الشعب يريد أن يعرف المسئول عن حرق القاهرة؟

إنَّ المتصلين بفؤاد سراج الدين يزعمون أنَّه طلب نزول الجيش ولكنه لم يجب إلى طلبه.

ونحن ننشر هذه الحقائق، ونطلب من أصحابها أن يتكلموا، إذا كان فيما نقول كلمة واحدة غير صحيحة.

1- حدث فى نحو الساعة التاسعة والنصف صباحًا، أن طلب اللواء مراد الخولى بك حكمدار بوليس القاهرة من فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية، نزول أورطة من رجال الجيش للمحافظة على النظام. ولكن وزير الداخلية لم يستجب إلى الطلب.

2- يقول التقرير الرسمى لقومندان فرقة مطافئ القاهرة: إنه تلقى فى الساعة 12 والدقيقة 27 بلاغًا عن أول حادث وقع فى ميدان إبراهيم باشا، وفى الساعة 12 والدقيقة 56 تلقى بلاغًا بالحادث الثانى الذى وقع فى شارع فؤاد الأول.

3- حدث فى نحو الساعة الأولى بعد ظهر يوم السبت أن اتصل فؤاد سراج الدين باشا بالفريق محمد حيدر باشا القائد العام، وطلب منه نزول الجيش للمحافظة على النظام.

4- بدأ الفريق محمد حيدر باشا يستعد فورًا لإنزال العدد اللازم من الجنود.

5- فى الساعة الواحدة والنصف، أى بعد نصف ساعة من الطلب الأول،

خاطب فؤاد سراج الدين باشا تليفونيًا معالى الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى، وقال له إنَّه كوزير للداخلية لا يرى داعيًا لنزول الجيش، لأنَّ البوليس قابض على زمام الحالة تمامًا، وأنه عدل عن طلب الجيش.

6- فى الحال كتب الدكتور حافظ عفيفى باشا ورقة بخطه إلى الفريق حيدر باشا قال له فيها إنه فى منتصف الساعة الثانية اتصل بى وزير الداخلية تليفونيًا، وأخبرنى أنَّه عدل عن طلب الجيش، لأنَّ البوليس قابض على زمام الحالة.

7- أصدر حيدر باشا أمرًا فى الحال بوقف استعداد نزول الجيش.

8- والآن لننظر كيف قال سراج الدين إنَّه قابض على زمام الحالة:

يقول التقرير الرسمى لمطافئ القاهرة:

إنَّه تلقى فى الساعة 1.16 دقيقة، بلاغات عن حرق 42 محلًا ومؤسسة فى شوارع سليمان باشا وعدلى وميدان الأوبرا وعبدالقادر المازنى وإبراهيم باشا. كل هذا مثبت فى دفتر إشارات فرقة المطافئ كبلاغات فى الساعة الواحدة والدقيقة 26

فماذا كان يفعل وزير الداخلية وقتئذ..

هنا ننقل من سجلات مصلحة الشهر العقارى ما يأتى:

«إنَّه فى يوم السبت 26 يناير سنة 1952، انتقل حضرة صاحب العزة محمود شوقى بك مدير عام مصلحة الشهر العقارى إلى وزارة الداخلية، حيث وقع البائع جورج عريضه بن جان سليمان، وعمره 57 سنة، بريطانى الجنيسة، والمشترى معالى محمد فؤاد سراج الدين باشا بن سراج الدين باشا شاهين. بن شاهين باشا وعمره 46 سنة، الأرض والمبانى الكائنة بمدينة القاهرة بشارع عبدالخالق ثروت باشا رقم 23 تبع قسم عابدين مساحتها 922 مترًا مربعًا و20 سنتيمترًا مربعًا مكونة من دور أرضى به ستة دكاكين وخمسة مساكن وستة أدوار علوية كل دور به ستة مساكن خلاف غرف النوم وغرف الغسيل.

يقر المشترى أنَّه تسلمها ووضع يده عليها، قبل التوقيع على العقد مقابل ثمن قدره 80 ألف جنيه. استلم منها البائع قبل التوقيع مبلغ 35 ألف جنيه، والباقى وقدره 45 ألف جنيه حوله البائع إلى بنك الأراضى.

والعقد بنمرة توثيق 908 سنة 1952.

ويلى ذلك توقيعات البائع والمشترى والشهود!».

....

هذا ما كان يفعله وزير داخلية مصر والقاهرة تحترق! بعد 4 دقائق من وصول الأنباء بحرق 45 فندقًا ومحلًا كبيرًا ودار سينما فى القاهرة! كان الوزير مشغولًا بتوقيع العقد هو وشهوده. وكانت وزارة الداخلية مشغولة بالعمل العظيم. شراء عمارة كبيرة فى أكبر شوارع القاهرة!!

وهذا هو السر فى أنَّ وزير الداخلية لم ينزل بنفسه ليرى القاهرة تحترق! هذا هو السر فى أنَّ الدولة كانت مشغولة عن إخماد الحرائق وحفظ الأمن!

الساعة الواحدة والنصف كان نيرون باشا يشترى عمارة والقاهرة تحترق!!

وهكذا يرى القارئ أنَّه فى الساعة الواحدة والنصف أيضًا، وبعد نصف ساعة من الطلب الأول بنزول الجيش، خاطب فؤاد سراج الدين باشا تليفونيًا حافظ عفيفى باشا، وقال له إنَّه كوزير للداخلية لا يرى داعيًا لنزول الجيش، لأنَّ البوليس قابض على زمام الحالة تمامًا، وأنه عدل لهذا عن طلب الجيش.

ويقول تقرير مدير المطافئ: إنَّه فى الساعة الثانية، أى بعد نصف ساعة من قول وزير الداخلية أنَّه قابض على ناصية الحال. وفى أثناء شراء العمارة تلقت فرقة المطافئ بلاغات عن حرق 16 محلًا ومؤسسة فى شوارع سليمان باشا وقصر النيل وطلعت حرب.

فهل طلب الوزير الجيش بعد كل هذا.. لا!

بل فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة تلقت المطافئ نبأ حرق أربع شركات كبيرة.

وفى الساعة الثانية والدقيقة العاشرة تلقت المطافئ بلاغات عن حرق 12 محلًا ومؤسسة أخرى.

وفى الساعة الثانية والربع تلقت المطافئ بلاغات عن حرق محلين آخرين.

وفى الساعة الثانية والنصف، تلقت المطافئ بلاغات عن حرق أربعة محال.

9- وبعد أن انتهى وزير الداخلية من شراء العمارة وتوقيع العقد، خرج إلى قصر عابدين، ووصل إلى مكتب حافظ عفيفى باشا حوالى الساعة الثانية والنصف، وطلب من حافظ عفيفى باشا ضرورة إنزال الجيش، لأنَّ الحالة سيئة.

فاستدعى حافظ عفيفى باشا الفريق حيدر باشا فورًا.

ووصل حيدر باشا إلى مكتب حافظ عفيفى باشا، فقال له حافظ باشا: إنَّ الوزير يريد معاونة الجيش.

وذهب حافظ باشا مع حيدر باشا وقابلا جلالة الملك فورًا.

وبعد دقيقتين فقط، عادا إلى فؤاد سراج الدين باشا، وأبلغاه أنَّ جلالة الملك أمر بنزول الجيش.

ومن مكتب حافظ عفيفى باشا وبحضور فؤاد سراج الدين باشا اتصل الفريق محمد حيدر باشا تليفونيًا بالفريق عثمان المهدى باشا، وطلب منه إنزال أكبر قوة من الجيش، وأن يكون نزولهم تدريجًا إلى ميدان الأوبرا.

وقال الفريق عثمان المهدى: إنَّه يحتاج لنحو ساعة لإعداد اللوريات والذخيرة والجنود والضباط.

وابتداء من الساعة الرابعة مساء وصل الجيش تدريجًا إلى حديقة الأزبكية.

وكانت التعليمات بناء على طلب الوزير أن تنزل القوة، وتبقى تحت إمرة حكمدار البوليس، ولا تتدخل إلا إذا استنجد بها الحكمدار. وأن تأتمر بأوامره فى تنفيذ تعليماته من الضرب فى الهواء أولًا، ثم فى المليان إذا استدعى الأمر ذلك.

وعندما اتصل فؤاد سراج الدين باشا بالفريق عثمان المهدى قال له: اضربوا فى الهواء أولًا، ثم فى المليان.

فقال الفريق: أريد أمرًا كتابيًا بهذا..

فقال فؤاد باشا: إننى أتكلم معك أمام شهود هم حافظ عفيفى باشا وحيدر باشا واضربوا فى المليان إذا طلب الحكمدار.

10- ولو أنَّ فؤاد سراج الدين باشا لم يعدل عن طلب نزول الجيش، فى المرة الأولى لما حدثت الحرائق فى 15 محلًا وصلت بلاغاتها إلى المطافئ فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، ولما حدثت الحرائق فى محلين فى شارع فاروق أبلغت المطافئ عنهما فى الساعة الثانية والدقيقة الـ40 بعد الظهر، ولما حدثت الحرائق فى ثمانية محال بجانب فندق شبرد أبلغت إلى المطافئ فى الساعة الثالثة والنصف ولما حدثت الحرائق فى 24 محلًا أبلغت حوادثها إلى المطافئ فى الساعة الرابعة تمامًا.

11- وماذا كان يفعل رئيس الوزراء فى هذا الوقت؟

لقد أرسل سيارة من سيارات البوليس بين الساعة الثانية والنصف والثالثة، ومعها حرس إلى محل باتا لإحضار فيكتور عامل البيديكور ليقلم أظافر قدميه.

وكان العامل قد رفض مغادرة المحل خوفًا على حياته، ولكنه غادره عندما

جاءته سيارة فيها ضابط بوليس وجنود لتقله إلى دار الرئيس الجليل.. بشرط أن يصحبه الضابط عند عودته إلى المحل.

12- وبعد ذلك استدعى رفعته مدموازيل البيت من محل جورج للمانيكير، وأرسل لها سيارة أخرى لتقلها بصحبة ضابط بوليس.

وقامت مدموازيل البيت بتلميع أظافر رئيس الوزراء والقاهرة تحترق.

13- فى أثناء تقليم أظافر قدمى رئيس الوزراء ويديه بالمانيكير والبيديكير كان عشرات الألوف من سكان القاهرة يفقدون أعمالهم، وكانت الحرائق تدمر أثاث بيوتهم، وكانوا ينزلون من العمارات على سلالم المطافئ.. فقد ورد فى سجل المطافئ أنه فى الساعة الخامسة تلقت بلاغات عن حرائق فى 28 محلًا ومؤسسة.

14- فى الساعة السادسة: تلقت المطافئ أنباء حرق 8 محال أخرى.

15- وصلت اللوريات تقل جنود الجيش ابتداء من الساعة الرابعة تدريجيًا، وكلما ظهر الجنود فى الشارع، انقطع فورًا النهب والسلب والحريق.. وبدأت الحرائق تقل فى قلب القاهرة، ولكنها انتقلت إلى أطرافها.

ففى قسم الوايلى حرقت مدرسة وسينما وكازينو، وفى شبرا حرقت داران للسينما، وفى بولاق حرقت داران للسينما وجراج.

وفى الساعة التاسعة حرقت فى الوايلى دار سينما وناد. وفى روض الفرج ورشة بشارع أبو العلا عفيفى.

مصر لا تبغى سيادة اسمية على السودان

يقضى الواجب بعدم التعجيل في إبداء الرأى السياسى فى شأن ما نقلته الأنباء أخيرًا من أنَّ بريطانيا قبلت الاعتراف بسيادة مصر «الاسمية» (هكذا) على السودان بشرط أن تعترف مصر بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم، فإرجاء الحكم على تلك المقترحات الجديدة مفروض حتى تتبين على وجه التحديد ماهية تلك المقترحات.

وإلى أن تتبين الأمور وتتكشف الحقائق يجدر بنا نحن أبناء الوادى مصريين وسودانيين أن نعود بالذاكرة إلى يوم 8 أكتوبر سنة 1951، عندما عرضت وزارة الوفد التشريعات التى اقتضاها إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى لنرى كيف حددت وحدة الوادى تحديدًا واضحًا ونجعل من هذا التحديد المقياس السليم الذى نرجع إليه قبل إبداء الرأى فيما هو معروض على مصر.

ويجب أن يكون مفهومًا أنَّ مصريًا واحدًا لا يبغى ولا يسعى لأن تكون لمصر أية سيطرة على السودان، فمصر لا تسعى لأية سيادة لا اسمية ولا فعلية، إنما يسعى الوادى جميعه لتحقيق وحدته التى كانت قبل أن يكون هناك احتلال لمصر والسودان على أن تكون تلك الوحدة مسايرة لروح العصر محققة لأمانى أشقائنا فى السودان، بحيث يتحقق لهم الحكم الذاتى فى أوسع نطاق مع ارتباط شقى الوادى فى شئون محددة تهم الطرفين معًا كالشئون الخارجية، وشئون الدفاع، وهى فى ذاتها شئون تعارفت الدول المستقلة التى لا تربطها وحدة من أى نوع على جعلها أسسًا لمعاهدات ومحالفات تبرم بينها.

فى هذه الحدود وداخل هذا النطاق صدرت القوانين التى عرضت على البرلمان فى يوم 8 أكتوبر الماضى وقدمت إليه بذلك البيان التاريخى الذى ألقاه رفعة النحاس باشا والذى اعتبر مذكرة تفسيرية للمشروعات المعروفة، وقد جاء فيه ما نصه:

«وبإلغاء هذه المعاهدة من جهة وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى، يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان، ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين 159 و160 من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان، وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين 159 و160 من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل.

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن، وهذا ما يتكفَّل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن، وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين في الشمال والجنوب والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتي كامل ودستور ديمقراطى صحيح، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل».

وبالرجوع إلى نص المرسوم المقرر لدستور السودان نجد أنَّ المادة الأولى منه قد نصت على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية من أهالى السودان.

ونصت المادة الثالثة على أنَّ هذا الدستور يجب أن يكفل إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد والفصل بين السلطات الثلاث وإنشاء مجلس وزراء

من أهل السودان وضمان استقلال السلطة القضائية وكفالة جميع أنواع الحريات.

أما المادة الرابعة فإنها تضمنت المسائل التى رؤى الاحتفاظ بها إبرازًا لوحدة الوادى وتأكيدًا لها، وهذه المسائل لا تتعدى كما ذكرنا الشئون الخارجية والدفاع والجيش والنقد.

ذلك هو النطاق الذى وضعت فى حدوده وحدة الوادى مصره وسودانه، فهل يريد الإنجليز أن نلتقى عند هذه الحدود أو هم يريدون أن يعطونا سيادة «اسمية» وفقًا لما نقلته الأنباء وكادت المصادر تتفق عليه.

إن كانوا يهدفون إلى هذا فهم واهمون، لأنَّ مصر والسودان تريدان أن تتحدا، ومصر قد أعلنت منح السودان الحكم الذاتى وتركت لأهله إذا مكنهم الإنجليز من ذلك أن يضعوا دستورهم الذى يرضيهم.

لكن الإنجليز لا يريدون إلا أن يكون السودان مستعمرة لهم، وهم فى هذا السبيل يريدون أن يقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، من صلةٍ وثيقةٍ بين شطرى الوادى، وهم لهذا يلوحون للسودان بنظامٍ نيابى زائفٍ لا يغنى، ولا يفيد.

إنَّ الإنجليز لا يزالون يتعاملون معنا بالعقلية القديمة، وهى عقلية خادعة أو مخدوعة، وإلا فما معنى تضييع الوقت عبثًا فى مقترحات - إن صحت - ففيها الدليل على أنهم يعتقدون أننا غير جادين أو أنهم يستطيعون أن يضحكوا من دقوننا فنفرح بالألفاظ.

ويحضرنى الآن مثل قديم يدل على أنَّ الإنجليز يعيشون ولا يزالون بعقليتهم القديمة وهو أنَّ اللورد ملنر أثبت فى تقريره فى سنة 1920 (ولمن شاء أن يرجع إليه) أنَّه بعد محادثاته مع الذين استطاع أن يحادثهم فى مصر اقتنع بأنَّ المسألة عند المصريين مسألة ألفاظ وأنهم يضيقون من لفظ الحماية، وعلى هذا بنى الإنجليز سياستهم وعروضهم، فمن حمايةٍ واحتلالٍ، إلى نقطةٍ عسكريةٍ على القنال، ومن ذلك إلى كلام فى الجلاء مع دفاعٍ مشتركٍ، ومن.. ومن.. قصة أمرها يطول.

ألا ليفهم الإنجليز أنَّ مصر جادة وأنها مصممة وأنَّ الحل الوحيد لقضيتها هو التسليم بأهدافها القومية فى الجلاء الناجز ووحدة الوادى تحت التاج المصرى.

وما عدا ذلك فمرفوض.

ومع ذلك فلننتظر تلك المقترحات وإنما علينا أن نذكر كيف حددنا أهدافنا وكيف أوضحنا حدود وحدتنا حتى لا نضل السبيل.

ماذا يجرى فى السودان؟!

لما تخلَّى رفعة على ماهر باشا عن الحكم وذهب إليه الكثيرون يبدون له شعورهم الطيب وتقديرهم لموقفه سمعوا منه ما دل على شدة تخوفه على مصير السودان لأنه كان مستشعرًا بأنَّ القوم يريدون إحداث حدث فيه وكان أمله وهو فى الوزارة خصوصًا بعد بيانه الوطنى المعروف أن يصفى الأمور مع الإنجليز فى أقصر وقت ممكن فيحول دون ما هو مبيت من فصل السودان نهائيًا عن الوادى.

ولما وليت وزارة دولة الهلالى باشا الحكم طالبت ببيانٍ شاملٍ فيه الاعتراف بمبدأ الجلاء وبموعده والاعتراف بالوحدة وحدوده.

ولكنَّ الإنجليز لا يريدون أن تحل القضية المصرية بأية صورة وما لهم يسهلون الحل ويعترفون بالأهداف القومية وهم فى مصر جاثمون على صدور المصريين وهم في السودان السادة المتصرفون.

وهكذا ظلَّت الأمور تسير فى تعثر إلى أن أطلقوا منذ أيام قليلة قنبلة مدوية فى السودان، فغضب ذلك دولة رئيس الوزراء ولكن الاجتماعات تنعقد ورئيس الوزراء لا يزال غاضبًا.

والوقت قد طال والأمور فى السودان تسير من سيئ إلى أسوأ، وهذا هو المستر إيدن وزير خارجية إنجلترا يصر على التمسك بدستور السودان، ذلك الدستور الذى جعل من الحاكم العام أميرًا له سلطات جاوزت سلطات كثير من الأمراء.

ولعلَّ موقف الإنجليز فى السودان جد غريب. إننا من جانبنا قد ألغينا اتفاقيتى الحكم الثنائى والمقرر أنَّ الإنجليز لم يسلموا بما فعلناه بدعوى أنه إجراء من

جانبٍ واحدٍ، فيكون الوضع – فى نظرهم على الأقل – أنَّ الحالة فى السودان لا تزال خاضعة من الناحية القانونية لاتفاقيتى الحكم الثنائى. فكيف سوغوا لأنفسهم وحدهم وهم يزعمون أنهم يريدون تصفية الأمور بيننا وبينهم أن يستقلوا بالأمر فيه دون الرجوع إلي الحكومة المصرية؟

ولعلَّ من أجرأ ما كتب ما نقلته البلاغ عن جريدة التيمس أمس، إذ تقول ما نصه:

«إنَّ الهدف الأساسى لمشروع الدستور الجديد هو إنشاء نظام يمكن بمقتضاه أن تضطلع برلمان من مجلسين يمثلان الرأى العام السودانى أتم تمثيل بواجبات الجمعية التشريعية فى تقرير ما إذا كانت البلاد تؤثران تكون مملكة أم جمهورية وما إذا كانت ستنضم إلي جامعة الأمم البريطانية (الكومنويلث) أم ستصبح مستقلة كليًا أم ستنضم إلى مصر تحت التاج المشترك».

وهذا كلام واضح يكشف عن نيات الإنجليز، وهو خطوة جريئة لا يمكن أن تتفق وهذه المحادثات التى تجرى بمصر، لأنها تحدٍ صريح لتلك المحادثات وفيها فصل للسودان قوة واقتدارًا وهى انفراد بالتصرف الكامل فى مصيره.

ألا فليذكر دولة رئيس الوزراء أنهم يداورون إلى أن ينتهى الأمر بإقرار ذلك الدستور الجديد كما هو أو معدلًا بصورة أو بأخرى وتصبح مصر أمام أمر واقع.

ولعلَّ من أغرب ما قيل وهو هزل فى وقت الجد أنَّ ما حصل فى السودان من عرض الدستور الجديد إنما وقع مصادفة ولم يكن مقصودًا.

إننا نخشى أن يكون دولة رئيس الوزراء قد بالغ فى إحسان الظن بالإنجليز.

ولو أنَّ دولته كاشف الأمة ولم يلتزم سياسة الصمت لعاونته بالرأى السديد ولكنه اعتمد على شيء واحد هو تصميمه على الحصول على بيان قبل الدخول فى أية مفاوضات. ولكنَّ الظروف بدأت تتحكم فى موقفه ولما يقدم «البيان المنتظر» أو البيان المطلوب، ولا يهتم الإنجليز أن ننتظر وننتظر طويلًا.

تلك طريقتهم من قديمٍ يتحدثون أو يفاوضون ليعرفوا كل ما عندنا ولنكشف عن كل أوراقنا ثم لا ينتهون إلى شيء. فعلوا هذا فى كل المحادثات والمفاوضات. فعلوا هذا مع وزارة الوفد فلما أيقنت من سوء نياتهم وملَّت من مداوراتهم قطعت الحبل وألغت المعاهدة والاتفاقيتين. وكم بذلوا من جهود ليحولوا دون ذلك القرار التاريخى فلم تلن وزارة الوفد.

والوساطة الأمريكية لا تظهر إلا عندما تتشدد مصر صاحبة الحق المسلوب. وفى غير ذلك لا تظهر هذه الوساطة.

لم لم تتدخل هذه الوساطة لتمنع الإنجليز من عرض الدستور الجديد فى السودان قبل أن يعرضوه؟

إنَّ أمريكا تظاهر حليفتها وما فى ذلك خفاء. إنها لا تستطيع أن تتخلى عن نظرية الدفاع عن الشرق الأوسط إنها إحدى الدول الأربع المعروفة ولعلَّ موقفها من مسألة تونس يكشف عن هذا التآمر العجيب ضد المبادئ العالمية السامية. إنَّ أمريكا العظيمة ستقرر الامتناع عن التصويت فى مسألة تونس المطروحة على مجلس الأمن فلحساب من هذا غير فرنسا تتخذ أمريكا هذا الموقف المنافى لمبادئ الشرق والإنسانية.

لقد سقت هذا المثل لكى لا يعول ساستنا على هذه الوساطات العرجاء، فكفانا سخرية بأنفسنا.

ويجب أن نعوِّل على أنفسنا. وأنفسنا وحدها. فلن تسلم لنا إنجلترا بمطالبنا ولن تعاوننا أمريكا ضد إنجلترا. إننا إن اعتقدنا غير هذا نكون هازلين.

ليس لمصر الآن إلا أن تعتمد على نفسها وحدها. والله نعم المولى ونعم المعين.

إلى الأشقاء الأعزاء

توجهت بالأمس إلى حضرات الأشقاء ضيوف مصر الآن بكلمة شرحت لهم ما هم به جد عليمون من برنامج مصر الشقيقة نحو الوحدة التى رأتها خير نظام للوادى. ذلك البرنامج الذى أعلنه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا من فوق منبر البرلمان فى أكتوبر الماضى.

وإخواننا أعزَّهم الله يعلمون عن يقينٍ أنَّ هذا البرنامج لم يكن برنامج وزارة الوفد وحدها، بل كان برنامج مصر كلها من وفديين وغير وفديين، فنحن هنا فى مصر مهما اختلفت هيئاتنا وأحزابنا في بعض الشئون فإننا فى شأن القطر الشقيق متفقون على أنه القطر الشقيق الذى له ما لنا من حقوقٍ نحب له ما نحب لأنفسنا ونتمنى له مثلما نتمناه لنا من الحرية التامة والحكم الديمقراطى السليم.

وكيف لا يكون حالنا نحن الأخوين الشقيقين كذلك ونحن قد وحدتنا الطبيعة واللغة والدين.

وكيف لا نكون كذلك وآمالنا فى الحياة واحدة. وآلامنا أيضًا واحدة، فكلانا مصاب بالاحتلال الإنجليزى يعانى من ويلاته ويشقى بعسفه وجبروته، ويعمل على الخلاص منه، ويتمنى زواله فى لمح البصر.

ولعلَّ أخطر شىء علينا نحن الطرفين أن يخدع هذا الأجنبى الغريب عنا أحدنا، فيصور له أنه أكثر حنوًا عليه من أخيه. وأكثر غيرة عليه من أخيه والأجنبى المستعمر فى هذا كاذب مخادع لا يرمى إلا إلى تحقيق أغراضه وتثبيت أقدامه ليستمر متحكمًا ومستغلًا لا تهمه حرية الشعوب ولا حقوق الإنسان.

هذا الأجنبى يريد أن يبقى فى مصر والسودان ليستمر على الانتفاع بخيرات الوادى شماله وجنوبه. وليجد فى هذا الوادى الأيدى العاملة تسعفه بسواعد أبنائها إذا جدَّ الجد، ويجد الزاد والعتاد يمون جيوشه وأساطيله إذا حزبه الأمر.

أما دعواه الحب للأخوين أو أحدهما أو الغيرة على الأخوين أو أحدهما فوهم ولعب بالعقول وعبث بالأفهام.

ولقد أعرف أنَّ إخواننا السودانيين ذوو إيمان وعقيدة راسخة، ولهذا فلن أصدق أو أعتقد أنهم يخدعون بخدع المستعمر الدجال أو يأمنون جانبه والله تعالى يقول:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾. (آل عمران: 118)

فإذا وضع إخواننا سياستهم على أساسٍ سليمٍ من وجوب التخلص من المستعمرين أولًا نجوا ونجونا معهم وانتهى الأمر إلى خلاص الوادى من طامة الاحتلال الأجنبى وأصبحنا بحمد الله أحرارًا. وما أيسر ما تسوى الأمور بيننا ولن يكون فينا غالب ومغلوب ولا غابن ومغبون فكلانا أولى بأخيه.

فلنتفق أولًا على التخلص من الدخيل حتى إذا خلا منه الميدان فما أسرع أن نتفق، بل إننا سنجد أنفسنا ولا خلاف بيننا.

وأى خلاف يكون هناك بيننا وكل منا فى قطره فى حدود الحكم الذاتى سينعم بإدارة شئونه وفقًا لما يراه لا يقيده قيد ولا يقف فى طريقه أحد.

ويبقى أن نكون وحدة موحدة تحت التاج المصرى لنصبح أمام العالم قوة ذات عزةٍ ومنعةٍ فإذا دهمنا أحد قمنا ندفعه عنا كالبنيان المرصوص.

إننا فى حاجة إلى عون إخواننا فى السودان وإخواننا فى حاجةٍ إلى عوننا. فلتكن

سياستنا أن نتعاون معًا على التخلص من الخصم المشترك أولًا وقبل كل شىء.

ولعلَّ خير ما أختم به كلمتى هو أن أضع أمام أنظار حضرات الأشقاء السودانيين عبارة وردت فى خطبة سعادة الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر السابق فى جمعية الأمم المتحدة فى 16 نوفمبر الماضى.

قال سعادته: «الواقع أنَّ الإنجليز لم يريدوا خيرًا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولا هم يريدون الخير للسودان وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتى وتقرير المصير، ولكنها خديعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم فى السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين، ودليلنا على ذلك أنَّ كلامهم المعاد عن الحكم الذاتى تمخَّض عن نظام الجمعية التشريعية التى لا حول لها ولا سلطان، بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيبٍ وافرٍ من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل، ثم إننا حينما سألنا البريطانيين رأيهم عن المدة التى يتمتع بعدها السودان بحكم ذاتى صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عامًا وعشرين عامًا، بينما تقدِّر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى شأن ليبيا. وليس السودان أقل استحقاقًا منها للحكم الذاتى.

فليتنبه إخواننا السودانيون وليحذروا ألاعيب الإنجليز ودسائس الإنجليز فكلانا أولى بأخيه وعلينا أن نعقد الخناصر على استبعاد الأجنبى وطرده أولًا والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه.

نريد وحدة أخوية

لعلَّ من الخير أن يتبين الأشقاء السودانيون وهم فى عاصمة الوادى أنَّ المصريين إخوة لهم بكل ما فى كلمة الأخوة من معنى. وأن يثقوا بأنَّ مصر ليس لها غرض فى السودان تستحى من أن تصرح به أو تعلنه على مشهدٍ من العالم أجمع، فمصر لا تريد كما يوهم الإنجليز امتلاكًا ولا استعمارًا ولا سيادة إنما تريد مصر الشقيقة وحدة مع شقيقتها السودان. وحدة تضم الوادى ملكًا ورعية، وحدة لا يمتاز فيها شقيق على شقيق، فلا مصرى ولا سودانى كما قضى الإسلام بأنَّ لا أعجمى ولا عربى، فيصبح الكل سواء فى الوطن الواحد، وينظر إليهم كذلك أمام العالم.

ولقد فسَّرت مصر الوحدة فجعلتها واضحة المعالم ظاهرة الحدود منذ أول لحظة قدم فيها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا التشريعات التى رأتها وزارته لازمة لإلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى للبرلمان المصرى بجلسة 8 أكتوبر سنة 1951.

ولعلَّ من الخير أيضًا أن نضع تحت أنظار أشقائنا ضيوف مصر الأعزاء العبارات نفسها التى نطق بها زعيم الشعب بلا منازع فى اليوم التاريخى المشار إليه.

قال رفعته فى بيانه.

وبإلغاء هذه المعاهدة وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى

السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال. فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان، ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان.

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن، وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن.

وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب. والمحقة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل.

ولعلَّ من الخير كذلك أن نورد نص خلاصة المرسوم بمشروع قانون الخاص بدستور السودان الذى نصت المادة الأولى منه، على أن يكون للسودان دستور خاص تعدُّه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره. وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره.

وقد أشارت المادة الثالثة إلى أنَّ هذا الدستور يكفل إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى السودان. والفصل بين السلطات، وإنشاء مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان السودانى واستقلال السلطة القضائية وكفالة جميع الحريات.

وبذلك يتحقق للقطر الشقيق فى نطاق الوحدة حكم ذاتى واسع المدى.

ولا يستثنى إلا الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد، فهذه يتولاها الملك فى جميع أنحاء البلاد (مصر والسودان) فى حدود الدستور المصرى.

وهذه الأمور ليست إلا مظاهر للوحدة ورباطًا وثيقًا للأخوة، فهى ليست قيودًا

يفرضها أخ على أخيه إنما هى رباط ارتبط بها الأخوان معًا ولمصلحتهما معًا فليس لأحدهما أن ينفرد فى الشئون الخارجية أو شئون الدفاع.

ولقد سبق لى أن كتبت كلمة فى هذا الموضوع قبل أن توفد بعثة إلى مصر نشرتها البلاغ فى أوائل شهر مايو الحالى عنوانها «مصر لا تريد سيادة اسمية ولا فعلية على السودان»، و كلها تدور حول هذا المعنى، وقد أوضحت فيها الحدود التى رسمتها مصر برلمانًا وحكومة للوحدة المقصودة.

وكلمتى اليوم ككلمتى بالأمس تعبر عما يجول فى قلب كل مصرى نحو إخواننا السودانيين جميعًا على كافة ميولهم لا نريد لهم ولنا إلا الخير بعد أن يخلصنا الله جميعًا من ربقة الأجنبى وعبودية المستعمر، ولعلَّنا أحوج ما نكون إلى إقناع إخواننا الموجودين بمصر الآن بحسن نوايانا وسلامة اتجاهنا.

على هذه الأسس السليمة وضعت وزارة الوفد بناء الوحدة للوادى، وفى هذه الحدود الواضحة أصبح للسودان الاستقلال الذاتى الداخلى تحت التاج المصرى ولا يحول أحد دون تحقيق هذا البرنامج إلا وجود الإنجليز بالسودان، فهم كما يفهم كل إنسان لا يريدون ترك السودان، احتفاظًا به لأنفسهم، وما هذه العبارات التى يرددونها بين حينٍ وآخر من تعهدات قطعوها على أنفسهم، لأشقائنا إلا ذر للرماد فى العيون فهم يريدون السودان مستعمرة لهم خصوصًا بعد أن ضاع من أملاكهم الشىء الكثير، وما هذا الحدب على السودانيين إلا دجل سياسى لا ينطلى على أحد.

فليدرك إخواننا السودانيون ذلك تمامًا وليفهموا أنَّ الإنجليز يريدون أن ينفردوا بهم فإذا ما انفردوا بهم فلن يستطيعوا التخلص منهم ولعلَّ في احتلالهم لبلادنا إلى الآن عبرة تقنع السودانيين بنوايا الإنجليز.

ولعلَّ الوسيلة الوحيدة للتعجيل بالتخلص من الإنجليز فى مصر والسودان

جميعًا هى أن يتفق الأخوان الشقيقان على ذلك. إن هذا لو وقع لقطع على الإنجليز كل طريق وضاعت منهم كل حجة وعلَّة.

والله وحده المسئول أن يوفق بين قلبينا فى مصر والسودان فتتحد كلمتنا على أن نكون أخوين متعاونين فى الحقوق والواجبات وأن يكون كل منا فى داره مستقلًا بذاته وأن نكون أمام الغير وحدة موحدة تحت التاج المصرى العريق.

الفصل الثالث

قضية الدستور

مقدمة

لقد شغلت قضية الدستور كتَّاب الوفد ومن بينهم المؤلف الذى نقرأ مقالاته أمين بك عز العرب، فأفرد لها العديد من المقالات فى صحيفة «البلاغ»، والحديث عن الدستور يقتضى أيضًا الحديث عن مجلس الشيوخ (مجلس النواب حاليًا).. ومن العجب أنه رغم مرور عقود زمنية طويلة على كتابة هذه المقالات، إلا أنها مازالت تشغل بال المصريين، وتدور حولها مقالات الأحفاد لهؤلاء الكتاب الكبار فى زمانهم. ويشرح أمين عز العرب كيف يكون رئيس مجلس الشيوخ عادلًا، وكيف أن المساس بهذا المجلس هو مساس بالدستور، وأنه لا يمكن تنقيح الدستور فى غيبة البرلمان. ويضرب مثالًا مهمًا فيما يتعلق بقانون الانتخابات.

ويتناول المؤلف ما أثير من شائعات حول مجلس الدولة وما أثير بشأن وجود اتجاه لتعديل القانون الخاص به، وكيف كانت أحزاب المعارضة للوفد تثير الشكوك فى هذا الشأن ومن أبلغ ما كتب أمين عز العرب مقاله المعنون بـ «لا ترسلوا فى جو الانتخاب سحبًا» والمقال الآخر الخاص بـ «ليس للحكومة هيمنة على البرلمان».

رياسة الشيوخ

إنَّه لمؤسف حقًا أن يصبح الحال فى هذا البلد كنا نرى، فلا يبقى هناك احترام لكبيرٍ ولا توقيرٍ لعظيم، فقد غدا التعريض بكرام القوم سلعة دائمة العرض فى أسواقنا السياسية. حالٌ لا تجدها فى أى بلدٍ من بلاد العالم، ففى غير مصر يعتز الناس بكبارهم وعظماء رجالهم. ويحوطونهم بسياجٍ من التوقير والاحترام لأنهم يعتبرونهم من الثروة الوطنية والكنوز القومية التى تحرص تلك الشعوب عليها الحرص كله. ولكننا هنا فى مصر – مع الأسف – نسرف فى كل شىء.. نسرف فى أموالنا، فلا ندخر منها لوقت الضيق والحاجة.. ونسرف فى أقوالنا فلا ضابط لما نقول.. ونسرف فى سمعة رجالنا فلا ندع كبيرًا إلا لمزناه ولا عظيمًا إلا غمزناه. وهكذا ترى من بيننا المسلطين منا على كياننا يعملون على هدمه بالتشهير فى كل صباح ومساء فإن أعجزتهم وسائله فبالغمز واللمز يحاولون تقويض هذا الكيان.

أقول ذلك لمناسبة ما درجت على نشره المجلات المعروفة منذ حل مجلس النواب، فهى لا تفتأ تتحدث عن رياسة مجلس الشيوخ، فيومًا تشير إلى أنَّ مدة سعادة رئيس المجلس الحالى تنتهى فى أواسط شهر يونيه المقبل، ثم تعود فتعيد نشر الخبر مرة ومرة ويومًا تتحدث عن الرياسة ووجوب توليتها لمستقلٍ وهكذا تدور وتدور حول هدف مفهوم، وغرض واضح معلوم. لست أدرى أهو تنبيه منها وتحريض أم هو شىء آخر.

وأيًا كان المقصود من ترديد هذه الأناشيد.. فإن ما أرمى إليه هو شىء واحد. أريد أن أبصر الناس بحالنا التى وصلنا إليها لعلَّ الناس يومًا يتضافرون على مكافحة هذا البلاء ويعملون على تخليص البلاد من هذا الوباء، وباء التعريض

بكبار رجالنا من قريبٍ أو من بعيدٍ.

وأود أن أؤكد لحضرات القراء أنَّ سعادة العرابى باشا لو علم أننى أكتب هذه الكلمة لمنعنى من نشرها، وأنا لهذا لم أخبره مع أننى دائمًا ألقاه وكنت معه أمس الأول ولست أحب أن أرجع إليه فى شأنٍ يتصل به، فكبرياؤه ستدعوه حتمًا إلى الإلحاح علىّ فى ألا أكتب وأنا لابد لى من أن أكتب لأبصر الناس بحالنا التى وصلنا إليها ولأزيدهم بيانًا بعيوبنا الاجتماعية.

وسعادة العرابى باشا رئيس مجلس الشيوخ عضو بالوفد المصرى من قديم، لكنه بقى الرئيس المستقل للمجلس بكل ما فى الكلمة من معنى، فهو قد عرف كيف يضع الحد الفاصل بين لونه الحزبى وأعباء منصبه كرئيس لأعلى مجلس تشريعى، ولم يكن سعادته جديدًا على المجلس، فقد تولى رياسته مرتين سلخ فيهما أكثر من خمس سنوات لم يعرف عنه يومًا أنه انحرف عن طريق الحق أو حاد عن نصوص الدستور وأحكام اللائحة، ولا عرف عنه أنه ضيَّق على المعارضة ولا أنه ناور مع حكومة من الحكومات ولو كانت حكومة الأغلبية التى ينتمى إليها. وإن كان قد عرف عنه شىء فهو التشدد فى التمسك بالحق الذى يعتقده و«الحنبلة» المتناهية فى كل شأن جل أو هان.

فهو فوق المنصة الرئيس المستقل الاستقلال الذى لا شبهة فيه، هو إلى جانب هذا، المحافظ على سمعة المجلس الحريص على كرامته وكرامة أعضائه على اختلاف ألوانهم الحزبية.

وهو الرئيس الذى لا يتحدث عن شئون السياسة ولا يبدى رأيًا فيها إيمانًا منه بأنَّ أمورها معرضة للبحث أمام المجلس، فلا محل لأن يتحدث عنها الرئيس.

وهو إلى جانب ذلك رجل تشريع وقانون ومؤلف دقيق البحث كثير التنقيب.

ففيم إذن هذه الصغائر، وهى لا تليق ولا تجوز. وفيم هذا التعريض بكبار رجالنا وهم لنا ثروة وذخر.

ألا يرى الناس أنَّ ترديد هذه النغمات فى المجالات المعروفة ينطوى على كل معانى التعريض والتحريض، وأنَّ الدافع إليه شىء واحد.. هو أنَّ سعادة العرابى باشا رئيس مجلس الشيوخ وفدى.. وأنَّه ليس من سبيل إلى التشهير به فلا طريق لاتهامه باستغلال النفوذ ولا بغيرها ولا وسيلة لشىء من هذا.. ولكن لابد من التعريض.. فلتكن وسيلة ذلك فى الكلام عن وجوب استقلال الرياسة وألا يتولاها حزبى. وأنا أتحدى من يقبل التحدى أن يجد شيئًا ولو تافهًا يدل على أنَّ سعادة الرئيس الحالى كان غير مستقل فى أى من تصرفاته من قريبٍ أو من بعيدٍ مدى سنوات رياسته جميعها.

وهذا الذى يكتب من آن إلى آخر فيه الدليل كل الدليل على أنَّ محاربة الوفد خطة موضوعة ومرسومة لتلك المجلات، فهى إن لم نجد فى باب التشهير مجالًا دخلت من باب التعريض لتمس كبارنا وتحرض ضدهم. وتلك المجلات لو أنها علمت أنَّ رئيسنا الجليل القدر لا يأبه لشىء مما تهدف، وأنه يحتقر أمثال هذه الأناشيد، لو وفرت على نفسها الكتابة وعلى قرائها تضييع وقتهم فى مثل هذه السخافات.

فهل يرى الناس أنفسهم بعد هذا فى حاجة إلى الجزم بأنَّ وظيفة هذه المجلات هى محاربة الوفد والوفديين وأنَّ غرضها هو هدم هذه الهيئة التى وقفت بالمرصاد للمستعمرين.

ولكن هيهات فإنَّ للمصريين عقولًا وعندهم إلهام.

حقيقة عدالة رئيس الشيوخ

نشرت جريدة «الأساس» بعددها الصادر اليوم تحت صورة فوتوغرافية لحضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ وبعنوان «عدالة رئيس الشيوخ» أنَّ سعادته دعا مكتب المجلس للانعقاد أمس وعرض عليه مسائل ثلاثًا، كادر الموظفين يوفر ثلاثين منهم، وترقية استثنائية لسكرتيره الخاص، وأخرى لموظف يشرف على طبع كتاب للرئيس على الإجراءات الجنائية، وزعمت أنَّ هيئة المكتب ثارت فى وجه الرئيس ورفضت الموافقة على مشروع الكادر ومذكرة ترقية الموظفين المحظوظين وأن الاجتماع انتهى بالفشل.

ومما يوجب الأسف الشديد أن تروى الأخبار بهذه الصورة بعيدة عن الحق، مجانبة الصواب، يلبس فيها الحق بالباطل وتقحم فيها وقائع لا أساس لها ولا ظل من الحقيقة، فإما أنَّ مكتب المجلس انعقد أمس فهذا صحيح وهو لم يدع إلا لغرضٍ واحدٍ هو البحث فى مبدأ وجود وضع كادر لموظفى مجلس الشيوخ تحدد به الدرجات اللازمة لمصلحة العمل وأنواعها حتى لا يستمر الحال على ما هو عليه بلا ضابط فتستقر ميزانية الموظفين لمصلحة الخزانة العامة وتتحدد الأحوال التى تجوز فيها الترقية فى حالة خلو درجة أو درجات، فأقرت هيئة المكتب بالإجماع المبدأ وأحالت الأمر إلى لجنة تكونت من أحد حضرات المراقبين واثنين من السكرتيرين البرلمانيين (أنا أحدهما) والسكرتير العام للمجلس وذلك لدراسة الموضوع وعرض نتيجة بحثها على هيئة المكتب.

وقد حدث أن عرض بعض حضرات أعضاء المكتب اقتراحًا بمد مدة خدمة أحد الموظفين سنة أخرى حتى لا يخرج فى أثناء الدورة فعارض سعادة الرئيس

معارضة شديدة.

بقيت مسألة الموظفين المحظوظين والرد عليها أنها مختلفة من أساسها فلم يعرض شيء بشأنهما ولم يذكر اسم أحدهما بأية صورة من الصور لا بمناسبة استثناء ولا غير استثناء.

ولعلَّ أشد الناس كراهية للاستثناءات هو سعادة على زكى العرابى باشا، بل إنه عدو لها، ولهذا لا يعقل أن يأتى من جانبه اقتراح بشأنها.

ذلك هو ما حدث فى اجتماع المكتب وفيما عدا ما ذكرته فكل ما نشر مخالفًا له مختلق فى جملته وتفصيله.

المساس بمجلس الشيوخ
مساس بالدستور

كثر الحديث حول مصير مجلس الشيوخ، وتكرر ترديد الصحف اليومية والأسبوعية لما يفيد أنَّ مجلسنا التشريعى الأعلى مقضى عليه إن عاجلًا أو آجلًا، ولقد ترددت فى أن أكتب فى هذا الموضوع بالذات نظرًا لعضويتى فى المجلس حتى لا يتسرَّب لبعض الأذهان أننى أدافع عنها بطريق غير مباشر، ولو علم الذين قد يذهب بهم الظن إلى هذا الحد كيف أنَّ العضوية عبء غير هين.. وأنَّ ميدان خدمة البلاد واسع وأنَّ الصحافة ومنبرها فى متناول يدى.. لو علموا ذلك لكفونى سوء ظنهم.

ولكنى لما وجدت أنَّ الأمر يكاد يصبح مقررًا رأيت أن أقول كلمة الحق لذاتها، لا طمعًا فى أن أرد الراغبين فى حل هذا المجلس عن عزمهم، ولا أملًا فى أن ألزمهم حدود الدستور، فقد يئست من هذا كله بعد أن أوقفت إجراءات الانتخابات وتعطَّلت الحياة النيابية خلافًا للحكم الذى فرضه الدستور فى المادة 89 والفقرة 2 من المادة 155 من الدستور.

لكن الواجب هو الواجب ولابد من أن أبصر الناس وأن يكون الأمر واضحًا لا يحتاج إلى تبصير. فمن من المصريين عالمًا أو جاهلًا لا يعرف أنَّ مجلس الشيوخ لا يحل. وأنَّ حله عدوان صارخ على الدستور؟

من فى مصر وغير مصر لا يعرف ذلك. والمادة (38) من الدستور قد نصَّت على أنَّ للملك حق حل مجلس النواب وليس فى الدستور فى جميع مواده المائة وسبعين ما يجيز التعرض لمجلس الشيوخ بالحل، فهو مجلس دائم ويجب أن

يستمر كذلك وأن يباشر وظائفه دون انقطاع إلا فى أحوال ثلاثة محصورة ومحدودة وهى العطلة ما بين أدوار الانعقاد ومدة التأجيل ولا تزيد على شهر وفترة حل مجلس النواب وهى لا تتجاوز ولا يجوز أن تتجاوز سبعين يومًا وأساس كل ذلك أنَّ أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين كما نصت على ذلك المادة (97) من الدستور.

فلا خلاف إذن فى أنَّ مجلس الشيوخ مجلس دائم وفقًا للدستور، فلا يجوز حله لأى سبب من الأسباب.

والتوسع فى التذليل على ذلك امتهان للعقول وإسراف فى عرض البديهيات.

وما دام الأمر كذلك ففيم نكتب وندلل ونبين للناس. إننا نبين للناس لأنهم سيسمعون غدًا بعد أن يتم تعديل قانون الانتخاب. إنهم لم يعد مفر من حل مجلس الشيوخ لتكون طريقة الانتخاب للمجلسين واحدة، سيسمعون ذلك وستلح فيه بعض الجرائد كثيرًا.

وسنقرأ لفقهاء آراء وما أكثرها فى بلدنا التى منيت بالجدل وكثرته، والنقاش فى الفارغ وحيرته.

كلام سيقال وسيتردد وإننى أتنبأ به من الآن وقد ينطلى على البسطاء ولكن لن ينخدع به ولا الدهماء.

ولعلِّى أذهب فى التصور إلى أبعد بعيد فأفترض أنَّ الوزارة عدلت قانون الانتخاب القائم بآخر جديد. وأنها أخذت بكل النظريات التى تلهج الصحف بها من انتخاب بالقائمة بدلًا من الانتخاب الفردى إلى تعديل للدوائر أو تثبيت لها إلى منح النساء حق التصويت، وهنا استدرك فأقرر أنَّ شيئًا من هذه التعديلات لا يمكن أن يتم دون تعديل فى الدستور نفسه أولًا وتعديل الدستور محدود الأحكام فى المادتين 156 و157 من الدستور وهو أمر لا يجوز ولا يمكن أن يتم إلا والبرلمان بمجلسيه قائم، ولتنقيح الدستور إجراءات واضحة لجأنا إليها أخيرًا

ولأول مرة فى تاريخنا عندما ألغيت المعاهدة وعدل لقب جلالة الملك المعظم فجعل «ملك مصر والسودان» وتلك الإجراءات واجبة الاتباع إذا أريد تنقيح الدستور.

فلا يمكن أن تدخل على قانون الانتخاب تعديلات مباشرة تمس أحكامًا مقررة فى الدستور وإلا أصبح هذا تعديلًا ملتويًا للدستور نفسه دون سلوك سبيله المرسوم.

على أننى أفترض أنَّ هذا أو شيئًا منه قد وقع فإنَّه لا يجوز دستوريًا أن يمس كيان مجلس الشيوخ، فمجلس الشيوخ قائم بكيانه الحالى قيامًا دستوريًا صحيحًا.

ولا يجوز التعرض له إلا عند التجديد النصفى وهو معروف التاريخ (7 مايو سنة 1956).

سأفترض أنَّه تقرر أن يكون الانتخاب بالقائمة بدلًا من الانتخاب الفردى وأن الانتخابات لمجلس النواب ستجرى على الطريقة الجديدة.

فما دخل ذلك بمجلس الشيوخ الحالى، كل ما يجوز عمله هو أن يبقى المجلس، وهو قد تكون نتيجة لانتخابات فرض أحكامها قانون انتخاب نافذ ومحترم إلى أأن يحين التجديد النصفى، فإذا جاء وقت الانتخاب اللازم لذلك التجديد جرى وفقًا لأحكام قانون الانتخاب الجديد.

وسأفترض أنَّ الدوائر ثبتت -وهذا أيضًا وحتمًا لابد له من تعديل فى الدستور نفسه، وأصبح عدد أعضاء مجلس الشيوخ 150 عضوًا بدلًا من 180، فاحترامًا للدستور يبقى المجلس كما هو الآن وعند التجديد النصفى يخرج التسعون من الأعضاء الذين تنتهى عضويتهم فى 7 مايو سنة 1956 ولا يعود بعد ذلك إلا 75 عضوًا، فإذا جاء التجديد اللاحق خرج التسعون الآخرون وعاد بدلهم 75 عضوًا.

وتعديل الدوائر لو أنَّه وقع لا يؤثر على مجلس الشيوخ، فالتجديد النصفى وفقًا للقرعة الأولى انصب على أشخاص الأعضاء دون التفات إلى الدوائر التى يمثلونها.

وهذا الذى قصده واضعو الدستور من اعتبارهم لهذا المجلس بالدائم الذى لا يطرأ عليه الحل، وهذه هى الحكمة من التجديد النصفى التى قصد بها إلى مسايرة روح العصر.

وغير ذلك عبث من غير شك، وإلا لأصبح هذا المجلس ألعوبة، فكلما عدل قانون الانتخاب أو عدلت الدوائر حكم عليه بالزوال.

ومع ذلك فهل أمن الذين يعدلون قانون الانتخاب اليوم أنَّ تعديلهم سيظل إلى الأبد، ألا يجوز أن تجرب البلاد مثلًا الانتخاب بالقائمة فتجده غير ملائم لها فتعود إليه فتلغيه كما فعل الإنجليز فإذا حصل ذلك نعود بالمعاول لهدم مجلس الشيوخ تحقيقًا لوجوب انسجام مع الوسائل التى تتبع لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وإننى بهذه الكلمة لم أطمع كما قلت فى أولها إلى رد الوزارة عن طريق رسمته لنفسها فما إلى هذا من سبيل بل إننى أريد أن يتنبه الناس إلى أحكام الدستور ليعرفوا حدودها ومداها.

لا يمكن تنقيح الدستور فى غيبة البرلمان

نشرت جريدة «الأهرام» أمس مقالًا خطيرًا جعلت عنوانه «لماذا تتهيب الحكومات المتتابعة تعديل الدستور» وبدأت ما رواه حضرة مندوبها الخاص بالإسكندرية عن أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء بمقدمة قال فيها «يكاد الرأى أن يكون قد استقر على تعديل قانون الانتخاب على أساس القائمة والتمثيل النسبى والمادتان 76 و84 من الدستور ملزمتان باتباع نظام الدوائر الفردية، فإذا عدل قانون الانتخاب على هذا الأساس، كان حتمًا أن تعدل مواد الدستور، وهذا ما تهيبته الحكومات المتعاقبة، فأبقت قانون الانتخاب على علاته، حتى لا تتعرض لتغيير نصوص الدستور».

ولقد نحمد الله الحمد كله على أنَّ الجميع قد أصبحوا الآن مقتنعين بأنهم لا يستطيعون أن يعدلوا قانون الانتخاب دون التعرض للدستور نفسه بالتعديل، وهذه نظرية ألححت فى بيانها فى كلمات سابقة ردًا على الذين كانوا قد ذهبوا من حضرات الفقهاء والكتاب إلى جواز الاكتفاء بتعديل قانون الانتخاب، وظنوا أنَّ الأمر بهذه الوسيلة ميسور.

إذن نكون جميعًا قد اتفقنا على أنَّ تعديل قانون الانتخاب بالقائمة يقتضى حتمًا تعديل بعض مواد من الدستور، كما أنَّ تثبيت الدوائر يقتضى تعديل مواد أخرى من الدستور.

ولو أنَّ الأمر وقف عند هذا الحد لما كان لأحد أى اعتراضٍ ولا نقد، لكن الأمر الذى لفت النظر واستوجب العجب هو إجابة حضرة صاحب المعالى الوزير على السؤال الأخير الذى طرحه عليه حضرة مندوب الأهرام.

قال حضرة المندوب: وسألته أخيرًا عمن يكون لـه الحـق في تعـديل الدسـتور فسكت قليلًا عن الإجابة ثم قال:

«هذا موضوع البحث الدقيق».

وأرجو ألا يؤاخذنى معالى الـوزير إذا قلـت لمعاليـه إنَّ هـذه الإجابـة لا تـريح البال. بل إنها بالعكس تقلق بال كل غيور عـلى الدسـتور، لأنَّ الإجابـة الواجبـة فى نظرى - إن صح فى الأصل السؤال - هى أنَّ الدسـتور يـنص عـلى طريـق تنقيحـه وتعديله ولا يستطيع أحد أن يحيد عما رسمه الدستور.

هذه فى نظرى هى الإجابة التى كان يجب الإدلاء بها. أما أن يقال «هذا موضوع البحث الدقيق» فقول يحمل معنى التفكير أو البحث عن طريقة غير التـى شـرعها الدستور.

ولعلَّ من الخير أن أضع تحت الأنظار نص المادة 157 من الدستور وهو:

«لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبيـة المطلقـة لأعضـائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه».

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهمـا بشأن المسائل التى هى محل التنقيح، ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

فطريقة تنقيح الدستور واضحة رسمها الدستور نفسه فى المـادة المشـار إليهـا، وليست للتنقيح، أو التعديل طريقة سواها، فلم يكن الأمر يقتضى أن يسكت معالى الوزير عن الإجابة، لا قليلًا ولا كثيرًا، ولا أن يحيل الإجابة إلى البحـث الـدقيق فى الموضوع أو إلى البحث من أى نوعٍ كان.

فالأمر أمر حكم قرره الدستور وفرضه فرضًا.

ومالى أذهب بعيدًا والبرلمان المصرى بالاتفاق مـع حضـرة صـاحب الجلالـة

الملك المعظم قد انتهى فى الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر سنة 1951 إلى الموافقة على تعديل لقب جلالته حفظه الله وأعزَّه فأصبح ملقبًا «بملك مصر والسودان» وعدلت تبعًا لذلك المادة (160) من الدستور، وباسم جلالته مقرونًا بهذا اللقب السامى تصدر القوانين والمراسيم، وأحكام القضاء بكافة أنواعها، فهذا الذى حدث فى أكتوبر الماضى هو بعينه ما يجب حدوثه إذا أريد تعديل أية مادة من مواد الدستور.

والخلاصة أنَّ تعديل الدستور تعديلًا ينطبق على أحكام الدستور الذى أقسم الكل على احترامه لا يمكن أن يتم والحياة النيابية معطلة.

وإذا مس الدستور فى غيبة البرلمان بأى تعديل فإنَّ هذا يكون اعتداء على الدستور ما فى ذلك شك ولا ريب.

نص المذكرة الإيضاحية
لمشروع قانون تخديم العمال

ذكرنا أمس أنَّ وزارة الشئون الاجتماعية قد أرسلت إلى رئاسة مجلس الوزراء مشروع المرسوم بمشروع قانون فى شأن تخديم العمال العاطلين فى الأعمال الصناعية والتجارية لعرضه على المجلس فى أول جلسة يعقدها، وقد تمكن مندوبنا فى رئاسة مجلس الوزراء من الحصول على المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع.

تناول قرار إنشاء مصلحة العمل أنَّ من أهم اختصاصاتها دراسة أسباب البطالة وجمع المعلومات والإحصاءات والعمل على تدبير أعمال لهم جهد المستطاع.

فأنشأت لذلك بقرار وزارى بتاريخ 21 فبراير 1945 مكاتب للتخديم فى بعض المراكز الصناعية ثم أنشئت بعد ذلك تنفيذًا للرغبة التى أيدها الخبير العالمى الذى انتدب لتنظيم القوى العاملة والتخديم مراقبة للقوى العاملة تابعة لمصلحة العمل، وتشرف على أعمال هذه المكاتب.

وقد بذلك مصلحة العمل فى هذه الناحية ما وسعها من جهدٍ ولم تقصِّر فى العناية بهذا الموضوع غير أنها لم توفق فى حصر العمال العاطلين لعدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء بعددهم الحقيقى، إذ إنَّ المؤسسات الصناعية أو التجارية لم تكن ملزمة بإخطار مصلحة العمل على الخلوات التى تحدث أو عن الأعمال الجديدة ومن يشغلها بعد ذلك.

كما أنَّ مجهود مصلحة العمل كان إلى الآن ينحصر فى التوسط لدى أصحاب الأعمال فى تشغيل أقصى عدد ممكن من العمال الذين يتقدمون إليها، وهذا

بطبيعة الحال مجهود محدود، ذلك لأنَّ عدد مفتشى المصلحة غير كافٍ للاتصال بالمؤسسات الصناعية أو التجارية فى جميع القطر للعمل على إلحاق العمال العاطلين فى الأماكن الخالية، فضلًا عن أنَّ المؤسسات نفسها لم تكن تلجأ إلى مصلحة العمل لشغل المحال الشاغرة لديها إلا فيما ندر من الأحوال كعدم وجود نوع مخصوص من الأيدى العاملة فى السوق.

ونتيجة للحوادث التى حدثت يوم 26 من شهر يناير 1952 وما ترتب عليها من تشريد آلاف العمال ورغبة الوزارة فى تخفيف وطأة البطالة وتعرف فرص الاستخدام وإيجاد إحصائيات وافية عن الأعمال أو الوظائف الخالية أو التى تخلو أو تستجد فى المؤسسات الصناعية أو التجارية رأت وضع مشروع القانون المرافق.

وهذا المشروع يقع فى إحدى عشرة مادة عرفت المادة الأولى منه العمال الذين ينطبق عليهم هذا المشروع فأحالت فى تعريفهم إلى حكم المادة الأولى من القانون رقم 41 لسنة 1944 الخاص بعقد العمل الفردى التى نصَّت على أنَّ كلمة «عمال» تشمل العمال والمستخدمين ذكورًا وإناثًا.

كما أحالت تعريف الأعمال الصناعية إلى حكم المادة الأولى من القانون رقم 89 لسنة 1950 بشأن إصابات العمل، وهى التى نصت على أنَّ عبارة المحال الصناعية تشمل:

أ- المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض.

ب- المحال المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إعدادها، وكذلك المحال المعدة لتغيير شكل المواد، ويدخل فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد الكهرباء والقوى المحركة على العموم وتحويل ضغطها ونقلها.

جـ- إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هـدم أى بنـاء أو عمـارة أو سكة حديدية أو ترام أو بـاخرة أو ميناء أو حـوض أو سـكة أو ترعـة أو منشـآت للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسـر أو مجمـع مجـار أو مجـار عادية أو بئر أو منشآت كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه.

د- نقل الركاب أو البضائع بطريق البحر أو بالسكك الحديدية أو بطرق النقـل البحرية أو النهرية أو الهوائية، ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضـائع فى الأحـواض والأرصفة والموانئ ومخازن الاسـتيداع مـع عـدم الإخـلال بـالحقوق المقـررة للبحارة.

هـ- التنقيب عن الآثار: وأحالت تعريف الأعمـال التجاريـة إلى حكـم المـادة الأولى فى القانون رقم 72 لسـنة 1946 بشـأن تنظـيم سـاعات العمـل فى المحـال التجارية ودور العلاج وهى التى نصت على أن عبارة «المحال التجارية» تشمل ما يأتى:

أ- كل محل مخصص لبيع السلع بالجملة أو بالتجزئة أو بـالمزاد العلنـى ومـا يتبعها من مخازن ومستودعات.

ب- المكاتب التى تقوم بإدارة الصناعات أو الأعمال ذات المنفعة العامة.

جـ- الفنـادق والمطـاعم والبنسـيونات والمقـاهى والبوفيهـات والأنديـة والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والغناء.

د- صالونات الحلاقة ومحال التزيين الأخرى.

أجازت المادة الثانية لكل عامل متعطل من عمال الصناعة أو التجارة أن يطلب قيد اسمه فى المكتب التابع لمصـلحة العمـل والمخصـص لقيـد أسـماء العمـال العاطلين الذى يقع فى دائرته محل سكنه.

وأوجبت المادة الثالثة على أرباب الأعمال الصـناعية أو التجاريـة عـدم جـواز

استخدام أى عامل إلا إذا كان حاملًا للشهادة الدالة على قيد اسمه.

وحتى يكون لدى المصلحة إحصائية وافية عن الوظائف أو الأعمال الخالية وكذلك شغلها بعد ذلك، فقد أوجبت المادة الرابعة على رب العمل أن يخطر المكتب التابع لمصلحة العمل الذى يقع فى دائرته محل العمل بالوظائف أو الأعمال الخالية لديه خلال ثلاثة أيام من خلوها مع بيان نوع كل منها والمرتب أو الأجر المخصص لها، وإخطار المكتب بشغل الوظائف أو الأعمال المذكورة خلال أسبوع.

وأوجبت المادة الخامسة على رب العمل أن يرسل إلى مصلحة العمل بيانًا شهريًا بأسماء من تركوا الخدمة ومن التحقوا بها وتقريرًا مفصلًا كل ستة أشهر عن حالة العمل.

وقضى المشروع فى مادته السادسة بعدم جواز اقتضاء أجر مقابل تخديم العمال فى الأعمال الصناعية أو التجارية، ونظرًا لما يحتاجه هذا المشروع من موظفين للإشراف على تنفيذه وعدم الرغبة فى تحميل الميزانية أعباء جديدة، فقد رأت الوزارة قصر تنفيذ المشروعات المذكورة على مدينة القاهرة، وخول لوزير الشئون الاجتماعية حق تقرير تطبيقه على مدن أخرى، وتضمن المشروع نصًا وقتيًا فى مادته العاشرة بسبب حوادث 26 يناير يشير إلى أن يكون للعمال الذين تعطلوا بسبب الحوادث التى وقعت فى القاهرة فى هذا اليوم الأولوية فى شغل الوظائف الخالية.

العقوبة

وتضمنت المادة السابعة العقوبة، وهى غرامة لا تتجاوز ألف قرش تتعدد بتعدد المخالفات وأوجبت على القاضى أن يحكم من تلقاء نفسه بإغلاق المكتب الذى ينشأ لتخديم عمال عمال الصناعة أو التجارة مع حصوله على أجر نظير ذلك.

الشائعات حول مجلس الدولة

لست أدرى مبلغ تلك الشائعات حول قانون مجلس الدولة، أهناك فعلًا اتجاه لتعديل القانون الأخير؟ أم هناك رغبة فى إلحاق المجلس برئاسة مجلس الوزراء بدلًا من وزارة العدل؟ وهل هناك تفكير فى نقض بعض أو كل ما أقره البرلمان أخيرًا؟ لا أدرى. ولا يمكن الجزم بشىء الآن.

لكن هذا لا يمنعنى من أن أعلق على تلك الشائعات لأبين خطأ الفكرة إن كانت موجودة أو الاتجاه نحو التعديل إن كان له أساس من الصحة. والذى يحفزنى إلى هذا هو أننى عنيت ببحث القانون الأخير عندما كان مشروعًا معروضًا على البرلمان، ودرسته ودافعت عن التعديل الأخير الذى لم يجف مداده. دافعت عن عقيدة وإيمان بوجاهته. وقد انتهى الأمر بإقرار البرلمان للتشريع وصدر القانون، ونشر بالجريدة الرسمية منذ شهر واحد لا أكثر.

وعلى الرغم من تلك الثورة التى اصطنعتها الأحزاب المعارضة للحكومة الوفد يومئذ، فإنَّ كل منصفٍ قد اقتنع بأنَّ المشروع لم يكن عدوانًا على مجلس الدولة، بل كان تنظيمًا واجبًا، دعت إليه الضرورة فى حدود الدستور والمسئولية الوزارية، فأحلت الشورى فى القضاء المستعجل محل حكم الفرد وأبرز إشراف وزارة العدل على إدارة القضاء فى مجلس الدولة أسوة بإشرافها على القضاء المصرى عمومًا، وأسوة بما هو مقرر فى جميع بلاد العالم دون استثناء.

وظهر للأمة فى وضوح أنَّ الثورة التى قامت فى وجه الحكومة السابقة لم تكن خالصة لوجه الله، بل كانت عملًا سياسيًا قصد به إلى التشهير بتلك الحكومة وتشويه أعمالها.

ولعلَّ كلمة نطق بها حضرة صاحب المعالى السنهورى باشا رئيس المجلس صبيحة يوم إقرار مجلس الشيوخ للقانون الأخير تقطع بأنَّ تلك الثورة كانت مصطنعة، وأنَّ الحكومة السابقة كانت على الحق.

قال، وهو على كرسى القضاء، فى اليوم التالى لإقرار مجلس الشيوخ للقانون ما نصه:

«وإنى لشديد اليقين أنَّ النظام الجديد سيوفر للمتقاضين وللحكومة على السواء جميع الضمانات الواجبة لقضاءٍ عادلٍ مستقلٍ».

اطلعت على هذه الكلمة بأهرام يوم 17 يناير الماضى، فأخذنى العجب وحمدت الله، إذ لم تكن حكومة الوفد معتدية على مجلس الدولة، ولم يكن البرلمان مؤيدًا لباطل عندما أقر مشروعها، وتضرَّعت إلى العلى القدير أن يهدى إلى سواء السبيل المواطنين الذين دبَّروا الحملة على الحكومة السابقة بمناسبة ذلك التشريع.

واليوم، ما بال الشائعات تتجدد، وتتحدث الجرائد عنها؟ هل تحرك أولئك الذين تحركوا بالأمس ليحملوا الوزارة الحالية على نقض بعض أو كل ما عملته الوزارة السابقة؟ وما هو غرضهم؟

ها هو معالى رئيس مجلس الدولة نفسه يقول: إنَّه شديد اليقين بأنَّ النظام الجديد سيوفر للمتقاضين وللحكومة على السواء جميع الضمانات الواجبة لقضاء عادل مستقل.

إذن فلم يراد التعديل إن صح أنه يراد؟ وأى الإشرافين خير؟ إشراف وزير العدل، أو إشراف رياسة مجلس الوزراء.

إنَّ وزير العدل بطبيعة عمله ومنصبه رجل لا دخل له فى السياسة وإشرافه المقرر على القضاء عمومًا وعلى مجلس الدولة وفقًا لقانون مجلس الدولة نفسه إشراف مقصور على إدارة القضاء لا على القضاء نفسه. لكن إشراف رئيس مجلس الوزراء قد يحمل معنى سياسيًا، لأنَّ رئيس الوزراء سياسى ولا وقبل كل شىء،

فما شأن رئيس الوزراء والإشراف على مجلس الدولة؟ وما صلته بمجلس الدولة من الناحية العملية؟ إننى أرى الفكرة عجيبة فى ذاتها وأنها تؤدى إلى عكس الغرض المقصود وهو أن يبقى مجلس الدولة مستقلًا ومستقلًا تمام الاستقلال.

إنَّ إشراف وزير العدل محدود، كما أوضحت بإدارة القضاء، وهو لا يستطيع أن يتخطاه وإلا كان مسئولًا مسئولية جسيمة، لكن تخصيص مجلس الدولة بإشراف رياسة مجلس الوزراء دون القضاء المصرى عامة، معناه أنَّ هناك إشرافًا وإشرافًا من نوعٍ آخر.

وهذا غير صحيح، فإشراف وزير العدل على المحاكم الوطنية، هو بعينه كإشرافه على مجلس الدولة، لا يجيز له أن يتدخل فى عمل القضاة ولا فى الفتاوى ولا فى أعمالهم الفنية، فهو لا يملك أن يسأل أصغر قاضٍ عن حكم أصدره.

وفى رأيى أنه يجب عدم المساس بالقانون الأخير الذى أكد معالى رئيس مجلس الدولة الحالى عن يقين أنه كفيل بتحقيق قضاء عادل مستقل. يجب عدم المساس به حتى لا يظن الناس أنَّ الذين ثاروا على الحكومة السابقة ينتهزون فرصة تغيير الوزارة ينقضوا عملها ليس إلا، وبهذا يصطبغ تشريع خطير مثل قانون مجلس الدولة بالصبغة السياسية تعدله كل وزارة تلى الحكم.

ولا حرج علىَّ فى أن أقول إنَّ وزير العدل يعين دائمًا من بين رجال القانون.

أما رئيس الوزراء فكثيرًا ما نرى دراسته لا تمت إلى القانون بصلة.

ولا يفوتنى أن أبين أننى لم أتناول الكلام عن القانون الأخير من ناحية التعديل الذى أدخل على القضاء المستعجل، لأنَّ ذلك التعديل بالذات لم يكن محل خلاف بين المعارضين والمؤيدين لمشروع القانون عند عرضه على البرلمان.

لكن الأمر الذى أثار الجدل الطويل كان أمر إشراف وزارة العدل.

هذا رأيى فى تلك الشائعات، ولعلِّى أكون على صواب.

الشائعات حول البرلمان

أكثرت الجرائد والمجلات المعادية للوفد من الحديث عن مجلس النواب ومصيره، بل عن البرلمان كله، وأنا فى دخيلة نفسى أحس بأنه تضليل وبلبلة للأفكار، وأنها شائعات لا أساس لها، وأستطيع أن أؤكد من تلقاء نفسى أنَّ شيئًا من هذه الأراجيف لم يدر بخاطر رفعة رئيس الوزراء المشغول بما هو أهم وأخطر، والذى كان واجبًا أن نتركه يسير فى طريقه عسى أن يوفقه الله فيما أخذ نفسه به نحو بلاده.

ولقد كنا نتمنى أن تتوفر أقلام الكتاب على خدمة الأهداف القومية والدفاع عن حقوق البلاد، فننصرف جميعًا إلى هذه الناحية ولكن لا حيلة لنا أمام هذا الإسراف فى تهديد البرلمان..

وإننى لأود أن أكرر لأولئك الكتاب القول كشيخ وفدى بأنَّ الوفديين جميعًا لا يرهبهم ولا يثنيهم شىء من هذا الذى يرددونه، فلا حل مجلس النواب ولا الاعتداء على مجلس الشيوخ ولا تعطيل الدستور ولا القبض على الوفديين جميعًا ولا تلفيق التهم لهم ولا وضعهم فى السجون ولا تعليقهم على المشانق برادهم عن السعى لتحقيق الأهداف الوطنية التى انعقد عليها إجماع البلاد والوقوف فى ذلك أمام المستعمر وجهًا لوجه مستعدين للبذل والتضحية مهما غلت لو اقتضى الأمر ذلك أو استلزمه.

وأولئك الكتاب لا يقصدون بما يكررون كتابته إلا تعويد الناس على سماعه حتى إذا وقع كان وقعه هينًا لينًا، تلك هى الحكمة من تكرار ذلك الحديث السخيف.

ولا أستطيع أن أتصور أنَّ شيئًا مما يتحدثون عنه يدور برأس رفعة رئيس الوزراء، لأنَّ وقت البحث فيه لم يحن، ورئيس الوزراء رجل دستورى يعرف

الحدود الدستورية حق المعرفة، وهو قد أجاب بالفعل عن هذا الشأن فى أول جلسة عقدها البرلمان فى 28 يناير الماضى.

إنَّ لرئيس الوزراء الحق فى أن يلجأ إلى الملك لحل مجلس النواب إذا اختلف معه فى شأن يمس السياسة العامة التى رسمها رئيس الوزراء لنفسه، أما الأعمال العادية للبرلمان فلا تدخل فى هذا النطاق، فهى أعمال بطبيعتها تقتضى النقاش واختلاف الآراء وتباين وجهات النظر والرأى الأخير للأغلبية دائمًا.

أما ما يمس سياسة الوزارة وبرنامجها الأساسى، فهذا شأن آخر لرئيس الوزراء فيه حقوق حددها الدستور.

ولعلِّى أجعل المسألة أكثر وضوحًا، فأفترض أن حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا سار فى شأن السعى لتحقيق الأهداف الوطنية إلى نهاية الشوط، فهو إما أن ينجح كما نتمنى له مخلصين وهو إما أن يقطع الحبل بسبب تعنت الطرف الآخر، ونرجو ألا يكون ذلك، وفى هاتين الحالتين لن يكون هناك بينه وبين الوفديين خلاف، إنما يفترض الخلاف فى حالة واحدة وهو أن ينتهى لشىء يراه مقبولًا ولا يرضاه الوفديون وفى هذه الحالة يشعر بأنَّ البرلمان لن يوافقه وفى هذه الحلاة يكون من حقه أن يحتكم إلى الشعب ويطلب استعمال حقه الدستورى، والشعب حر فى أن يؤيد وجهة نظره أو يرفضها.

والانتخابات لو جرت فى عهده فستكون حرة - مائة فى المائة كما يقولون - فهو رجل نزيه شريف لا يقبل على نفسه أن تمثل فى مصر مأساة 1938 التى مثلها السعديون، والدستوريون.

فلييأس خصوم الوفد من أن يصلوا إلى برلمان مزيفٍ على يدى «على ماهر»، فهو ليس بالرجل الذى يطبخ هذه الطبخة القذرة.

فلم يبق إلا أن تسوق المقادير خصوم الوفد إلى الحكم - وهذا بعيد جدًا - على أنه لو فرض ووقع وزيفوا الانتخابات وجاءوا ببرلمان يسايرهم فستعود الأمة إلى

مكافحتهم ومكافحة برلمانهم، وستظفر بهم جميعًا فى النهاية.

ولعلَّ الظروف العالمية والظروف التى أصبحت فيها إنجلترا بالذات خصوصًا بعد أن رأت تصميم مصر تجعل هذا الفرض مستحيلًا، فلم يعد العالم يطيق هذا العبث ولا بد للإنجليز من أن يفضوا هذا الخلاف مع مصر، وإلا فإنهم لن يضروا غير أنفسهم إذا تحرجت الأحوال العالمية.

أما الحديث عن مجلس الشيوخ والمساس به فحديث خرافة لأنَّ أنشودة تصحيح الأوضاع قد انتهى عهدها وزال زمانها بانقضاء يوم 8 مايو سنة 1951، وهو آخر تاريخ لتلك المراسيم التى صدرت باطلة فى سنة 1941 وصححتها الوزارة الوفدية فى سنة 1942 ثم أعادتها للحياة أحزاب الأقلية فى أواخر سنة 1944 وقضى عليها الوفد القضاء الأخير فى سنة 1950.

انتهت هذه المشكلة لأنَّ نفس موضوعها قد انتهى، وتم التجديد النصفى فى مجلس الشيوخ فى مايو سنة 1951 فى حدود دستورية سليمة، فالحديث فى هذا الشأن حديث خرافة لا يستحق ردًا ولا عناية.

أما إن كان خصوم الوفد يريدون عبثًا بالدستور ولهوًا بالحياة النيابية يوم يقبضون على زمام الحكم إن صحت الأحلام فليثقوا بأنَّ كل عبث إلى زوال.

فإن كان يراد بالحديث عن البرلمان ومصيره التهديد، فلن يرهب التهديد أحدًا، وإن كان الغرض التحريض فأشك كل الشك فى أنَّ رفعة رئيس الوزراء يساير خصوم الوفد بل أجزم بأنه لن يخرج فى تصرفاته عن حدود الدستور.

فليترك خصوم الوفد هذا الموضوع وليتحدثوا فى شأن آخر.

ليكتبوا لوجه الله والوطن كلمة واحدة يؤيدون بها وطنهم فى هذه الظروف الدقيقة ويقوون بها ظهر رئيس الوزراء بدلًا من أن يشتتوا ذهنه ويعكروا صفوه.

اللهم إنك وحدك القادر، ولا يقدر أحد سواك على هداية أولئك المواطنين الذين ضلوا سواء السبيل.

حق الانتخاب المباشر

يقولون إنهم وجدوا فى الدستور كلمة «المندوبين» فى المادة «89» التى جرت كما يأتى: «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين.. إلخ».

وأنَّ هذه الكلمة تفيد أنَّ الانتخابات يصح أن يكون على درجتين، ويزعمون أنَّ الذين عدلوا قانون الانتخابات الأول الذى وضعته لجنة الدستور عام 1922 فاتهم أن يزيلوا كلمة «المندوبين» من الدستور.

هكذا يزعم الزاعمون وهكذا يمهد الممهدون للعودة بنا ثلاثين عامًا إلى الوراء..

وفاتهم الشىء الكثير:

أولاً - أنَّ هذا الدستور بعينه قد نص فى المادة (74) على أنَّ مجلس الشيوخ يؤلف من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب.

وأنَّ المادة (82) من الدستور قالت: «يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

فالدستور يخضع الانتخابات - كقاعدة عامة - لأحكام قانون الانتخاب، وهذا القانون خاضع فى ذاته للأحكام، فهو مما يجوز إلغاؤه وإحلال قانون آخر محله ومما يجوز تعديله.

ثانيًا – وهو قد عدل فعلًا بما جعل حق الانتخاب للناخبين مباشرًا، فقضى على نظام «المندوبين»، وهذا التعديل قد وقع دستوريًا لأنَّه لا يمس المبادئ الأساسية المقررة بالدستور، وهو قد حصل أيضًا فى الحدود المقررة بالمادة (28) من الدستور التى تنص على أنَّ للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين..».

ثالثًا – ويشاء المعز المذل أنَّ تجربة الانتخاب «بالمندوبين» كانت فاشلة وأنها دمغت الانتخابات التى أخضعت لها بالفساد. ولا أظن أنه يجوز لمن يريد القضاء على الفساد أن يمهد لفساد أدهى وأمر.

ولا أريد أن أتحدث من عندى بل أكتفى بأن أضع أمام دولة رئيس الوزراء بعض ما أثبته في كتابه «مبادئ القانون والدستور» حضرة الدكتور السيد صبرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول – الطبعة الرابعة ص 141 وص 142، وهذا كلامه:

«ومن مساوئ طريقة الانتخاب على درجتين أنها تفسح المجال للإفساد السياسى، إذ بحسب هذه الطريقة يغدو من بيدهم انتخاب النواب مباشرة قليلى العدد، بحيث يمكن التأثير فهم بالتهديد أو الترغيب، وهذا ما حصل فعلًا فى انتخاب البرلمان المصرى سنة 1925 فإنه بالرغم من أنَّ أغلبية البلاد الساحقة، بل وأغلبية المندوبين كانت وفدية، أمكن التأثير فيهم تأثيرًا جعل أحزاب الأقلية تنجح فى الحصول على عدد يقرب من نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

ولا نزاع فى أنَّ الأخذ بمبدأ الانتخاب على درجتين هو تطبيق ملتوٍ لمبدأ سيادة الأمة، إذ يبعد الأفراد عن انتخاب من يريدونهم رأسًا، وفى ذلك تقليل من حق الاشتراك المباشر فى انتخاب الهيئة النيابية.

كما أنَّ هذه الطريقة تضعف من اهتمام العامة بالشئون السياسية، بينما تثير طريقة الانتخاب المباشر اهتمامهم. وتذكى وطنيتهم، وترفع مداركهم».

انتهى كلام الدكتور السيد صبرى.

رابعًا - وأعود إلى قانون الانتخاب القائم فأقول إنه كان وليد إرادة الأمة ظهر إلى الوجود فى عهد سعد طيَّب الله ثراه وأحسن جزاءه على ما أعلى من كلمة هذه الأمة وأعز من سلطتها ورفع من شأنها.

ومن عجب أننى لما رجعت إلى محاضر لجنة الدستور وتمعنت فى حجتها يوم قررت مبدأ الانتخاب على درجتين وجدت حجتها ضعيفة متخاذلة دلَّت على أنَّ القوم كانوا -عفا الله عنهم- يهابون الشعب ويخافون حشوده الملتفة حول سعد إلا قلة فى اللجنة من كرام الرجال كان على رأسهم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا، فإنه ناضل عن حق الانتخاب المباشر، ولكن الأغلبية انتصرت بعددها لا بحجتها.

ويشاء القوى القادر - أن يعدل هذا القانون فى عهد سعد على ما ذكرت، وأن يتقرر فى 2 يوليه سنة 1924 مبدأ الانتخاب المباشر بإجماع الآراء، وذلك بعد أن دمغت لجنة الحقانية فى تقريرها الانتخاب ذى الدرجتين، وقررت «أن النظم التى من هذا القبيل قد عدل عنها على وجه العموم، فى الشرائع الحديثة».

ويدور الزمن دورته ويذهب دستور ويأتى مكانه دستور ويزول قانون انتخاب ويحل محله قانون آخر، ويوجد مجلس شيوخ من مائة عضو، ستون منهم معينون فترجع سلطة الأمة القهقرى.

ويشاء القاهر فوق عباده أن تشكل وزارة المغفور له نسيم باشا ومن بين أعضائها البارزين حضرة صاحب الدولة الهلالى باشا فتعيد إلى الأمة دستورها بمذكرة مؤرخة فى 12 ديسمبر سنة 1935 تنتهى فيها إلى ما نصه:

«وبذلك نكون قد قمنا بالواجب علينا. ووفينا بعهدنا بالبلاد «إن العهد كان مسئولًا» ونكون أرضينا الحق والضمير. وكذلك وفقنا إلى إرضاء كل الأمانى ورغبات البلاد.. وصح لنا أن نقول خاتمين «مات الدستور فليحيى الدستور».

وبعد أسبوع واحد من إحياء دستور الأمة.. أحيت وزارة نسيم باشا قانون الانتخاب الذى وئد فى عام 1930، وكان حضرة صاحب الدولة الهلالى باشا عضوًا فى هذه الوزارة كما ذكرت.

فما بال الجرائد أو بعضها تتحدث ناقلة عن مصادر مسئولة بأنَّ كلامًا يدور حول العودة إلى انتخاب «المندوبين»؟

ما الذى فعلته هذه الأمة لتنتقص سلطتها إن صحت هذه الشائعات؟

علام تؤدب هذا التأديب؟ ولحساب من تجرى الأمور فى هذه الصورة الكريهة؟

وتمهيدًا لأى شىء يراد -إن صح أنه يراد.. أن نعود القهقرى ثلاثين عامًا والعالم يسرع الخطى إلى الأمام؟ هذا كلام له خبئ. معناه ليست لنا عقول.

الشائعات حول مجلس الشيوخ

لست أعرف على وجه التحديد ماذا تعتزم الحكومة نحو مجلس الشيوخ.

هناك شائعات حول هذا المجلس الموقر وكلام يدور حول تصحيح أوضاعه!! كأنما أوضاعه فاسدة وهى الأخرى بحاجة إلى «التطهير»!!

ولست أطمع من وراء هذه الكلمة فى أن أردد يد العدوان على هذا المجلس فما إلى ذلك من سبيل إذا كانت النية مبيتة، والأمور مقرر لها أن تسير على وجه معين. على أننى أحب أن أؤكد أننى فى كلمتى هذه ليست متأثرًا بما قد يصيب مجلسًا أنا متشرف بعضويته بعد أن قضيت ربع قرن متشرفًا بخدمته، لأنَّ عضوية البرلمان لمن يفهمها على وجهها الصحيح عبء غير يسير. وهى حمل ثقيل من يعقد العزم على خدمة وطنه لوجه الله ووجه ذلك الوطن، وخدمة الوطن ليست موقوفة على العضوية فى أى من المجلسين.

وأعود فأقرر أننى لا أطمع فى أن تنحرف الوزارة عن سياسة مرسومة لديها إذا كانت لها فى هذا الشأن سياسة مرسومة يراد من ورائها أمر ستكشف عنه الأيام.

وإنما أريد أنَّ أسجل ما كان ليتذكر الناس والذكرى تنفع المؤمنين وتحسن الإشارة هنا إلى أن أحزاب الأقلية قد أفسدت فى الفترة ما بين سنتى 1938 و1941 كيان مجلس الشيوخ بعد أن كان قد استقر أمره فى وضع دستورى سليم فى عهد وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فى سنة 1936، أفسدوا كيان المجلس وأهدروا الدستور نصًا وروحًا فحولوا أغلبية المجلس إلى جانبهم

بوسائل غير دستورية، فبعد انتخابات سنة 1938 وما جرى فيها من مآسٍ لم تشترك الوفد فى الانتخابات التكميلية لأية دائرة، فلم تكن هناك فائدة، فالمزورون لانتخابات سنة 1938 كانوا قابضين على ناصية الحكم فى البلاد.

وأبلغ من هذا فى باب الحيف أنَّ كل محل لمعين وفدى كان يخلو بانتهاء مدته أو بوفاته أو لأى سبب آخر حرم على الوفديين فى المجلس حوالى 40 من 132 بعد أن كان حوالى 90 فى سنة 1936 نتيجة لانتخابات حرة باشرتها وزارة محايدة هى وزارة رفعة ماهر باشا وبعد تعيينات عادلة روعيت فيها الأحزاب جميعها وباتفاق سابق مع زعمائها.

وفى سنة 1941 حصل ما هو معروف من وقف رفعة حسين سرى باشا للانتخابات بعد القرعة التى أجريت فى ذلك العام وإقدامه على التعيينات.

ولا ينسى الناس أنَّ رفعته أهدر حزب الأغلبية الذى خرج منه بالقرعة 13 عضوًا فلم يعد منهم إلا واحدًا هو المغفور له الأستاذ يوسف الجندى كان تصرفًا مجافيًا للدستور ظالمًا للوفديين.

فلما وليت وزارة الوفد الحكم فى سنة 1942 صححت الوضع فى شأن هذه التعيينات وحدها وأخذت من المحال 13 محلًا من 29 وأعادت 7 ممن كان عينهم رفعة سرى باشا وهم من خصومها، بل من شر خصومها، فكانت فى هذا التصرف محترمة لروح الدستور كريمة مع خصومها الذين مثلوا الجشع وأسوأ منه مدة حكمهم.

والآن أسجل الوقائع فى اختصار:

أولًا – أسجل أنَّ المراسيم التى استصدرها رفعة سرى باشا فى عام 1941 كانت مجافية لروح الدستور جرت على نحو قصد به إرضاء الأقليات.

ثانيًا – أسجل أنَّ تصحيح الأوضاع لأول مرة فى عهد وزارة رفعة النحاس باشا

عام 1942 كان عملًا دستوريًا سليمًا ولم يكن تصرفًا حزبيًا.

ولعلَّ اشتراك حضرة صاحب الدولة نجيب الهلالى باشا فى هذا العمل يكفيه دليلًا على اقتناعه بصحته وسلامته.

ثالثًا – أسجل أنَّ تصرف حكومة الأقليات فى سنتى 1944 و1945 من نقض ما عملته وزارة النحاس باشا فى سنة 1942 كان عدوانًا صارخًا وجريئًا على الدستور وعلى كرامة مجلس الشيوخ.

رابعًا – أسجل أنَّ ما عملته وزارة النحاس باشا الأخيرة فى سنة 1950 كان وضعا للأمور فى نصابها بعد طغيان الأقليات وعدوانها على الأوضاع الصحيح.

خامسًا – أسجل أيضًا أنَّ حضرة صاحب الدولة نجيب الهلالى باشا لم يعترض لنا نحن أصدقاءه على تصرف وزارة الوفد الأخيرة فى هذا الشأن إلا من ناحية الشمل، وكان اعتراضه على أنَّ وزارة الوفد لم تصحح الأوضاع بمجرد أن وليت الحكم فى يناير سنة 1950، وأظن أنَّ دولته يذكر ردى على اعتراضه فى صف سنة 1950 بالإسكندرية وحديثى معه عن «تجاهل العارفين».

سادسًا – وأسجل أنَّ هذه المشكلة قد انتهت بانتهاء أسبابها، فقد أصبحت مراسيم 1941 و1942 و1944 و1945 و1950 فى ذمة التاريخ بانتهاء يوم 7 مايو سنة 1951 عندما أجريت القرعة فى اليوم التالى وانتهى الأمر إلى غير رجعة.

تلك المراسيم جميعها قد دفنت والعودة إلى الكلام فيها لا يمكن أن يقصد بها إلا إلى شىء واحد هو إرضاء أحزاب الأقلية والانتقام من حزب الأغلبية ولو أهدرت كرامة مجلس الشيوخ واعتدى على الدستور.

سابعًا – وأسجل أخيرًا أنَّ الاعتراض على إجراء الانتخابات فى سنة 1950 لملء الدوائر الزائدة وفقًا لتعداد سنة 1947 اعتراض بدا سخفه فى المجلس

وقضى فيه قضاء دستوريًا صحيحًا بأنه تصرف لا غبار عليه فليس هناك نص ولا شبه نص ولا شيء كان يحتم الانتظار إلى موعد إجراء القرعة فى مايو سنة 1951، وما ذنب حكومة الوفد فى أنَّ حكومة الأقليات تركت الدوائر الخالية دون تمثيل لغاية 1949.

ومع هذا فإنَّ الذى عملته حكومة الوفد فى سنة 1950 سبق أن عملته وزارة المغفور له محمد محمود باشا فى سنة 1938 فإنها أجرت الانتخابات للدوائر الزائدة ثم عينت فى المحال التى ترتبت على هذه الزيادة. ثم جرت القرعة فى سنة 1941 وخرج أعضاء ولم يتموا فى المجلس ثلاث سنوات لا عشر كما يقضى بذلك الدستور فى ظاهر النص.

وقبل أن أختم هذه الكلمة سأبين للناس فى كلمة أخرى فساد ما يزعم البعض ما يكتب فى شأنه بين حين وحين مردداً أنه لا يجوز أن يكون مجلس الشيوخ من الناحية الحزبية صورة مصغرة لمجلس النواب. سأبين أنَّ الدستور يقضى بغير ذلك وأنَّ ما يلقى للناس تضليل يراد به تسميم العقول.

وها قد رأى الناس فى كلمتى هذه كيف سلكت الأقليات مسالكها إنشائية لتغيير الحال فى مجلس الشيوخ إلى ناحيتها بوسائل لا تمت إلى الدستور فى الفترة بين سنتى 1938 و19422.

وأختم كلمتى بأن أؤكد لدولة رئيس الوزراء أنه يخطئ كثيرًا لو أقدم على إجراء ما يشاع مما لا أزال أستبعد احتمال وقوعه.

وأؤكد لدولته أيضًا أنَّ العبث بمجلس الشيوخ، والعبث بحق الانتخاب المباشر إن صح شيء من ذلك كل هذه إجراءات تفسد الرضا وتجعل كل أمر أو اتفاق يبرم بين مصر من ناحية وبريطانيا أو هى وحلفاء لها من الناحية الأخرى باطلًا لو أقرها مثل البرلمان الذى يمهد له.

وأنَّ مصر التى عرفت كيف تحارب على طوال السنين هذا العبث بدستوره وحرياته وعرفت كيف تمزق المعاهدة وتلقى بها من حالق ستعرض دائمًا كيف تناضل عن كامل حقوقها.

ومصر لن تيأس. ومصر ليست هى هذا الجيل من الذين بلغوا السن مثلى إنَّ مصر طويلة العمر ستعيش طويلًا وطويلًا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولن يضرنا نحن المدافعين عنها الآن أن نفنى ويحل أبناؤنا بعدنا. وهم واصلون لتحقيق أهداف بدالهم كاملة وواصلون إلى تدعيم دستورهم تدعيمًا قويًا متينًا.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.

الحكم العرفى لا يبرر تعطيل الحياة النيابية

أيًا كان الخلاف السياسى بينى وبين دولة رئيس الوزراء فإننى أحب التحدث إلى دولته بين حينٍ وآخر. وليس حديثى فى السياسة، بل إنَّه فى الدستور والفقه الدستورى. وما دام الأمر محصورًا فى هذه الدوائر، دائرة «الصناعة القانونية» فلا أظن أننا سنختلف، بل أقطع بأننا سنتفق لأننى سأحتكم إلى النصوص الدستورية والأعمال التحضيرية، كما أننى سأحتكم إلى ذمة دولة الرئيس وضميره ولست أشك فى طهارة ذمته ونقاء ضميره خصوصًا وحديثنا فى القانون أو عن القانون.

كثر الحديث حول احتمال تأجيل الانتخابات بسبب قيام الحكم العرفى وما يقال عن حاجة البلاد إلى استمراره لفترة أخرى لم تحدد بعد، إذ هى مرهونة بالظروف متصلة بالأسباب التى شرع الحكم العرفى من أجلها.

والدستور لا يسمح بتأجيل الانتخابات إلا فى حالة معينة سأعرض لها فيما بعد.

فإذا انتهى الأمر إلى حل مجلس النواب بعد انقضاء فترة التأجيل الحالية وجب أن تجرى الانتخابات فى ميعادٍ لا يتجاوز شهرين من يوم الحل (مادة 89) من الدستور، كما وجب اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات.

إذن هناك سبعون يومًا حددها الدستور لينعقد المجلس الجديد من اليوم الذى يحل فيه المجلس القائم فهل يجوز أن تزيد الفترة على سبعين يومًا؟ هذا هو السؤال.

لا شىء فى الدستور فى أعماله التحضيرية يسمح بأن تزيد هذه الفترة يومًا واحدًا.

فإذا رجعنا إلى المادتين 114 و115 من الدستور وجدنا الأولى تنص على أنَّ

الانتخابات العامة التى تجرى لتجديد مجلس النواب يجب أن تجرى فى خلال الستين يومًا السابقة على انتهاء مدته. وكذلك نجد هذه القاعدة مقررة فى المادة 115 التى تحدثت عن التجديد النصفى لمجلس الشيوخ.

وفى كلتى المادتين افترض المشرع احتمال قيام حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فقرر بالنسبة لمجلس النواب أن تمتد مدة نيابة المجلس القديم إلى حين إمكان الانتخابات وقرر فى المادة التالية مثل هذه القاعدة بالنسبة لمجلس الشيوخ في شأن التجديد النصفى فقال «فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد».

هذا هو الاستثناء الوحيد الذى نصَّ عليه فى الدستور، قيام حالة لا يمكن معها إجراء الانتخابات لكن الدستور فرض هنا إرادته فى أن يستمر مجلس النواب القديم قائمًا وأن يستمر مجلس الشيوخ بحالته دون تجديد نصف أعضائه هو الآخر قائمًا لتظل الحياة النيابية قائمة فلا تعود البلاد إلى الحكم المطلق بسبب أية حالة منعت من إجراء الانتخابات العامة.

بقيت المادة 155 من الدستور، ولعلَّ الذين يرون جواز إطالة الفترة يعتمدون عليها ولكنها لن تغنى عن رأيهم شيئًا، بل بالعكس فإنَّ فيها الحكم الواضح الصريح للحالة التى نحن بصددها.

تقول المادة (155) المذكورة: «لا يجوز لأية حالة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون.

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور».

والمادة 89 التى أشرنا إليها فى أول كلمتنا تقضى بإجراء الانتخابات بعد حل المجلس القائم فى مدى ستين يومًا. وهذا حكم كان يجوز أن يخضع للفقرة الأولى

من المادة (155) فيعطل وقتيًا فى حالة قيام الحكم العرفى ولكن الفقرة الثانية وضعت فى الدستور عمدًا حتى لا تتخذ حالة الحرب أو حالة قيام الحكم العرفى سببًا لتعطيل الحياة النيابية.

ولست آتى بهذا التفسير من عندى وأقرر أولًا أنَّ النص صريح لا يحتاج إلي بحثٍ قلَّ أو كثر.

ومع هذا فلنرجع إلى الأعمال التحضيرية للدستور لنؤمن بأنَّ النص المشار إليه قد وضع عمدًا حتى لا يتلكأ أحد أو يتعلل بعلة أو أخرى لتعطيل الحياة النيابية.

وقبل أن أورد بعض ما ورد فى محاضر لجنة الدستور أؤكد لحضرات قراء البلاغ أنَّ ما عمله المغفور لهما زيور باشا فى سنة 1925 ومحمد محمود باشا فى سنة 1928 كان ثورة على الدستور وانقلابًا لا يقره الدستور وهو منه برىء. ولا يمكن لرجل يحترم الدستور أن يعتمد على هذه السوابق الخارجة على الدستور.

والآن أعود بالقراء إلى محاضر لجنة الدستور وليرجع من شاء إلى ما اقتطع من تلك المحاضر وأثبت تعليقًا على المادة (155) فى كتاب الدستور والتعليقات على مواده جزء 3 صفحة (3476).

يجد المطلع أنَّ جميع حضرات أعضاء لجنة الدستور كانوا بإجماع آرائهم وعلى أصواتهم ينادون بوجود حذف الاستثناء الخاص بعدم سريان أحكام الدستور إبَّان الحرب أو مدة إعلان الحكم العرفى بهذا نادى ممن ذهبوا إلى رحمة الله الشيخ محمد نجيب، محمود أبو النصر بك، عبداللطيف المكباتى بك، توفيق دوس بك، إبراهيم الهلباوى بك، ومن الأحياء على ماهر باشا، ومحمد على علوبة باشا.

ولقد يحسن هنا أن أنقل كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا بجلسة اللجنة فى 15 أغسطس سنة 1922 ونصها:

«آخرنا الكلام فى المادة 118 (المادة 155 الحالية) إلى اليوم فاسمحوا لى أن أفضى إلى حضراتكم بما بدا لى من الرأى فيها. حكم هذه المادة عام، فهو يجيز

تعطيل أى حكم من أحكام الدستور فى زمن الحرب وإعلان الأحكام العرفية. لم أعثر على نص فى الدساتير الأخرى يبيح تعطيل المجلس فى غير الأحوال المبينة بصفة عامة كانتهاء الدور أو تأجيله.

واستند رفعته إلى ما ورد فى كتاب اسمن جزء ثان صفحة 163 وأوضح أنَّ المجالس لم تعطل فى فرنسا إبان الحرب العالمية.

وفى جلسة اللجنة فى 21 أغسطس سنة 1922 طلب رفعة ماهر باشا أن يضاف إلى المادة نص يحول دون الاعتداء على الحياة النيابية وتعطيل البرلمان والنص هو «ولا يتعطل لذلك انعقاد البرلمان».

وبجلسة 3 أكتوبر سنة 1922 وضعت اللجنة النص النهائى على هذا الوجه.

«وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان».

والخلاصة أنَّ الحكم العرفى لا يجيز بأى حال من الأحوال تعطيل الحياة البرلمانية لفترة طالت أو قصرت.. والحكم الوارد فى المادة 89 من الدستور واجب الاحترام والنفاذ.

أنا لا أريد أن أعرض لمبررات استمرار الحكم العرفى إنما أقرر أنه على فرض وجودها فليس للحكم العرفى سلطان على الحياة النيابية، فهى يجب أن تستمر ويجب أن تجرى الانتخابات فى موعدها المحدد فى المادة 89 من الدستور إذا ما حلَّ مجلس النواب وكل تصرف يخالف ذلك يكون مخالفًا للدستور واعتداء صريحًا عليه مهما اختلق له من معاذير.

وإننى فى هذا قد احتكمت إلى النصوص والأعمال التحضيرية وانتهى بأن أحتكم إلى ذمة دولة رئيس الوزراء وضميره.

والله يهدينا إلى سواء السبيل.

تصرف دستورى ولكن ...

من حق دولة رئيس الوزراء علينا أن نسجل له هذه الخطوة الدستورية التى خطاها، فهو قد حدد فى الأمر الصادر بحل مجلس النواب موعد الانتخابات وموعد انعقاد المجلس الجديد، فسجل لدولة رئيس الوزراء هذا الموقف ونعترف له بهذا الفضل والفضل يعرفه ذووه ونسجل لمجلس نوابنا المنحل ولسعادة رئيسه العظيم عبدالسلام فهمى جمعة باشا ولكل من عاونوه كل تقدير وإعجاب وليس المجال مجال سرد لأعمال ذلك المجلس العتيد فإنَّ هذا أمر يطول شرحه.

ويكفى هذا المجلس فخرًا واعتزازًا أنَّ التاريخ سيضع اسمه فى قائمة شرف خاصة لا تشاركه فيها مجالس سابقة ولا لاحقة، إذ هو المجلس الذى ألغى معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان وجعل لقب جلالة ملك مصر «ملك مصر والسودان» ومنذ يوم 8 أكتوبر الماضى، وهذا اللقب الكريم قد أصبح ديباجة للقوانين والمراسيم والأوامر وأحكام المحاكم على اختلاف أنواعها.

ولقد كنا نرجو دولة رئيس الوزراء أن يسارع إلى رفع الحكم العرفى عن كاهل البلاد حتى تجرى الانتخابات فى جوٍ من الحرية واليسر. ودولة رئيس الوزراء يدرك بفطنته كما أدرك الشعب بالإلهام أنَّ حوادث يوم 26 يناير الماضى لم تكن وليدة شهوةٍ جامحةٍ من شعبٍ مجنونٍ. وإذا كانت هناك عوامل قد عاونت على اشتعال الفتنة فى ذلك اليوم فإنَّ المدبر لهذه الجرائم عرف كيف يوجهها نحو ذلك الشر المستطير. والذى لا مرية فيه هو تصرف سليم لا غبار عليه. ونحن أى الشعب فى مجموعه شعب يقظ يدرك ما ينفعه وما يضره.

ولكنَّ دولة رئيس الوزراء فاجأ البلاد بمد سريان مرسوم الحكم العرفى، فبعد

أن كان محددًا بشهرين ينتهيان غدًا (26 مارس سنة 1952) إذا بدولته يستصدر مرسومًا باستمرار الحكم العرفى غير محددٍ بمدة. ولعلَّ هذه هى الحكمة فى حل مجلس النواب قبل أن ينتهى شهر التأجيل بثمانية أيام. حكمة لم تخف علينا ولكننا تعمدنا ألا نشير إليها.

وإذا كنا قد اغتبطنا بسلوك الوزارة المسلك الدستورى الوحيد بعد أن قررت حل مجلس النواب فإننا نطالب دولة رئيس الوزراء ونرجوه أن يحكم دولة رئيس الوزراء ونرجوه أن يحكم ذمته وضميره مرة ومرة فيما إذا وجد اتجاه يرمى إلى المساس بمجلس الشيوخ لأنَّ أى مساس به يقع مخالفًا للدستور حتى، ولقد سبق لى أن شرحت ذلك بما لا مزيد عليه لقراء البلاغ فى الأسبوع الماضى. وإننى شخصيًا لا أتصور أن يقدم دولته على شىء من ذلك إرضاء لأحزاب الأقلية وشفاء لأحقادها. ودولته إذا ما التزم حدود الدستور فى شأن مجلس الشيوخ كما فعل اليوم فى شأن مجلس النواب فإنَّه سينتهى يقينًا إلى أنَّ المساس بمجلس الشيوخ حدث خطير مخالف للدستور مخالفة صارخة.

والآن انتقل إلى شأن ثالث أتوجه فيه بالرجاء مع التحذير لدولة رئيس الوزراء وهو قضية الوطن وأهداف البلاد القومية وموقف الإنجليز منا ولهجة صفحهم الدالة على الروح الاستعمارية والرغبة الملحة فى المماطلة والتسويف وخلق تعللات لاستمرار احتلال البلاد.

على أنَّ مصر لن تيأس ولعلَّ من نعم الله على هذا الجيل أن يكون جيل المجاهدين لخلاص الوطن فسيجل له التاريخ صفحة مجد لا تمحى.

وختامًا فإننا نهيب بدولة رئيس الوزراء مرة أخرى أن يتم خطوته التى خطاها اليوم برفع الحكم العرفى لتتحقق للانتخابات حريتها، وأن يتحزر من اتخاذ أى إجراء نحو المجلس التشريعى الأعلى وأن يحذر مماطلة الإنجليز فهم دهاة ماكرون.

لا ترسلوا فى جو الانتخاب سحبًا

لما وجدت أنَّ بعض الصحف والمجلات رددت فى الأيام الأخيرة أحاديث عن طلبات أو رغبات أبدتها أحزاب القلة تدور حول تعديل الدوائر ومد مدة الترشيح تأجيل موعد الانتخاب وفتح الجداول للقيد أحسست أنَّ الواجب يقتضى أن أبصر قراء البلاغ فأبين لهم وللناس كافة أنَّ هذه الرغبات أو الطلبات لو صحت فهى فى تفصيلها ومجموعها غير دستورية لا تتمشى مع الدستور ولا يقرها قانون الانتخاب.

وبينما أنا أعد كلمة الأمس التى نشرتها البلاغ تحت عنوان «كلام لا وزن له» أو على الأصح بعد أن أعددتها فعلًا أطلعت على تصريحات معالى وزير الدولة التى أعلن فيها أنَّ شيئًا من هذا لم يقدم للوزارة، كما نفى معاليه فى صراحة كل ما شاع عن تأجيل موعد الانتخابات نفسها. ولقد استندت إلى ذلك فى كلمتى السابقة.

لكن جريدة «الزمان» أعلنت مساء أمس وتحت عناوين بارزة وفى إطار فى صفحتها الأولى بالمداد الأحمر أنَّ «بعض الأحزاب تطالب بتعديل الدوائر وإطالة مدة فتح باب الترشيح».

ومن عجب أن يؤكد مندوب الزمان السياسى أنَّ تحرياته قد دلته على أنَّ لكل مسألة من هذه المسائل نصيبًا من الصحة وأنَّ كثيرًا منها محل دراسة فى الوقت الحاضر والواقع أنَّ الإنسان ليحار بين هذا التأكيد وبين تصريحات وزير الدولة. ولا مناص من الأخذ بكلام الوزير، فهو تصريح رسمى من شخص مسئول.

ولم يكتف حضرة مندوب الزمان بالإجمال، بل إنَّه أسهب وأفاض وجعل لكل

مسألة عنوانها الخاص، فتأجيل موعد الانتخابات أعد له بابًا وعنوانًا، وهكذا فعل فى شأن مد أجل فتح باب الترشيح وتعديل الدوائر وفتح باب القيد. وعلق على كل مسألة بما عنَّ له أو قال إنه وصل إلى علمه.

لقد حمدنا لدولة رئيس الوزراء ولا نزال نحمد له هذا التصرف الدستورى السليم حيث التزم ما نصت عليه المادة (89) من الدستور، فإنَّه عندما استصدر المرسوم بحل مجلس النواب - والحل حق لرئيس الدولة الأعلى وفقًا لنص المادة 38 من الدستور - حدد موعد الانتخابات وحدد موعد اجتماع المجلس الجديد ولم يتجاوز الفترة التى جعلها الدستور فرضًا لزامًا. فترة أقصاها سبعون يومًا يجتمع بعدها المجلس الجديد تبدأ من يوم حل المجلس السابق.

حمدنا لدولة رئيس الوزراء هذا التصرف واستبشرنا به خيرًا، لأنَّ الرجل الذى يحترم الدستور ويلتزم حدوده لا يمكن أن يسمح بأن يعبث بالانتخابات تحت سمعه وبصره.

ففيم هذه الأناشيد تنشد ويتردد صداها. تعديل الدوائر. مد فترة الترشيح. فتح باب القيد. تأجيل موعد الانتخابات؟

ماذا تريد الجرائد والمجلات التى تضرب على هذه النغمة؟ وماذا تبغى من وراءها؟

إذا كان الدستور صريحًا فى أنَّه يجب أن يشتمل الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين في ميعادٍ لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب فكيف يسمح بمجرد الكلام عن تأجيل الانتخابات.

وإذا كان قانون الانتخابات قد حدد فى المادة (27) منه لتقديم طلبات الترشيح عشرة أيام من يوم نشر مرسوم دعوة الناخبين وهو قد نشر يوم 24 مارس الماضى فكيف يتحدث المتحدثون عن مد فترة الترشيح؟

وإذا كانت للقيد فى جداول الانتخاب إجراءات ومواعيد حددتها المواد من 7 – 19 من قانون الانتخاب فكيف تبدى الرغبة فى فتح باب القيد الآن ونحن لسنا فى شهر ديسمبر الذى جعل موعدًا لذلك؟

والكلام عن تعديل الدوائر كيف يستساغ وكيف يمكن أن يكون وقد أجمعت البلاد الدستورية على أنَّ تعديل الدوائر بعد حل المجلس عمل غير دستورى فى ذاته؟

إنَّ هذه الرغبات أو الطلبات التى تحدَّث عنها حضرة مندوب الزمان ما هى إلا رغبات أحزاب القلة التى شعرت بالخطر يتهددها.

إنَّ أحزاب القلة فى ضيق لا ضيق بعده، لأنها على يقين من مصيرها المحتوم فيما أو جرت الانتخابات حرة أنها لا تعيش ولا تستطيع أن تعيش فى جو دستورى سليم لأنها قضت حياتها في الحكم على أنقاض المبادئ الدستورية وفى ظل حطامها. إنها تريد دستورًا وقانون انتخاب من نوعٍ خاصٍ.. يستعان لتزييف الانتخابات وتزويرها.

إن الدستور الذى أحترمه دولة رئيس الوزراء لا ينفعهم، ولهذا يريدون أن يحملوا دولته على المركب الخشن، وهو لن يحمل عليه.

إنَّ فى قبول طلباتهم المساس كل المساس بالدستور وقانون الانتخاب. وفيه أيضًا التأثير البالغ فى حرية المعركة، لأنَّ الناس سيفهمون أنَّ هذه الأحزاب مدللة تطلب فتجاب وتأمر فتطاع ولو كان فى طلباتها وأوامره امتهان للدستور وعبث بالقوانين.

إنهم يريدون هذا المعنى لاستغلاله عند العامة.

ما لهم يتوجسون خيفة من المعركة فليقدموا كما أقدم غيرهم دون تلكؤ وتعلل..

إنَّ الساعة رهيبة والوقت وقت جد ومصير البلاد معلق فى ميزان القدر.

هذه هى الكلمة التى أعددتها ليلة الأمس بناء على طلب الكثيرين من الأصدقاء ردًا على ما نشرته جريدة الزمان.

وقد فوجئ الناس اليوم بما نشرته جرائد الصباح من أنَّ مجلس الدولة أعد مرسومًا بتعديل المادة 27 من قانون الانتخاب (لا من الدستور كما ذكر خطأ) وذلك لمد مدة الترشيح عشرة أيام أخرى وأنَّ الأمر سيعرض على مجلس الوزراء اليوم.

وإننى لأهيب بدولة رئيس الوزراء أن يقف دون هذه الخطوة لما فيها من المعنى الأدبى الخطير، فالإقدام على تعديل قانون الانتخاب الآن خطير، لأنَّ الناس لن يفهموا إلا أنَّ هذا قد وضع إرضاء لأحزاب القلة، وهذا يرسل سحابة فى جو الانتخابات تشعر الناس بأنَّ هذه الأحزاب مدللة وأنها تجاب إلى طلباتها مع ما فيها من إحراج للقوانين. يقال إنَّ أحزاب القلة لم تجد متسعًا من الوقت لإعداد قوائم الترشيح فى الوقت الذى استطاعت الهيئة الممثلة لأغلبية البلاد إعداد قائمتها عن جميع دوائر القطر.

إننى أهيب بدولة رئيس الوزراء وأحتكم إلي ضميره وحده وهو ليس بحاجةٍ إلي الرجوع إلى رأى أى كان.

إنَّ أحزاب القلة تحاول إفساد الجو لمصلحتها، ومن ذلك أنَّها تعلن فى صحفها أنَّ قوائمها لا تنشر إلا بعد الفراغ من الحركة الإدارية، وهذا أيضًا له أخطر المعانى لأنَّ فيه تفهيمًا لرجال الإدارة فى طول البلاد وعرضها أنَّ لأحزاب القلة اليد الطولى.

إنَّ دولة رئيس الوزراء قد التزم إلي هذه الساعة الحدود الدستورية وإننى لا أزال أعتقد من كل قلبى أنه سيبقى حريصًا كل الحرص على أن تكون الإجراءات الحكومية بعيدة عن إرضاء شهوات الأحزاب أيًا كانت قلة أو كثرة.

ورجائى الأخير إلى دولة رئيس الوزراء هو أن يسير فى طريقه الدستورى والدستورى وحده ولا يلتفت لهذا العبث.

ليس للحكومة هيمنة على البرلمان

عندما صدر فى 8 نوفمبر سنة 1944 المرسوم بقانون رقم 148 لسنة 1944 بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات الاستثنائية التى تمت فى المدة ما بين 6 فبراير سنة 1942 و8 أكتوبر سنة 1944 ونص فيه على تطبيقه علي موظفى البرلمان بمثل النص الوارد بالمرسوم الصادر اليوم بإبطال الاستثناءات من يوم 8 أكتوبر سنة 1944 رأى حضرة صاحب السعادة على زكى العرابى باشا رئيس مجلس الشيوخ أن يدعو مكتب المجلس للاجتماع للنظر فى الأمر فانعقد مكتب المجلس فى يومى 13 و21 نوفمبر سنة 1944.

وقد كنت وقتئذ سكرتيرًا عامًا للمجلس، وأذكر جيدًا أنَّ هيئة المكتب عند بحث هذا الموضوع صرفت النظر مبدئيًا عما إذا كان ذلك المرسوم بقانون قد توافرت فيه شروط المادة 41 من الدستور، إذ تركت هذا الأمر للبرلمان يبدى فيه كلمته.

ثم عرضت هيئة المكتب لما تعرض له المرسوم من إبطال قرارات مكتبى المجلسين فى شئون موظفيهما، وقررت استنادًا إلى المادة 119 من الدستور التى نصها «يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينًا فيها طريقة السير فى تأدية أعماله» واستنادًا إلى ما تضمنته أحكام اللائحة فى المواد 79 إلى 86 وعلى ما ورد فى المادتين 72 و73 من أنَّ المجلس مستقل بميزانيته وحساباته وأنَّ ميزانيته تدرج رقمًا واحدًا فى ميزانية الدولة وأنَّ حسابات المجلس ومصروفاته لا تدخل تحت رقابة ديوان المحاسبة.

لهذا كله انتهت هيئة المكتب إلى أنَّ سلطة المجلس فيما يتصل بميزانيته وشئون موظفيه إنما هى سلطة مطلقة استمدها من الدستور نفسه واستقرت عليها التقاليد منذ صدوره وأنه لا يجوز التعرض لها بقانون عادى خصوصًا إذا كان هذا القانون قد صدر بناء على طلب الحكومة وحدها وفى غيبة البرلمان.

وذكرت هيئة المكتب فيما ذكرته أنَّ الحكومة باستصدارها ذلك المرسوم بقانون والنص فيه على سريانه على موظفى مجلس البرلمان تكون قد اعتبرت المجلسين ضمن مصالح الحكومة التابعة للسلطة التنفيذية، وفى هذا اعتداء على استقلالهما وسلطتيهما المستمدة من الدستور.

ورأى سعادة رئيس المجلس أن يتفاهم مع دولة رئيس الحكومة المغفور له أحمد ماهر باشا، وقد تبادلا وجهات النظر فعلًا ووعد رحمه الله يومئذ بأن يعمل على أن يتقابل الوزراء المخالفون لهذا الرأى فى وزارته بسعادة رئيس المجلس الموقر ولعلَّ الذاكرة لا تكون قد خانتنى إذا قلت إنَّ مقابلة تمت بعد ذلك بين سعادة الرئيس ووزير المالية إذ ذاك لكنها انتهت إلى إصرار كل منهما على رأيه.

وبعد أن عرض سعادة الرئيس كل هذا على هيئة المكتب أصدرت قرارها بالإجماع بالتمسك برأيها من استقلال المجلس.

لكن وزير المالية تدخل لدى بنك مصر ومنعه من قبول شيكات صادرة من مجلس الشيوخ إلي البنك وفروعه إلا فى حدود مبلغ معين مستبعدًا ما دونه من المبالغ التى كانت من حق الموظفين. فلم يسع سعادة رئيس المجلس بالنيابة المغفور له سليمان السيد سليمان باشا، إلا أن يسلم بالأمر الواقع من إبقاء الفروق المستحقة معلقة حتى يقول البرلمان كلمته فى صدر المرسوم المشار إليه.

ثم تغيرت الظروف وتولى رئاسة المجلس حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، وتغيرت هيئة المكتب كلها وعقد سعادته اجتماعًا

للمكتب فى يوم 26 فبراير سنة 1945 فاعترضت الهيئة الجديدة الموضوع من جميع نواحيه وانتهت إلي إقرار وجهة نظر المكتب السابق.

هذا من ناحية الوضع الدستورى وهو الذى يعنينا كل العناية.

على أنَّ هيئة المكتب لما بحثت مسائل الموظفين من ناحية الموضوع فى ذاته وجدت أنَّ أغلب ما حدث من ترقياتٍ وعلاواتٍ كان فى حدود القوانين فأقرته جميعه وأبقت للموظفين درجاتهم وأقدمياتهم من تاريخ الحصول عليها وأمرت بصرف مرتباتهم كاملة وصرف الفروق التى سبق أن منع صرفها، وبالنسبة لقلة من صغار الموظفين لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين أرجأت الأمر إلى حين بت البرلمان فى شأن المرسوم بقانون، فلما طالت المدة واستطالت دون أن يبدى البرلمان كلمته فى شأن ذلك المرسوم قررت هيئة المكتب تسوية حالة تلك القلة من الموظفين الذين كانت قد علقت بعض المسائل بالنسبة لهم.

والآن تعود الحكومة الحالية لنفس الطريقة التى سلكتها وزارة سنة 1944 وتتبع نفس الأسلوب، فتتعدى الحدود الدستورية وتدخل موظفى البرلمان فى عداد موظفى السلطة التنفيذية وهم موظفون لدى سلطة أخرى غيرها مستقلة عنها هى السلطة التشريعية. ذلك الاستقلال الذى لا شك فيه والذى لن يفرط فيه البرلمان مهما كان لونه ومهما تغيرت الأحزاب فيه.

والحكومة فى سبيل تأييد حجتها تستند إلى تقرير وضعته لجنة الشئون الدستورية فى يوم 10 مايو سنة 1950 مع أنَّ التقرير لم يبحث أمام المجلس ولم يناقش فيه بل رد إلى اللجنة لأنَّه جاء خاليًا من بيان عن وجهة نظر الأقلية. وفى هذا مخالفة لحكم اللائحة الداخلية، لهذا السبب رد التقرير ولم يعد من اللجنة إلى المجلس إلى يومنا هذا.

ولعلَّ الحكومة لا تجهل أنَّ لجنة الشئون الدستورية بعينها كان قد سبق لها أن

قدمت فى 14 مارس سنة 1950 تقريرًا عن هـذا الموضـوع انتهـى صـراحة إلى أنَّ شروط المادة 41 من الدستور غير متـوافرة فى المرسـوم الصـادر فى سـنة 1944. وكان رأى اللجنة بالأغلبية فلما عرض عـلى المجلـس فى 21 مـارس سـنة 1950 أعيد إلى اللجنة بناء على طلب رئيسها دون مناقشـة، كـذلك والسـبب الـذى حـدا بالرئيس إلى ذلك هو تعارض رأى اللجنة فى تقريرها.

ترى ما هو السر فى أن تشير الحكومة إلى تقرير دون آخر وكلاهمـا وإن اختلـف فى نتيجته مع الآخر، فـإنَّ المجلـس لم يناقشـه ولم يبـت فيـه بـل أعـاده إلى اللجنـة وكلاهما من هذه الناحية لا يعتبر قائمًا ولا يصح الاستناد إليه.

إنَّ هذا لنوع من تصيد المبررات لا من البحـث الـدقيق عـن الحجـج والأدلـة الدستورية المقبولة التى يستسيغها رجال الفقه الدستورى.

كما أنَّ الاستناد إلى إقرار مجلـس النـواب لمرسـوم 1944 لا يغيـر شـيئًا، لأنَّ مرسومًا يبقى سبع سنوات فى المجلس دون أن يبدى المجلس رأيه فيه ثـم ينتهـى أخيرًا إلى عدم الاعتراض عليه بعد أن زالت كل آثـاره بتطـور حـالات المـوظفين وحصولهم مع الـزمن عـلى ترقيـات وترقيـات ممـا قضـى عليـه قيمـة المرسـوم موضوعيًا – لا يجوز أن يفسر إلا بأنه إجراء قصد به الفراغ من موضوع ظل مهملًا سنين طويلة.

وأود أن أوضح أمرًا له أهميته فأرجو ألا يفهم أحد إننى أريـد أن يكـون موظفـو البرلمان ممتازين على باقى مـوظفى الدولـة. إننـى لا أقصـد إلى شـىء مـن ذلـك خصوصًا وأنا بطبعى أكره الاستثناءات، وقد حاربتها طوال مدة خـدمتى ممـا جـر عليها كراهية الكثيرين من الموظفين.

إنما أقصد إلي أمرٍ آخر أهم من ذلك وهو إبعاد يد السلطة التنفيذية على التدخل فى أعمال السلطة التشـريعية، هـذه السـلطة التـى نصـت لوائحهـا عـلى أن يعامـل

موظفوها معاملة موظفى الحكومة، وقد درجت على هذا مختارة فلا يجوز لأحد أن يفرض عليها شيئًا أو يرسم لها طريقًا، بل يجب أن يترك لها استقلالها، وهى ولا شك متخذة مما تعامل به الحكومة موظفيها مثالًا لها، أما إلزامها بأن تفعل فأمر تأباه النظم الدستورية يقينًا.

وغدًا عندما يجتمع البرلمان سترى الحكومة أنها لا تستطيع أن ترغمه على قبول أى تشريع يمس استقلاله فى شئونه الداخلية جميعها.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.

حكم الدستور واضح

نشر لى البلاغ يوم السبت الماضى كلمة بيَّنت فيها أنَّ تأجيل الانتخابات أمر مخالف للدستور فى صريح نصوصه، وقد توسلت فيها إلي دولة رئيس الوزراء ألا يقدم على هذه الخطوة وظهرت هذه الكلمة فى الوقت نفسه الذى قرر فيه مجلس الوزراء استصدار مرسوم التأجيل. وفي اليوم التالى ساءنى أمران: أولهما أنَّ بحثًا كنت قد أعددته لم أمكن من نشره فاعتذرت لحضرات قراء البلاغ. وثانى الأمرين هو ما نشر بجريدة الأهرام فى اليوم نفسه عن كبير مسئول لم يواجه رأيى من الناحية الدستورية بالذات، بل ارتضى أن يسمى غيرتى «ورعًا كاذبًا» وزاد بقوله إنه يفهم أن ينصرف التباكى على الدستور إلي ما عداه من مصالح البلاد العليا ومن نزاهة الحكم ومن سائر الفضائل التى حرص عليها الدستور وترمى إليها الحياة النيابية الصحيحة.

وكل ما أستطيع أن أقوله للكبير المسئول هو أنَّ الاتهام بالورع الكاذب اتهام صريح بالنفاق، فسامحه الله وعفا عنه.

ولهذين السببين تركت الكلام فى هذا الموضوع حتى تهدأ الأعصاب ولا أتعرض لأى اتهامٍ أو أسمع مثل هذا الكلام.

وبالأمس ظهرت الأهرام وبها كلمة قيمة لصديقى الدكتور السيد صبرى بك أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ذهب فيها إلى كثيرٍ مما ذهبت إليه. وأحمد الله له، لأنَّ استقلاله عن الحزبية لم يعرضه لما تعرضت له، فلا منع كلامه ولا شرع فى اتهامه.

وأنا وصديقى الدكتور السيد صبرى بك قد التقينا تمامًا عند نقط جوهرية أساسية، واختلفنا فى شأنٍ آخر، سأعرض له بعد بيان ما اتفقنا عليه.

قال صديقى الدكتور صبري بك ما نصه:

«وتصرف الوزارة على هذا الوضع جاء بلا جدال مخالفًا لحكم المادة 89 من الدستور التى تقرر دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعادٍ لا يتجاوز شهرين من الأمر الصادر بحل المجلس واجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب.

فهل تكفى دعوى تسرب الخلل إلى جداول الانتخاب من ناحية وفساد نظامنا الانتخابى من ناحية أخرى، لتبرير هذا التصرف؟ وهل تتسع المادة 41 من الدستور لإصدار مرسوم بقانون لوقف الانتخاب؟

أما دعوى تسرب الخلل إلى جداول الانتخاب فلا نراها تنهض حجة لاتخاذ إجراء مخالف لأحكام الدستور، ولا سيما والخلل ناشئ فى جملته عن إهمالٍ صادرٍ من الناخبين أنفسهم».

إذن التقينا عند نقطتين مهمتين: الأولى أنَّ تأجيل إجراء الانتخابات مخالف لنص المادة 89 من الدستور، وقد اكتفى الدكتور بالاستناد إلي تلك المادة. أما أنا فى بحوثى التى نشرت فإننى لم أقف عند هذا النص وحده، بل استندت إلي الفقرة الثانية من المادة 155 من الدستور، وإلى الروح التى أملت المادتين 114 و115 منه، وأكدت فى وضوح أنَّ تعطيل الحياة النيابية إجراء حرَّمه الدستور تحريمًا لا تجيزه علة من العلل ولا سبب من الأسباب مهما بلغت قوة العلة أو السبب.

وحضرة الدكتور صبرى بك قد قضى على إحدى العلل وهى فتح جداول القيد وقال صراحة إنها لا تنهض حجة لاتخاذ إجراء مخالف لأحكام الدستور، خصوصًا والخلل ناشئ عن إهمال الناخبين أنفسهم، فهو بهذا الاعتراف قد محا شطرًا من مذكرة الوزارة التى اتخذت منها مذكرة تفسيرية للمرسوم المشار إليه.

وإذن لم يكن كلامى عبثًا، ولا كان تباكيًا على الدستور، ولا كنت كاذب الورع.

على أننى أخالف صديقى الدكتور صبرى بك بعد ذلك فيما ذهب إليه من أن دعوى فساد النظام الانتخابى، وإن كانت صحيحة فى نظره، وأنه لمسها من قديم وتناولها بالبحث والشرح منذ عام 1938، حتى انتهى إلى أنَّ قواعد الانتخاب الحالى لا تؤدى إلى تمثيل الأمة تمثيلًا صحيحًا ولا إلى إيجاد هيئة مجردة تعمل للصالح العام، وأنَّ تلك العيوب قد تضخمت حتى أفسدت حياتنا النيابية وأدَّت إلى انحرافٍ واضحٍ فى تصرفات طبقة الحكام. وأنَّ الأحزاب قد أهملت الإصلاح مع إيمانها بتلك العيوب.

ليس شىء من ذلك يبرر ما انساق حضرته إلى تقريره انسياقًا وهو قوله «ومن الطبيعى وقد وقفت جميع هذه الأحزاب فى وجه الإصلاح المنشود أن نقر كل من يعمل على تحقيقه مهما كانت الوسيلة التى يلجأ إليها حتى لا تؤدى تصرفات طبقة الحكام إلى أن يفقد الشعب ثقته لا بالحكام فحسب بل بالنظم الديمقراطية ذاتها».

إننى لأشعر بالحرج الذى وقع فيه صديقى الدكتور أمام نفسه وأمام نصوص الدستور، فهو هنا قد دخل فى صميم السياسة، والسياسة وحدها، وخرج عن النطاق الدستورى، وبدأ يبرر التصرف دون أن يجد لنفسه سندًا من الدستور، وإلا فكيف يقول وهو عالم من علمائنا الذين نفخر بهم أنَّ على الأحزاب أن تقر من يعمل مهما كانت الوسيلة التى يلجأ إليها.

كيف يجوز لصديقى وحدود البحث هى الفقه الدستورى أن يبرر الالتجاء إلى أية وسيلة؟ إنه كاد يقول ولو كانت الوسيلة غير دستورية. إنه قالها بين السطور وهى ظاهرة واضحة لكل من يدرك الكلام ويفهم ما بين السطور.

لقد قرر حضرة الدكتور صبرى بك أنه تناول عيوب قانون الانتخاب بالبحث منذ سنة 1938، وأنَّه اتصل بالأحزاب لإقناعها، وأود أن ألفت نظره إلى أنَّ أحزاب القلة التى تجأر بالشكوى الآن من قانون الانتخاب ظلت ومقاليد الحكم

فى يدها حوالى عشر سنوات منذ ذلك التاريخ، أما الوفد فلم تتجاوز مدة حكمه خمس سنوات على فترتين.. فلم لم تعدل أحزاب القلة قانون الانتخاب إبَّان توليها الحكم؟ ولم لم تتقدم باقتراحات بالتعديل، وهى فى المعارضة؟ وما هو السر فى أنَّ تلك العيوب لم تظهر إلا اليوم، فتتخذ ذريعة للإجراء الأخير الذى سلم صديقى بأنه وقع مخالفًا للدستور!

يقول البعض: وماذا كان يفعل دولة رئيس الوزراء وأمامه قانون انتخاب هو مؤمن بفساده، وهناك أحزاب موالية له تنادى -لسببٍ أو لآخر- بأنها تريد الآن معالجة هذا الفساد.

فأجيب عن هذا السؤال بأنه كان واجبًا على دولة رئيس الوزراء أن يبحث عن وسيلة دستورية سليمة لتحقيق غرضه، أما أنا فلست مكلفًا بأن أبحث لأحدٍ عن حلٍ، ولا يمكن التسليم عقلًا بأنَّ الحل عسير مع احترام الدستور.

ولو أريد جديًا تعديل قانون الانتخاب، وعيوبه إن صحت فهى محدودة فإن من الميسور يقينًا أن يتم ذلك فى مدى أسبوع أو أسبوعين. أما إذا أردنا أن ندخل فى نظريات لا طائل تحتها، كالمفاضلة بين الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة، أو عدم تحديدهم، وجعل التصويت إجباريًا أو اختياريًا ومنح النساء حق التصويت أو حرمانهن منه، وأن نؤلف لجانًا لهذا الغرض، ونتلمس بحوثًا فقهية من هنا ومن هناك، فلن ننتهى لا فى سنة ولا فى سنوات.

وفى أى بلدٍ من بلاد العالم تعطل الحياة النيابية التماسًا لتعديل قانون الانتخاب، إنَّ هذا لا يقع فى بلد يحترم فيها الدستور الاحترام الواجب له.

إنَّ دولة رئيس الوزراء كان قد استصدر مرسومًا بحل مجلس النواب ودعا الناخبين ليوم 18 مايو سنة 1952 وحدد للمجلس الجديد يوم 31 مايو سنة 1952 فكان فى مقدوره أن يعد قانون الانتخاب الجديد فى تلك الفترة ثم يعرضه على المجلس الجديد كمرسوم بمشروع قانون فإما أقره وإما عدله وإما رفضه، ومما لا شك فيه أنَّ المجلس ما كان يمكن أن يقف جامدًا أمام التعديلات إذا ظهر

أنها فى محلها لكن الالتجاء إلى هذه الطريقة المنافية للدستور أمر غير مقبول مهما كانت الأسباب التى اتخذت ذريعة لتبرير هذا الإجراء.

ولقد أطال حضرة الدكتور السيد صبرى بك فى الكلام عن عدم انطباق المادة 41 من الدستور فى حالة حل مجلس النواب إذا وجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وأننى أقره على هذا الرأى وعلى أنها «الضرورة» وحدها لا نص المادة 41، ولكن شرط ذلك كله، سواء أكان إخضاع الإجراء إلى المادة 41 من الدستور فيما تنطبق عليه المادة وسواء أكانت هى «الضرورة» كما فى حالة الحل، شرط ذلك كله أن يكون الإجراء غير مخالف للدستور. فحالة الضرورة قياس على المادة المشار إليها وهى حتمًا تخضع لشروطها وبهذا أخذ البرلمان أخيرًا فى شأن المراسيم التى صدرت بعد حل مجلس النواب فى أواخر عام 1949، ولكنه اشترط أن يصحح وضعها بمرسوم بمشروع قانون تقدم به للبرلمان عند انعقاده.

إذن يجب أن يكون الإجراء متفقًا وأحكام الدستور فلا يمكن أن تبرر الضرورة أى إجراء لذاته، وأود أن أضرب لصديقى الدكتور مثلًا هو أننا لو فرضنا أنَّ الحكم العرفى غير قائم فهل تجيز الضرورة للحكومة مهما بلغت أن تقيد الحرية الشخصية بمرسوم بمد حل مجلس النواب والحرية الشخصية مكفولة بالمادة 4 من الدستور. أظن أنَّ الأمر واضح.

ولقد يقول البعض كما قال المسئول الكبير فى الأهرام يوم الأحد الماضى «إنَّ الإجراء مقصور على تعديل قانون الانتخاب».

وهذا كلام عجيب، فهل لا يكون المساس بالدستور واضحًا إلا إذا تناول مادة أو مواد منه مباشرة وبالذات؟ إنَّ هذا لتفسير عجيب للأمور. إنَّ وقف عمليات الانتخاب يحول دون إجراء الانتخابات نفسها، والحيلولة دون إجراء الانتخابات تمنع البرلمان من الانعقاد، ومنع البرلمان من الاجتماع تعطيل للحياة النيابية، والحياة النيابية لا يجوز -بل يحرم تعطيلها- كما قلنا وكررنا وأكدنا مائة مرة ومرة

إلا فى أحوال ثلاثة وهى:

1- العطلة البرلمانية - مادة (96) من الدستور.

2- شهر التأجيل ولا يتكرر فى الدور الواحد - مادة (39) من الدستور.

3- سبعون يومًا بين حل المجلس القديم وانعقاد المجلس الجديد - المادة (89) من الدستور.

وفيما عدا ذلك أرجو أن يدلنى الفقهاء على نصٍ يجيز ما وقع وما نحن فيه اليوم.

وإننى لمنتظر وسيطول انتظارى، وفى هذا الكفاية، والله يهدينا سواء السبيل.

فى مجلس الشيوخ

كتب مندوب «المصرى» فى مجلس الشيوخ يقول:

شهد جلسة الأمس عدد كبير من حضرات الشيوخ المحترمين. وحرص الوزراء السابقون جميعًا على حضور الجلسة، واتخذ بعضهم مكانه فى مقاعد اليسار وجلس الباقون خلف مقاعد الوزراء.

وفى منتصف الساعة السادسة حضر معالى إبراهيم عبدالوهاب بك وزير الدولة ومعالى صليب سامى باشا وزير المواصلات وجلسا فى مقاعد الوزراء ثم حضر بعد ذلك الوزيران الجديدان عبدالجليل العمرى بك وزهير جرانة بك، وفى الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين دخل إلى القاعة سعادة رئيس المجلس وأعلن افتتاح الجلسة.

واستهل المجلس أعماله بأن تلا سعادة الرئيس نص البرقيتين المتبادلتين بين سعادته وبين رئيس مجلس اللوردات البريطانى فى التعزية فى وفاة الملك جورج السادس (وقد أشرنا إليهما فى غير هذا المكان).

شيخان جديدان

ثم تلى بعد ذلك كتاب من وزارة الداخلية بانتخاب الشيخين المحترمين خليل الجزار بك عن دائرة تلا ومحمد علام عبدالعال عن دائرة البدارى وأقسم الشيخان اليمين الدستورية وصفق لهما الأعضاء.

الرسائل

وتلا الأستاذ «الشاعر» الرسائل الواردة إلى المجلس ومن بينها رسالة باسترداد مشروع الأزهر، ومراسيم بمشروعات قوانين أحيلت مباشرة إلى اللجان.

قانون الموظفين

ولما أشير إلى قانون الموظفين قال معالى إبراهيم عبدالوهاب بك وزير الدولة، إنَّ الحكومة قدمت مرسومًا بمشروع قانون بتعديل المادة الأخيرة من قانون الموظفين يجعل تنفيذه ابتداء من أول يونيو، ولذلك نطلب نظرة على وجه الاستعجال بحيث لا يتأخر ذلك عن يوم الاثنين المقبل نظرًا لقرب موعد تنفيذ القانون، فطلب سعادة رئيس المجلس إلى أعضاء لجنة المالية الاجتماع فورًا على أن تقدم تقريرها قبل نهاية الجلس.

وفى ختام الجلسة أعلن سعادته أنه قد تلقى من مجلس النواب ما يفيد أنه قد أقر المشروع، وأن لجنة المالية بمجلس الشيوخ قررت تأجيل اجتماعها إلى الغد -اليوم- لاستكمال بعض البيانات الخاصة بهذا المشروع.

الأسئلة

ثم توجه معالى وزير الدولة إلى المنبر وأجاب عن السؤال الموجه إلى رفعة وزير الخارجية من سعادة حامد زكى باشا، عما جاء بخطاب مستر تشرشل فى مجلس الكونجرس الأمريكى من دعوته لإرسال قوات أمريكية وفرنسية وتركية إلى القنال، وما تنوى الحكومة اتباعه ردًا على هذا التحدى بقوله:

خطاب مستر تشرشل المشار إليه فى سؤال حضرة الشيخ المحترم ألقى بتاريخ 17 يناير سنة 1952 فى مجلس الكونجرس الأمريكى أى فى عهد تولى الوزارة السابقة الحكم وقد اتخذت وزارة الخارجية إذ ذاك الإجراءات اللازمة فى مثل هذه الأحوال ولم يجد جديد فى هذا الموضوع فى عهد الوزارة الحاضرة.

رد الدكتور حامد باشا

وبعد أن انتهى معاليه من تلاوة الإجابة قال سعادة الدكتور حامد زكى باشا:

سمعت هذه الإجابة، وكان بودى أن يقف المجلس على هذه الإجراءات، فكل ما سمعناه وكل ما قرأناه هو أنَّ متكلمًا بلسان الوفد المصرى فى هيئة الأمم المتحدة أعلن أنَّ مثل هذا الخطاب غير مقبول، وأنَّ الاستجابة لهذه الدعوة من شأنها الافتئات على السيادة المصرية وتوصف بأنها عمل عدائى وفى الواقع أنَّ كلام مستر تشرشل له أهمية كبرى وذلك بسبب موضوعه وبسبب المكان الذى ألقى فيه وهو يتصل اتصالًا وثيقًا بمنطقة قنال السويس التى تثير فى الوقت الحاضر أزمة فى الشرق الأوسط، وكنت أود أن أتيح بسؤالى هذا للحكومة الحاضرة فرصة التعبير عن رأيها فى هذا الموقف ولكن يظهر أنها آثرت أن تخاطبنى بلغة التاريخ.

جرائم يوم 26 يناير

وأشير بعد ذلك إلى السؤال الموجه إلى معالى وزير الداخلية من الشيخ المحترم أمين عز العرب بك عن مرتكبى الجرائم التى روعت العاصمة فى يوم 26 يناير الماضى، فقال معالى مرتضى المراغى بك:

السؤال ينصب على أمور هى موضع تحقيق النيابة العامة ولا تستطيع الوزارة أن تدلى بأى بيان عنها إلا بعد انتهاء التحقيق.

استجواب غلاء المواد الغذائية

وعرض على المجلس بعد ذلك تحديد يوم للمناقشة فى استجواب موجه إلى مع الى وزير التموين والتجارة من الشيخ المحترم عبدالسلام محمود بك عن غلاء المواد المسعرة وخاصة الأغذية والأدوية، فقال معالى عبدالجليل العمرى بك إنَّ الحكومة مستعدة لأن تودع مكتب المجلس جميع البيانات الخاصة بهذا الاستجواب، وقال المستجوب إننى أريد أن تبين لنا الحكومة أرباح التجار وأرباح الوسطاء وأرباح المنتجين حتى تروا حضراتهم أنَّ الشعب ضحية

للشركات والتجار. وانتهت المناقشة بتأجيل الاستجواب 4 أسابيع.

مناقشة السياسة الخارجية

ولما أشير إلى طلب مناقشة السياسة الخارجية بمناسبة مناقشة الجواب على خطاب العرش قال سعادة الرئيس: إننى أرى أن هذا الطلب قد سقط بسقوط الحكومة السابقة، ودارت مناقشة انتهت بأن قرر المجلس سقوط طلب المناقشة.

تقارير اللجان

وعرض المجلس بعد ذلك لتقارير لجانه فوافق عليها جميعًا عدا تقرير لجنة العدل الثانية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل ملحق القانون رقم 8 لسنة 1907 بتقدير أجور الأطباء والبياطرة ومصاريف انتقالهم في المسائل الجنائية، فقد قرر المجلس إعادته إلى اللجنة، كما قرر إعادة تقرير لجنة العدل الأولى عن اقتراح الشيخ المحترم عباس الجمل بتعديل المادة 23 من قانون العقوبات إلى اللجنة.

وانتهت الجلسة قبيل الساعة السابعة على أن يعقد المجلس جلسته المقبلة فى منتصف الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين المقبل.

اجتماع الهيئة الوفدية

52-2-12

وقال الأستاذ أمين عز العرب بك إنه ولو أنَّ المقدمات حتى الآن من جانب بريطانيا لا توحى بنتائج سارة إلا أنه يرى إعطاء الوزارة فرصة لتسير فى خطتها التى تراها لتحقيق الأهداف الوطنية.

الرئيس الجليل

استقبل حضرة صاحب المقام الرفيع الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا أمس حضرات أصحاب السعادة والعزة فؤاد سراج الدين باشا وإبراهيم فرج باشا

وأمين عز العرب بك والشيخ المحترم الأستاذ حسن يس والنائب المحترم محمد الحفنى الجندى.

وأرسل رفعته برقية لحضرة الأستاذ محمد كامل مصطفى معزيًا حضرته والأسرة فى مصابهم.

وأرسل رفعته برقية للأستاذ أحمد طه دياب مهنئًا حضرته وحرمه بمولودهما السعيد.

مناقشة استجواب محطة كهرباء شمال القاهرة

انعقد مجلس الشيوخ فى الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء أمس برئاسة سعادة على زكى العرابى باشا. وعند بدء الجلسة ألقى سعادته الكلمة الآتية:

تشرفت وحضرات أعضاء مكتب المجلس بمقابلة حضرة صاحب الجلالة اليوم ورفعنا لجلالته فروض التهنئة بميلاد حضرة صاحب السمو الملكى الأمير أحمد فؤاد ولى العهد وأطيب تمنياتنا لجلالته ولسمو الأمير بحياة طويلة سعيدة، وقد رفعت إلى جلالته نسخة من محضر الجلسة التاريخية التى عقدت يوم 19 الجارى لإبلاغ حضراتكم هذا النبأ السار وما قيل فيها من عبارات الولاء والإخلاص لجلالته والابتهاج بهذا الميلاد السعيد فتقبلها جلالته قبولًا حسنًا وأظهر امتنانه وارتياحه السامى لذلك.

وتأجل اقتراح إصدار تشريع ضريبة الجهاد أو الكفاح، ووافق المجلس على تقرير لجنة الأوقاف بتعديل المادة (14) من لائحة إجراءات وزارة الأوقاف.

ونوقش تقرير لجنة العدل عن المرسوم بمشروع قانون بتقرير حالات سلب الولاية على النفس وبعد مناقشة طويلة فى بعض مواد القانون وافق المجلس على تقرير اللجنة وأخذ الرأى بالمناداة بالأسماء على هذا المشروع وعلى مشروعات قوانين أخرى بفتح اعتمادات.

وبعد ذلك استأنف المجلس مناقشة الاستجواب الموجه من الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك إلى صاحب المعالى وزير الأشغال عن الإجراءات الخاصة بعطاءات محطة كهرباء شمال مدينة القاهرة وتكلم الشيخ المحترم أمين عز

العرب بك فى الموضوع وختم كلامه بالقول بأن هذا الاستجواب لم يقصد منه المصلحة وإنما قصد به إحراج الوزارة الوفدية ووزارة الأغلبية، وتكلم من بعده الشيخ المحترم محمود شاكر باشا، فقال إنَّ معالى وزير الأشغال لم يكن متعنتًا وإنما أخذ بآراء لجنة البحث مرات قبل الموافقة على العطاء، وتكلم مقدم الاستجواب فقال إنَّ العطاء الذى أخذ به هو العطاء الثانى لا الأول، وهنا قال معالى الوزير إنَّ حضرات المهندسين الذين قاموا بالعملية موجودون معى فى الجلسة الآن وهم مستعدون للرد والشرح عن كل ما يطلبه المستجوب، وهنا قال أحد المهندسين إنَّ الأرقام الموجودة فى الجدول نتيجة عمل اثنين وخمسين مراقبًا بحثوا عطاءات اثنتى عشرة شركة لا خمس شركات كما يقول الشيخ المحترم. وقال مهندس آخر إنَّ الشطب الذى وجد فى الجدول كان نتيجة خطأ، وبعد مناقشات طويلة بين المهندسين وبعض الشيوخ المحترمين عقب الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك مقدم الاستجواب على كل ما قيل بقوله إنَّه لم يقصد بالاستجواب خصومة الوزارة وأنه أراد مصلحة مصر.

وتقدم اقتراح بقفل باب المناقشة من عشرة من الشيوخ المحترمين انتهت بعده المناقشة وتقرر الانتقال إلى جدول الأعمال.

ورفعت الجلسة عند الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء على أن تعقد يوم الاثنين القادم.

الموافقة على قانون ولاية النفس

أعلن سعادة رئيس المجلس افتتاح الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين، واستمرت زهاء أربع ساعات، أنفق المجلس معظمها فى استكمال مناقشة استجواب محطة كهرباء شمال القاهرة..

وفى هذه الجلسة كما حدث فى الجلسات السابقة اكتظت الشرفات بحضرات موظفى وزارة الأشغال، واشترك بعض كبارهم فى المناقشة، وتولوا إيضاح كثير من المسائل الفنية.

وفى الساعة التاسعة انتهى المجلس من نظر الاستجواب بالانتقال إلى جدول الأعمال.

رفع تهانى الشيوخ لجلالة الملك

استهل سعادة الرئيس أعمال المجلس بقوله:

تشرفت وحضرات أعضاء مكتب المجلس، بمقابلة حضرة صاحب الجلالة اليوم، ورفعنا لجلالته فروض التهنئة بميلاد حضرة صاحب السمو الملكى الأمير أحمد فؤاد ولى العهد وأطيب تمنياتنا لجلالته ولسمو الأمير بحياة طويلة سعيدة. وقد رفعت إلى جلالته نسخة من محضر الجلسة التاريخية التى عقدت يوم 19 الجارى لإبلاغ حضراتكم هذا النبأ السار، وما قيل فيها من عبارات الولاء والإخلاص لجلالته والابتهاج بهذا الميلاد السعيد، فتقبلها جلالته قبولًا حسنًا وأظهر امتنانه وارتياحه السامى لذلك.

ثم تلى بعد ذلك الأمر الملكى الكريم بإطلاق لقب أمير الصعيد على صاحب

السمو الملكى الأمير أحمد فؤاد ولى عهد المملكة المصرية.

الرسائل والتقارير

وتليت بعد ذلك الرسائل الواردة إلى المجلس وتليت تقارير اللجان.

الولاية على النفس

وعرض المجلس لتقرير لجنة العدل الأولى عن المرسوم بمشروع قانون بتقرير بعض حالات سلب الولاية على النفس، فدارت مناقشات طويلة حوله اشترك فيها الشيوخ المحترمين عبدالفتاح السيد بك وإبراهيم مدكور بك وسليمان عزمى باشا والمقرر محمد العشماوى باشا وسعادة وكيل وزارة العدل. وانتهى المجلس بالموافقة على المشروع.

استجواب محطة كهرباء شمال القاهرة

وبعد ذلك عاد المجلس إلى استئناف مناقشة استجواب محطة كهرباء شمال القاهرة فتوجه الشيخ المحترم أمين عز العرب إلى المنبر، وقال: إنَّ الاستجواب هو أخطر أداة وضعها الدستور تحت يد البرلمان، وأنَّ المجلس سبق أن عدل لائحته بأن أضاف مادة جديدة تتيح لعشرة من الأعضاء طلب مناقشة الموضوعات.

وأنَّ الشيخ المحترم المستجوب يبدو غير مقتنع بالتهم التى وجهها إلى وزير الأشغال.

ثم اختتم كلامه معددًا المراحل التى مرَّ بها الاستجواب والسؤال الذى سبق عليه، وترتيب العطاء موضوع الاستجواب بالنسبة إلى العطاءات الأخرى، وانتهى من ذلك كله إلى القول بأنَّ عثمان محرم باشا يقدره جميع الفلاحين فى مصر ويعلمون أنَّه سبب إسعادهم وطلب الانتقال إلى جدول الأعمال.

محمود شاكر باشا

وقال سعادة محمود شاكر باشا إنَّ العطاءات تعرض دائمًا على لجان فنية

مكونة من المهندسين الأكفاء، وتعد هذه اللجنة تقديرًا عنها، ترفعه إلى الوزير، وقد حدث هذا فى مناقصة محطة كهرباء شمال القاهرة، فهل خالف الوزير رأى اللجنة، وإذا لم يكن قد حالفه كما هو معروف فبماذا نؤاخذه!

فريد أبو شادى بك

وتوجه الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك مقدم الاستجواب إلي المنبر، واستهل كلامه بقوله: إنَّه ما من شك أنَّ مشروع محطة كهرباء شمال القاهرة يحتاج إلى اهتمام المجلس، واهتمام المستجوب، وأننى سأناقش رد معالى الوزير دون أن أحاول الرد على ما وجهه إلى شخصى من كلمات، ثم أشار إلى حملة الصحف جميعها على معالى الوزير بشأن موضوع الاستجواب، وقال إننى غير ملزم بأن أقول للوزير من أين حصلت على الجداول ومن أين حصلت على الصور الفوتوغرافية لأوراق الوزارة ولكنى أقول له إننى حصلت عليها من دار إحدى الصحف التى اشتركت فى الحملة.

ثم اختتم المستجوب كلامه بقوله: إننى أؤكد لحضراتكم أن مصلحة مدينة القاهرة والغيرة على كهربتها هما الدافع الأول لى فى تقديم هذا الاستجواب وعفا الله عن معالى الوزير، وإننى أديت واجبى على الوجه الأكمل أدعو الله أن تثبت الأيام كذب كل ما قيل من هذا المشروع، وألا يتحقق ما أثير حوله وأن تنتهى عملية الكهرباء فى خير وفى سلام.

الانتقال إلى جدول الأعمال

ثم عرض سعادة رئيس المجلس اقتراحًا بالانتقال إلى جدول الأعمال، فوافق عليه المجلس.

وانتهت الجلسة فى منتصف الساعة التاسعة على أن تعقد فى منتصف الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين المقبل.

تأجيل نظر اقتراح باستصدار تشريع ضريبة الكفاح

بدأت جلسة مجلس الشيوخ فى تمام الساعة السادسة إلا ربعًا من مساء أمس بتلاوة الاعتذارات وطلبات الإجازة والتصديق على مضبطتى الجلستين السابقتين وتلاوة الرسائل وأجابت الحكومة على أحد الأسئلة المدرجة فى جدول الأعمال، كما وافق المجلس على تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات والعرائض التى نظرتها فى 15 يناير الحالى.

ضريبة الكفاح

وانتقل المجلس إلى تقرير لجنة المالية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالفتاح السيد بك استصدار تشريع بوضع ضريبة غير مباشرة تدعى ضريبة الجهاد أو الكفاح.

وطلب عبدالفتاح السيد بك الكلمة ولكن لتغيب عبدالسلام محمود بك مقرر اللجنة أجل نظر التقرير أسبوعًا حتى يختار مقرر جديد للجنة.

وتقرير لجنة الأوقاف عن تصويب شكلى فى مشروع القانون الخاص بتعديل المادة 14 من القانون رقم 36 لسنة 1946 بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف.

وكذلك تقرير لجنة الشئون الدستورية عن اقتراح حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا عضو المجلس سابقًا وحضرة الشيخ المحترم أحمد على علوبة باشا بتفسير المادة 41 من الدستور على وجه يقرر نفاذ حكمها فى الفترة التى تحدث بين أدوار انعقاد البرلمان نتيجة لحل مجلس النواب تطبيقًا للمادتين 156 و157 من الدستور.

الولاية على النفس

وانتقل المجلس إلى تقرير لجنة العدل الأولى عن المرسوم بمشروع قانون بتقرير بعض حالات لسلب الولاية على النفس.

وشرح العشماوى باشا مقرر اللجنة وجهة نظر اللجنة وعارضها عبدالفتاح السيد بك واشترك فى المناقشة الدكتور حامد زكى باشا والدكتور إبراهيم بيومى مدكور وحلمى عيسى باشا ومحرم فهيم بك وسليمان عزمى باشا ووافق المجلس على التشريع كما أقرته اللجنة.

وأخذ الرأى على هذا التشريع وعلى التشريعات المؤجلة من الجلسة السابقة فوافق عليها المجلس بالإجماع.

استجواب محطة شمال القاهرة

واستأنف المجلس مناقشة الاستجواب الموجه إلى معالى وزير الأشغال من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك عن الإجراءات الخاصة بعطاءات محطة كهرباء شمال مدينة القاهرة وأعطيت الكلمة للأستاذ أمين عز العرب بك، فقال إنَّه لا يدعى أنَّه خبير بالفن الهندسى أو الكهربائى وإنما هو خبير بالاستجوابات والاتهامات وتكلم على أساس أنَّ هذا الاستجواب لا أساس له لأنه لا يوجد اتهام قائم ضد الحكومة، وقال إنَّ وزير الأشغال هو الذى دفع إلى تقديم هذا الاستجواب برده على سؤال فريد أبو شادى بك عن نفس الموضوع.

فقال له الرئيس لا يصح أن تتكلم فى الشكليات ادخل فى الموضوع. ولكن غنام باشا دافع عن الأستاذ أمين عز العرب الذى استمر فى دفاعه عن الحكومة إلى أن اقترح الانتقال إلى جدول الأعمال.

أنشودة التوازن فى مجلس الشيوخ

تردد بعض صحف المعارضة سجلاتها بين حين وآخر نغمة غريبة ... تكوين مجلس الشيوخ وتحاول ... أن تدخل فى أذهان الناس ... لهذا المجلس من ناحية تكوينه طبيعة خاصة لا تمت إلي إرادة الشعب ... طبيعة من شأنها أن تسمح المعارضة بأن تتحدث عن وجوب مراعاة «التوازن» بين الأحزاب الممثلة فيه ولقد ذهب البعض إلى حد القول بأن الحكومة تريد أن يكون مجلس الشيوخ مجلس وزراء آخر إلى جانب مجلس الوزراء القائم.

نظريات لا تستند إلى منطق سليم ولا إلى نص دستورى، وإذا جاز لنا أن نتحدث عن حكومة نعرف لونها وسياستها، فكل ما نستطيع قوله هو أن هذه الحكومة لا تريد ولا يمكن أن تريد شيئًا يختلف وأحكام الدستور وروحه، فهى وليدة الروح الدستورية الصحيحة وهى الحريصة على الدستور تعيش به وله. لا يجوز لها أن تريد شيئًا يتصل بتكوين هذا المجلس علي أى أساس مخالف للدستور، فالأمر فيما يتعلق بالانتخابات يتصل مباشرة بإرادة الأمة تبديها فى الاقتراع ا لعام فى أربع وخمسين دائرة لابد أن تنتهى فيها الانتخابات فى خلال الستين يومًا التى بدأت منذ يوم 7 مارس الحالى.

وفيما يتعلق بالتعيينات فعليها أن تعمل على ملء ستة وثلاثين محلًا تعتبر خالية فى نهاية يوم 7 مايو المقبل ويجب أن تصبح في يوم 8 مايو ولها شيوخها المعينون.

إذن ستكون هناك 44 دائرة تجرى فيها الانتخابات يتقدم إليها من أراد من مختلف الأحزاب والألوان ومن غير الحزبيين والكلمة الفاصلة دائمًا للأمة والحكم النهائى لها. وكل ما يطلب من الحكومة هو أن تكون الانتخابات حرة

تشمل حريتها الجميع سواء أكان المرشحون من أنصارها أو من خصومها ونحن الذين من شيعتها لا نقبل منها أن تشايع أحدًا من أنصارها وهى لن تنزل إلى هذا الدرك لأنها حكومة تحترم نفسها وتحترم الدستور. إذن لا دخل لأنشودة «الموازنة» فى هذه الناحية، ناحية الانتخابات للدوائر التى خلت بالقرعة وهى أربع وخمسون دائرة كما أشرنا.

تبقى بعد ذلك مسألة التعيين، فهل تريد المعارضة «الموازنة» فى هذا؟ الظاهر أنَّ هذا هو المقصود، فالمطلوب إذن من الحكومة أن تجامل الأحزاب المعارضة فى التعيينات فتشير بتعيين لفيف من خصومها السياسيين، تلك هى المسألة، لكن أليس الأكرم للمعارضة أن تنزل إلى ميدان الانتخابات لعلها تكتسح الدوائر جميعها خصوصًا وألسنتها تعلن صباح مساء أن الرأى العام أصبح ساخطًا على كل شىء. أليست هذه الانتخابات القادمة هى الفرصة المواتية. إنَّ المحافظين فى إنجلترا ينتهزون فرصة الانتخابات الإقليمية والبلدية ليظفروا بخصومهم فى الحكم وليدللوا على تحول الرأى العام إلى ناحيتهم والفرصة ها هى تأتى بمناسبة التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فتتركها المعارضة متذرعة بذرائع واهية ثم ترى من الكرامة لنفسها بعد هذا أن تطلب بعض مقاعد المعينين.

أظن أنَّ هذا وضع لا يقبله الأبى الكريم.

وهل يليق فى عرف الناس أن تقول المعارضة إنها مضربة عن الانتخابات لأنها لا تأتمن هذه الحكومة على إدارتها ثم ترجو هذه الحكومة بالذات فى أن تجاملها باسم «التوازن».

وهل يجوز لرجال سياسيين أن يتخلوا عن ميدان الانتخابات وهو من صميم العمل السياسى؟

إننى لا أصدق أنَّ زعماء المعارضة وراء هذا الذى تردده بعض تلك الصحف والمجلات لأننى أعتقد أن بين رجالها من لهم كرامتهم وفهمهم الدقيق للدستور فى نصه وروحه.

إنَّ الدستور يأبى هذا الوضع، فالتعيين لم يشرع لسد النقص فى الأقليات السياسية، فالأقليات السياسية مجالها الانتخابات. أما التعيين فقد شرع لسد النقص فى الكفايات وإلى كتاب المعارضة ما قاله المغفور له حسن عبدالرازق باشا فى جلسة 12 يونيه سنة 1922 صـ 26 من محاضر لجنة الدستور العامة:

«وإذا قررنا أنَّ كل سلطة مستمدة من الأمة فكان الأصل ألا تعين الحكومة فى مجلس الشيوخ أحدًا. ولكن هناك محظورًا يقوم وهو الخوف من فوات تمثيل بعض الطوائف فى المجلسين. هذه ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، وتعيين الحكومة للربع فيه كفاية وغناء».

ولعلَّ أصرح من ذلك ما ورد على لسان المغفور له عبدالحميد مصطفى باشا فى نفس الجلسة وهو:

«الغرض من وجود المعينين فى المجلس الحصول على رجال فنيين لا تهيئ لهم ظروفهم الدخول بطريق الانتخاب. هناك أقليات من ألوان مختلفة، دينية وجنسية وأيضًا أقليات كفاءة. وبالتعيين وحده يمكن أن تسد مواضع النقص فى هذا الباب من حيث تمثيل تلك الأقليات».

كما ورد على لسان المغفور له إبراهيم الهلباوى بك فى جلسة 18 أغسطس سنة 1922 ما نصه:

«لما قررنا أنَّ مجلس الشيوخ يكون من 80 عضوًا تعين الحكومة منهم ثلاثين كان لغرض خاص وهو أن الحكومة الدستورية الحائزة لثقة الأمة يصح أن يترك لها الحرية فى اختيار نواب عنها فى المجلس الشيوخ لتستعين نواب عنها فى مجلس الشيوخ لتستعين بهم على القيام بالأعمال الموكولة إليها... إلخ».

فكل ما يوجبه الدستور على الحكومة هو أن تلاحظ فى التعيينات سد النقص فى الكفايات ولا يجوز أن يطالبها أحد بسد النقص فى الأقليات الحزبية أو السياسية.

وتقدير الكفاية أمر متروك لها وحدها تشير به تحت مسئوليتها الوزارية.

والحكومة النزيهة لا تتردد فى تعيين غير حزبى أو خصم من خصومها السياسيين إذا كان ذا كفاية ممتازة معترف بها من الجميع إذا كان المجلس فى حاجة إلى تلك الكفاية بأن لم ترد إليه من طريق الانتخابات.

والحكومة الحالية لها من نزاهتها السياسية ما يجعل تصرفاتها فوق كل شبهة وكل ما هو مطلوب منها وواجب عليها هو أن تكون الانتخابات حرة يتمتع بحريتها الجميع خصومها قبل أنصارها وأن تحقق فى التعيينات الحكمة التى قصد إليها الدستور من أن يكون فى مجلس الشيوخ عدد من المعينين.

هذا هو واجب الحكومة وهو أعرف به من أولئك المتحدثين عن «التوازن» الذى أصبح اختراعًا حديثًا سمعناه قبيل الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب فقضت الأمة على أنشودته قضاءها المبرم.

الفصل الرابع

أنا ... وقلمي

مقدمة

تعمدت فى هذا الفصل الرابع والأخير، أن أضع بعضًا من المقالات المتنوعة فى الشأن العربى والتى كتبها المؤلف أمين بك عز العرب، والتى تعبر عن حالة الكاتب النفسية وخواطره، وبعضًا من المشاكل الحياتية التى تواجه المصريين قبيل 23 يوليو 1952، بالإضافة إلى ضرورة أن يسود الحق وعلى اعتبار أن شعار الوفد هو «الحق فوق القوة وأن الأمة فوق الحكومة»، هذا الشعار الخالد للزعيم خالد الذكر سعد زغلول زعيم ثورة 1919 التى نحتفل بمئويتها خلال هذه الأيام، واحتفال الوفد أيضًا بمئويته. وكذلك تضم هذه السلسلة من المقالات مقالًا مهمًا موجهًا من المؤلف باعتباره نائبًا فى مجلس الشيوخ، ومعنونًا باسم «لست أريد إحراجًا»، ويتحدث فيه عن السياسة الخارجية للبلاد، ويصف فيه هذه السياسة بالغموض. ورغم أن المؤلف وفدى خالص، إلا أنه لم يرد غضاضة من انتقاد وزارة الخارجية الوفدية.. هذه هى حرية الرأى وتلك هى أزهى عصور الكتابة فى الصحف المصرية ومن بينها صحيفة «البلاغ» الناطقة بلسان حزب الوفد.

لست أريد إحراجًا

أقسم أننى لا أريد إحراجًا، وإنما أريد استفهامًا واستيضاحًا. وأنا كعضو فى مجلس الشيوخ لا أزال صاحب حق دستورى فى أن أتفهم تصرفات الوزارة ووجهة نظرها فى شئوننا العامة حتى إذا وضحت لى أقررتها على ما يصح أن أقرها عليه أو نقدتها إذا وجدت ما يوجب النقد، وهذا حقى بل إنَّه واجبى المفروض بحكم الدستور. ولما كان المجلس الموقر الذى أتشرف بعضويته موقوفة جلساته تبعًا لحل مجلس النواب فإنَّ من حقى أن أستبدل بمنبره العالى، منبر الصحافة، فى أى وقت أريد فأستفهم عما يجب على أن أتعرفه من أمورنا الخارجية والداخلية وهى كثيرة. وجليلة الخطر.

إننا أمام غموض، وغموض عميق لا ندرى من أمرنا فى الشئون الخارجية شيئًا، والصحف نراها فى كل يوم وعلى اختلاف ألوانها تكتب وتقول كلامًا معادًا لا غناء فيه ولا شفاء به. لكن أحدًا لا يستطيع أن يحدد لنا الموقف تحديدًا واضحًا. ولا أن يلقى ضوءًا ينير لنا السبيل، فنجزم بشىء يشفى الغليل.

ثلاثة أشهر ونصف الشهر انقضت دارت فيها مباحثات أو محادثات سمها استطلاعية وسمها ما شئت وتخللتها اجتماعات وتنقلات وسفر بين مصر ولندن، فما الذى انتهت إليه هذه المحادثات؟ وعند أية نقطة انتهت. وما المسائل التى تم الاتفاق عليها إن كان الاتفاق قد تم على شىء. وما الأمور التى اختلف عليها الجانبان المصرى والإنجليزى تحديدًا.

إننا فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب. ولعلَّ دولة رئيس

الوزراء يكون أشفق على نفسه فلا يحملها عبء الكتمان وثقل الحمل. ويكون أشفق على مواطنيه، فلا يدع الأمور مجهلة عليهم. خافية عنهم لعلهم يستطيعون أن يعاونوه بالرأى أو التوجيه.

وهذا الوفد السودانى الذى زار مصر أخيرًا واستقبلناه أحسن استقبال وكتبنا غير مرة مرحبين بحضرات أعضائه ومؤكدين لهم إخلاص مصر لشقيقتها السودان. وبينا لهم أنَّ مصر لا تريد سيادة ولا استعمارًا وأنها تريد وحدة بين أخوين متكافئين.. وحدة تقيهما معًا وتصونهما معًا وتحفظ كيانهما معًا.

هذا الوفد قد استقر فى مصر أيامًا طويلة وجرت أحاديث ودارت مناقشات فما هى؟ وما كنهها؟ وما الذى انتهت إليه الأمور. أهى انتهت إلى اتفاقٍ أو إلى اختلافٍ، فإن كانت الأولى فعلام تم الاتفاق، وإن كانت الثانية ففيم شجر الخلاف.

فهل يرضى دولة رئيس الوزراء فى هذا الشأن أيضًا أن يبقى حاملًا العبء والحمل وحده. فلا يبصر مواطنيه ولا يطمئن قلوبهم، ولا يكشف لهم عما دار وعما كان.

إنَّ هذه الأحاديث التى ترويها الصحف عن مسئولين كبار أو غيرهم ليست لها أية صفة رسمية. ولا هى حجة على أحد مطلقًا ولا يمكن التمسك بها ولا الاعتماد عليها لأنَّ الأحاديث يجب أن تكون واضحة بالنسبة لأصحابها لتكون لها قيمتها ووزنها.

ودولة رئيس الوزراء يعلم عن يقين أنَّ الحكومات تقوم والوزارات تؤلف لخدمة الأمم، وأنَّ من حقوق الأمم الأولية أن تعرف كل شىء، خصوصًا بعد أن تنتهى الأمور إلى وضع من الأوضاع.

كم من مرة قرأنا فى الصحف أنَّ المحادثات مع الطرف البريطانى قد وقفت أو قطعت.

لكن دولة رئيس الوزراء لم يصرح بهذا شخصيًا وباسمه وفى علانية، ولن يسأله أحد لم وقفت أو قطعت إنما سيقول له المصريون أصحاب الحق وماذا أنت فاعل بعد هذا؟

وسيفسح المجال للناس ليدلوا بآرائهم لكن الناس حيارى لأنهم لم يصلوا إلى الحقيقة لأنهم لا يعرفونها.

فهل آن لدولة رئيس الوزراء أن يشفق على نفسه أولًا وعلى الشعب ثانيًا فيشرك الشعب معه فى حمل العبء فيهون الأمور على نفسه ويدخل الطمأنينة على الناس.

إنَّ القضية المصرية ملك شائع لثلاثين مليونًا يعيشون على ضفاف النيل من منبعه إلى مصبه، ومن حق هذه الملايين أن تعرف مصيرها ومصير أهدافها ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة.

وليس يغنى شيئًا أن يلتقى دولة رئيس الوزراء ببعض السياسيين من بعض الأحزاب ليسر إليهم ما عنده أو بعض ما عنده.

إننى أهيب بدولة الرئيس أن يزيل هذا الغموض وأن يطمئن أمته التى تركت له الأمور يصرفها على الطريقة التى ارتآها.

الحق والحق وحده ....

أحمد الله لك أنك نشأت وظللت صريحًا واضحًا تحب الحق وتجهر به. لا تعرف مداورة ولا التواء، وأنك حر تحب الحرية وتؤمن بها، وأنت مخلص لوطنك ما فى ذلك شك. ولعلَّ أبرز ما فى صفاتك أنك صافى القلب. لا تحمل حقدًا على أحد. بل إنى أجزم أنَّ الحقد لا يعرف الطريق إلى نفسك.

ولقد وليت الحكم فى هذه المرة فوجدت أمامك حملًا ثقيلًا. والظروف المحيطة بك دقيقة غاية الدقة. تعرف موقف بلادك من الإنجليز وموقف الإنجليز من بلادك، وتدرك جيدًا ما وصلت إليه الحال بين الطرفين، وما انعقد عليه إجماع مواطنيك، وتعرف كذلك ماهية أحوالنا الداخلية، وكيف أننا لانزال نخضع للحكم العرفى بغير مسوغ ولا مبرر، وأنَّ الحياة النيابية عطلت عند عمد وسبق إصرار بعد مداورة ومناورة لم يطل الأمد عليها حتى انكشفت للناس. لأنَّ سلفك هكذا أراد، فهو يوم حل مجلس النواب التزم فى ظاهر الأمر نصوص الدستور وأحكامه، فحدد فى مرسوم الحل موعد الانتخابات العامة، بل ويوم انعقاد المجلس الجديد، ثم أوحى إلى بعض وزرائه ما أوحى، فقدموا وثائق ترشيحهم منذ اليوم الأول، ثم تبين بعد قليل من الأيام أنها مناورة فحسب، فلم يكن فى نية سلفك إجراء انتخابات ولا جمع برلمان وإنما كان معتزمًا أن تظل الحياة النيابية معطلة ليستريح ويعيش فى كنف الحكم العرفى هادئ البال وتتسع له فرصة الانتقام من أصدقاء أمسه وخصوم يومه، ولعلَّ ما ردده بعض وزرائه يومًا من أنَّ الانتخابات آتية لا ريب فيها فى أكتوبر المقبل كان أيضًا فصلًا من فصول الرواية التى ظلت أربعة أشهر تمثل على مسرح السياسة فى مصر..

والناس يعرفون عنك أنك لا تعمل لحساب حزبٍ أو هيئةٍ من الهيئات. وأنا أومن بذلك، وأومن بأنك تريد الحق، وأحثك على أن تريده وتريده وحده. والأمة من جانبها لا تريد غيره، وأنت إذا التزمته. وما أشك فى ذلك أرضيت ربك وضميرك ووطنك.

والحق الذى تريده سيهديك إلى الطريق القويم، سيهديك إلى إعادة الحياة الطبيعية للبلاد، فلا رقابة ولا حكمًا عرفيًا، وسيهديك إلى إعادة الحياة النيابية فى وقت أقرب مما يظن الناس، والحق سيجنبك العبث بقانون الانتخاب وبالدستور، وهو سيقف بك عند الأهداف القومية وقفة الوطنى الأبى.

لكن اعلم يا رفعة الرئيس أنَّ هذا الحق لا يحبه كل الناس، فهناك قلة فى البلاد تكرهه وتضيق به. ولا تحتمله ولا تود يومًا أن ترى علمه يرفرف فى ربوع البلاد. وهذه القلة ليست مجهولة عندك بل هى معروفة لديك من قديم. وسيدعوك حيادك إلى التحدث يومًا إلى هذه القلة والاتصال بها سعيًا وراء ضم الصفوف عليك لتحقيق غايتك السامية. ترى هل ستقف هذه القلة معك عند منصب الحق. أشك فى ذلك كثيرًا وأرجو أن أكون مخطئًا أنهم الآن ينظرون إليك شزرًا وأنت ستتجاهل نظرتهم إليك. وستدعوهم إلى الهدى ولكنهم سيتدللون عليك ويضعون شروطًا لو أنك قبلتها لبعدت كل البعد عن الحق، ذلك لأنَّ هدفهم هو محاربة الوفد والقضاء عليه.

ومن أجل ذلك ألحوا فى العبث بقانونى الانتخاب وما به من عيب وإنما العيب فى بعض الأدوات والرجال الذين يشرفون على الانتخاب، وهم سيتحدثون معك عن مجلس الشيوخ ويحرضونك عليه ليشفوا من ذلك المجلس أحقادهم، وهم، وهم، ولا أريد أن أطيل فى عرض ما سيعن لهم من طلبات يتوجهون بها إليك يوم تدعوهم إلى الحديث معهم ليجعلوا من ذلك شرطًا لقبول الأخذ والرد معك.

وأنت لست تعمل لحساب أحدٍ لا للوفد ولا لغير الوفد. وهذا يفهمه ويدركه

كل من له إلمام بسياستك وخطتك وسابق أساليبك فى الحكم. وهكذا ستجد نفسك فى وادٍ والقلة فى وادٍ آخر. ولست أطلب منك إلا شيئًا واحدًا هو أن تكون للحق ومع الحق فاتخذ لنفسك ما تراه متفقًا مع ضميرك وما ترى أنه يرضى ربك، فإن أنت أرضيت ربك فقد أرضيت الأمة من غير شكٍ وليغضب منك بعد ذلك من شاء أن يغضب.

إنَّ تلك القلة لعبت هذا الدور مع سلفك ونجحت فيه لأنَّ الطرفين جمعت بينهما وألفت بين قلوبهما الكراهية للوفد. ولو أنَّ الوفد سلخ فى الحكم أربعة أشهر لم ينل البلاد فيها على يديه خير وبقى يتنقل من فشل إلى فشل لملأت القلة الدنيا صراخًا وضجيجًا. أما والذى قضى هذه الشهور الأربعة العجاف كان من الساعين لهدم الوفد فما على القلة من بأس أن ظل الحكم العرفى وبقيت الرقابة على الصحف واستمر تعطيل الحياة النيابية.

إنك لم تقض بعد فى الحكم إلا أيامًا تعد على أصابع اليد الواحدة. وأنت لا شك فى حاجةٍ إلى الدراسة والبحث فاعتمد على الله.

ولست أبغى من وراء كلمتى هذه إلا أن أحذرك من هذه القلة التى أصبحت علة العلل فى رجوع البلاد إلى الوراء فى جهادها ضد المستعمر وفى استقرار حياتها النيابية، ولست أشك فى أنها ستحاول جاهدة أن تضع فى طريقك العقبات كلما يممت شطر الحق.

هذه نبوءتى أضعها أمامك وأرجو لثالث مرة أن أكون مخطئًا وأن يكون الله قد هداهم إلى سواء السبيل.

إنك قد عاهدت ربك ونفسك على ألا تعمل إلا ما يرضى ضميرك فاوف بعهدك إنَّ العهد كان مسئولًا.

تهنئة لقراء البلاغ

لا أستطيع أن أخط حرفًا من كلمتى هذه قبل أن أتوجه لحضرات قراء «البلاغ» بالتهنئة الخالصة، إذ تفضل عليهم أستاذ الجميع بلا منازع سعادة الدكتور طه حسين باشا، فبدأ يملأ أعمدة «البلاغ» بفيض من الضياء والنور كأنَّه الكوكب الدرى فيعوض عليهم ما فاتهم أربعة أشهر منذ أعفيت وزارة الوفد من الحكم كانوا خلالها يسيرون على ضوء مصباح ضئيل النور حملته يداى الضعيفتان أمامهم لأبصرهم بشئوننا العامة وأحوالنا التى صرنا إليها بعد أن جثم على صدر البلاد سلطان الحكم العرفى وزال عنها الحكم النيابى وأصبحنا ونحن فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج.

والرجاء إلى أستاذنا الجليل وكاتب مصر الأول أن يتفضل مشكورًا بموالاة العطف على قراء البلاغ فإننا علم الله أحوج ما نكون إلى ذلك القلم القدير، وهذا العلم الغزير وتلك الوطنية المتأججة فى صدر هذا الشيخ الوقور لنغذى نفوسنا ونروى أرواحنا فنسلك سبيل الهدى والرشاد، ويشعر حكامنا بأنَّ أمتهم جديرة بأن تعيش وأن تحيا غيرها من الأمم فى نعيم الحرية ولذة الكفاح فى هذا العالم الملىء بالآلام والآمال.

وإننى وإن كنت أشعر بأنَّ مصباحى الذى حملته سيبدو نوره أكثر ضآلة إلى جانب هذا الضياء الذى يملأ الأرجاء، فإننى سأظل أحمل هذا المصباح الصغير وفاء لقراء كرام هم أعزاء على النفس طالما وجدت فى تشجيعهم ما جعلنى مدينًا لهم إلى الأبد.

وبعد هذا أنتقل إلى التحدث إلي حضرات القراء.

ولست أدرى إذا كان من المفهوم أو المقبول لديهم أن يتحدث إليهم الإنسان بين حين وآخر عن أمور تقع مخالفة للدستور وأحكامه مادام أنَّ الحدث الأكبر قد وقع فعلًا وهو تعطيل الحياة النيابية وإهدار حكم الدستور فى أهم مظهر من مظاهره، بل فى شأن خطير نص الدستور صراحة على ألا يمس فى أية حال من الأحوال حتى أثناء قيام الحكم العرفى أو وقوع الحرب.

فما الفائدة من أن يسمع الناس كل يوم حديثًا عن إخلال جديد لحكم من أحكام الدستور مادام أنَّ الحياة النيابية ذاتها قد تعطَّلت وما كان يجوز دستوريًا أن تتعطل بأى حالٍ من الأحوال ولأى سببٍ من الأسباب فلا تعديل قانون الانتخاب ولا إعداد جداول جديدة ولا أى سبب فى الوجود يسمح لأية وزارة تلتزم حكم الدستور وتفرض على نفسها احترامه أن تطيل الفترة التى حددها الدستور بسبعين يومًا بين حلّ المجلس القائم واجتماع المجلس الجديد فتدخل بالبلاد فى اليوم الحادى والسبعين فى حياة غير دستورية وعدم دستوريتها سافرة واضحة.

ولكن لا حيلة للإنسان مادام أنه قد أصيب بحب الجهر بكلمة الحق وأبدى الرغبة الملحة فى الدفاع وتبصير الناس بشؤونهم فى هذه الحياة الدنيا المليئة بالمتاعب. لا حيلة فى أن يكتب ويكتب.

أشارت بعض الصحف إلى أنَّ الوزارة معتزمة حلّ مجلس الشيوخ لأنها بعد أن تبين لها أنَّ جداول الانتخاب غير دقيقة وأنَّ المقيدين أقلية بالنسبة لمن يجب قيدهم، وأنَّ الذين يشتركون فى الانتخابات أقلية بالنسبة للأقلية المقيدة فإنَّ الوزارة تعتزم لهذا أن تحل مجلس الشيوخ هو الآخر وتزيله من الوجود لأنها ترى أن يكون كل شىء جديدًا مادام أنَّ الجداول ستوضع جديدة ودقيقة حسب ما تعتقد الوزارة أو تتصور.

وهنا أقف لأتحدى كل من فى مصر من فقهاء، كما أتحدى أى فقيه عالمى يطلع على الدستور المصرى أن يدلنى على أى نص من النصوص أو أى قول فى

الأعمال التحضيرية يجيز المساس بمجلس الشيوخ مهما كانت الأسباب والعلل.

كما أننى أطالب الفقهاء جميعًا بأن يوضحوا الحكمة التى قصد إليها الدستور فى أن يجرى فى مجلس الشيوخ تجديد نصفى كل خمس سنوات. إنَّ الحكمة المقصودة من هذا الحكم هو أن يتطور هذا المجلس مع تطورات النظام والأوضاع وأن يساير الروح التى يتشبع بها الرأى العام وتجرى فى ضوئها الانتخابات لمجلس النواب.

إنَّ مجلس الشيوخ مجلس دائم لا يمكن أن يطرأ عليه الحل مهما كانت الأسباب والذرائع.

فإذا صح يومًا تعديل قانون الانتخاب وإذا صح يومًا تجديد جداول الناخبين، وإذا صح أن تغير كل نظام الانتخابات فإنَّ الأمر بالنسبة لمجلس الشيوخ لا يعدو أن يرجئ تطبيق ما يجد من النظم والأحكام إلى حين التجديد النصفى. أما العبث بالمجلس والعصف به فمحرم تحريمًا نصَّ عليه الدستور، إذ قصر حق الحل على مجلس النواب وحده وشرع لمجلس الشيوخ الجديد النصفى كل خمسة أعوام، ومواعيد التجديد أصبحت معروفة محدودة بسنوات 1956 و1961 و1966 و1971 وهكذا، فليس لأية وزارة ولا لأى فرد أن يتصرف فى غير هذه الحدود، وإذا أراد أحد أن يتخطاها فيحسن أن يتجمل بالشجاعة والصراحة فيقول للناس إنَّه لا يقيد نفسه بالدستور ولا بأحكام الدستور، أما انتهاك حرمة الدستور فإنها مما يزيد النفوس ألمًا ويجعل الألم يزيد فى النفوس حزًا..

تلك كلمتى إلى الناس لا تدفعنى إليها إلا الغيرة على ما بقى لنا فى كنف دستورنا البائس المسكين.

والله أسأله يرعانا برحمته ويكلأنا بعنايته ويلطف بنا فيما جرت به المقادير.

«والله يحكم لا معقب لحكمه»

سبحانك ربى ما أجل حكمتك وما أعظم شأنك. لو أننا سلكنا فى الحياة سبلك واتبعنا أمرك ونزلنا عند حكمك ما ضللنا ولا شقينا.

ربنا إنك قد أكرمت نبيك وجعلته أقرب الناس إليك وأحبهم لديك، وأعزَّهم عليك. فقرنت اسمه باسمك وفرضت علينا ذكره إلى جانب ذكرك، وعصمته من كل كبيرة وصغيرة، وحصنته من كل خطيئة ورذيلة.. أدَّبته بأدبك وعلَّمته من بعض علمك، وأوحيت إليه ما أوحيت، وبعثته للعالمين رحمة بما ارتضيت، وأوصيته بالشورى مع عبادك، فأدَّى رسالته على أحسن ما يكون الأداء، وما نطق عن الهوى، وما ضلَّ وما غوى. محمد صلى الله عليه وسلم فى كل وقت وزمان وأنت جل جلالك فى سموك وعليائك لم تأخذنا نحن عبادك بالشدة، بل فرضت علينا عبادتك بالمنطق والحجة وفتحت لنا أبواب عفوك، وشملتنا بواسع حكمك.

وهذا نبيك الكريم ورسولك الأمين، لم يأمر الناس بغير ما أمرت ولم يقض بينهم بغير ما شرعت وسننت، لكنك كنت دائمًا وحدك من إذا حكمت فلا معقب لحكمك.

ولقد رأيت من لطفك بعبادك أن تتدخل يومًا فتعقب على حكم قد حكمه وقضاء قد أصدره.

سجلت ذلك فى كتابك الكريم.. وكنت أنت دائمًا ولازلت السميع العليم.

وها هى سورة المجادلة بين يدى بدأتها ربى بقولك وأنت أصدق القائلين:

«قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله، والله يسمع تحاوركما. إن الله سميع بصير» (المجادلة : 1).

ويحدثنا المفسرون من السلف الصالح والعلماء الأبرار أنَّ لنزول هذه الآية الشريفة وما تلاها قصة:

ذلك أنَّ خولة بنت ثعلبة وقيل بنت حكيم ذهبت يومًا إلى رسول الله تشكو زوجها أوس بن الصامت، ولقد سمعتها أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وهى تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم «يا رسول الله أكل شبابى ونثرت له بطنى، حتى إذا كبرت سنى وانقطع ولدى ظاهر منى، اللهم إنى أشكو إليك..

فلما سمع المصطفى صلى الله عليه وسلم كلامها قضى بقوله «حرمت عليه» فقالت والله ما ذكر طلاقًا. ثم قالت أشكو إلى الله فاقتى ووحدتى ووحشتى وفراق زوجى وابن عمى، وقد نفضت له بطنى. فقال صلى الله عليه وسلم مرة أخرى «حرمت عليه» فما زالت تراجعه ويراجعها، والمصطفى صلى الله عليه وسلم عند حكمه لا يغير منه شيئًا، لأنَّ الظهار كان لا يزال من الطلاق.

وفيما هى فى دار رسول الله صلى الله عليه وسلم تحاوره ويحاورها والله يسمع لهما نزل الوحى الأمين يحمل إلى خير المرسلين حكم الله النهائى فى الظهار فيخرجه عن نطاق الطلاق فيجيز عودة الزوجين إلى المعاشرة على أن يعتق الزوج رقبة قبل أن يتماسا، فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا.

وهكذا يتبين للناس أنَّ الذى يحكم لا معقب لحكمه هو الله وحده لا شريك له وبهذا نؤمن وبغيره لا نؤمن.

ولعلَّ من الخير أن نروى حادثًا وقع لهذه السيدة العربية الجليلة الشأن التى أكرمها المولى جلَّ وعلا بالتدخل فى قضيتها فأنزل الوحى ليحمل التشريع الحاسم فى أمر الظهار.

مرَّ بها سيدنا عمر بن الخطاب يومًا فى خلافته فاستوقفته طويلًا والناس من حوله ووعظته بقولها:

«يا عمر.. قد كنت تدعى عميرا. قم قيل لك عمر. ثم قيل لك أمير المؤمنين.. فاتق الله يا عمر فإنَّه من أيقن بالموت خاف الفوت. ومن أيقن بالحساب خاف العذاب، وظل عمر واقفًا يسمع كلامها فقيل له ممن حوله يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز هذا الوقوف، فقال والله لو حبستنى من أول النهار إلى آخره لازلت إلا للصلاة المكتوبة. أتدرون من هذه العجوز؟ هي خولة بنت ثعلبة سمع الله قولها من فوق سبع سموات.. أيسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر؟

وفى هذا كله لنا عظات وعبر فهل من مذكر؟!

تجارة فاسدة

حديثى اليوم لا هو فى السياسة، ولا هو فى الدستور، ولا يمت إليهما بسبب من قريبٍ أو من بعيدٍ، إنَّه عن حالة اجتماعية مزعجة وشأن أخلاقى خطير. هو حديث عن تلك التجارة الفاسدة التى تعرض منذ سنين فى الأسواق المصرية، بضاعة إهدار الكرامات ونهض الأعراض. والتشهير بخلق الله، والإساءة إلى عباد الله، فى سبيل جمع المال الحرام، والكسب غير المشروع، ولا كلام، وهى تجارة يعلم الله أنها وإن بدت رابحة فهى فى الواقع خاسرة بائرة.

وأى فرق بين هذه التجارة الفاسدة وبين الاتجار بالرقيق وبالمخدرات وغيرهما من المحظورات التى تعاقب عليها القوانين فى جميع البلاد - وتحرمها القوانين الدولية وفقًا للاتفاقات والمعاهدات.

ولن يمنعنى ما يمسنى بين حينٍ وحينٍ من رذاذ عن الدعوة إلى محاربة هذه التجارة حتى ينتهى أمرها إلى البوار. ولا بد يومًا أن تتضافر الجهود لمحاربة هذا الوباء، بلا رحمة ولا انثناء، فهذا وباء لا بد أن تطهر منه البلاد، فهو رجس أشاع فيها الفساد، والفساد من عمل الشيطان، يسخط الخلق ويغضب الرحمن.

ومن عجب أنَّ أصحاب هذه البضاعة يظنون أنها رائجة لأنها رابحة. والصحيح أنَّ الناس لا يشترونها عن قبولٍ وارتياحٍ أو عن رضا وانشراح.

إنما الناس قد خلقوا طلعة سماعين يحبون أن يستمعوا كل يوم لحديث، ويطلعوا كل صباح على جديد، والناس هكذا خلقوا وعلى هذا مرَّت بهم العصور.

وقديمًا على ما قيل شاء بعض الحكام أن يشغلوا شعوبهم عن الجد بالهزل

فاخترعت قصص ألف ليلة وليلة وأبى زيد ودياب، وربما من هنا تمت عندنا نحن الشرقيين ملكة الاستماع ونشأ حب الاستطلاع، ولست تجد لشهوة الاستطلاع تأصلًا فى البلاد الغربية، فلكل شأن يلهيه، وعمل هو مؤديه.

ولتجار هذه البضاعة عندنا أساليبهم برعوا فيها للترويج، فهذه حكايات ماجنة وتلك صورة خليعة عارية، حتى لقد أفسدوا أخلاق الشباب، وأصبحت الآداب العامة كالسراب.

والقانون وحراسه ينام ودعاة الوعظ والإرشاد سابحون فى الأحلام.

وكل وزارة تلى الحكم على مر السنين مشغولة بنفسها وبشئونها وبخصومها، والوباء يتمشى فى عظام الأمة ولحمها حتى نخر سوسه فى العظم وأنتن اللحم.

ولقد يبلغ الأمر بالبعض منا - مع الأسف - أن يبدى الارتياح لأنَّ خصمه هو المطعون بهذا السلاح.

فمن منا لم تنله الإساءة فى نفسه أو فى بنيه. ومن منا لم يؤذ فى صحبه وفصيلته التى تؤويه. ولو أننا سلكنا فى حياتنا سبل الأبرار، وتخاصمنا فى أدبٍ ووقارٍ، وتجادلنا فى احتياط وعفة لسان، وتقارعنا بالحجة والبرهان، لاحتفظنا بالصلات والكيان، وبوحدتنا على مر الأزمان.

إنَّ هذه البضاعة لو ظلَّت فى الأسواق، فلن يكون بيننا اتفاق ولا وفاق، لأنها دائمًا تترك فى أجسام ضحاياها جروحًا، وفى أبدانهم قروحًا، ونحن أحوج ما نكون إلى صفاء القلوب والنفوس، ونحن نكاد نستقبل اليوم العبوس.

أسأل الله جلَّت قدرته أن يهيئ لنا من أمرنا رشدًا، وأن يهدى الضالين منا، إنَّه نعم السميع المجيب.

فجيعتنا فى فقد عزيز فهمى

ستظل اللوعة طويلًا على الدكتور عزيز فهمى، الذى اختطفه الموت منا وهو فى الصف الأول فى شباب مصر أو ذلك الرعيل الذى كان يرجى منهم الخير العميم -كان الفقيد فى حياته العادية إنسانًا، أشد ما يكون الإنسان فى رقة الحاشية وعفة اللسان ورجولة الأخلاق وسمو الحس. كان فى هذه الحياة التى قطعها الموت كنسيمٍ يسرى فلا يتجسد إلا شعرًا مرهفًا لعلَّه من أمتن وأصدق ما تركه شعراء الشباب فى مصر، ولا يتجمع فيصبح عاطفة إلا حينما يحس بالظلم أو الضيم يكاد يصيب الناس أو الوطن.

كان الفقيد قوة تكمن ولا تظهر إلا دفاعًا عن الحق والخير - كان من خير عباد الله، لأَنَّه كان من أنفعهم لعباد الله.

كان عزيز صعب المراس، قوى الشكيمة لا يلتوي ولا يلين وإنما كان ثورة عاتية لا تهدأ حينما تدخل السياسة محرابه، فإذا ما نأى بنفسه عن السياسة وبدا للناس في ثوبه العادى، بدا كطيفٍ لطيفٍ.

كان دائمًا حيث يوجد الحق ولم تكن نصرته للحق ترهبه أو تنال منه، وإنما كانت الأحداث تلهب حسه وتجلو للناس خلقه وتصقل استعداده وتبرز تفوقه.

كان لا يعرف الاعتدال، ولهذا جمعت نفسه بين رقة الحس وثورة النفس وبين حكمة التفكير والاندفاع فى كراهية الظلم.

كانت حياته عدة لمصر، فأصبحت ذكراه اليوم هى هذه العدة، ولقد ذهب إلى حيث يجد الحق المطلق ولكنه ترك والدا تتجه إليه اليوم قلوب الملايين فتشاركه

اللوعة والحزن وترجو أن تحمل عنه بعض ما نزل به من فجيعةٍ.

لقد عرف هذا الوالد الكبير النفس والقلب، جهاد الصبر فى كفاحه من أجل مصر، فما أحوجه اليوم إلى التجمل بهذا الزاد الوطنى ليواجه هذا الامتحان الشديد، بل هذا المصاب الفادح.. نعم ما أحوج عبدالسلام فهمى جمعة إلى التجلد والصبر، فإنَّ العزاء فى عزيز فهمى لأهون من أن يخفف البلوى عن نفس هذا الوالد الكبير، ولكن الإنسان الحى لا يملك للإنسان الحى غير العزاء للوالد المفجوع وغير الابتهال إلى الله أن ينزل الابن الفقيد منازل المحسنين الخيرين الأوفياء

صديقى عزيز

رأيت عزيزًا أول ما رأيته في عام 1921 فى السرادق الذى أقيم إلى جوار بيت الأمة، وكانت تسعى إليه الوفود من كل فجٍ عميقٍ لتحية «سعد» بعد عودته من الخارج. وكان فى مقدمة تلك الوفود وفد مديرية الغربية. ومن بين زعماء هذا الوفد الأستاذ الكبير عبدالسلام فهمى جمعة المحامى وقد أخذ مكانه إلى جانب «سعد» فى صدر السرادق. وفيما أنا أقدم الخطباء إلى آلاف المستمعين وكنت سكرتيرًا للجنة الاحتفال وإذا بفتى صغيرٍ فى زيِّ التلامذة القصير. يتقدَّم إلى المنبر بخطى وثيرةٍ فأسرعت إليه وألقيت فى أذنه أنَّ الخطباء معينون وأنَّ للحفلة نظامًا موضوعًا لا أستطيع الإخلال به، فأجابنى بأنَّ الزعيم سعد قد سمح له بأن يلقى قصيدته وفيما نحن نتهامس وإذا بصوت «سعد» طيَّب الله ثراه ينادينى عاليًا «سيبه يا أمين».

فصدعت بالأمر وقدمت هذا الفتى الحاضرين فاستمعوا لقصيدته التى ألقاها كأحسن ما يكون الإلقاء فأخذ بلب الجماهير وتلقَّى والده الكبير أحسن عبارات التهنئة بابنه وكثر الحديث عن نبوغه والتنبؤ له بالمستقبل العظيم.

ومرَّت الأيام وكبر عزيز فى كل شىء عن سنه. كبر فى المحاماة فأصبح المحامى المعروف، وكبر فى الجهاد والكفاح فأصبح السياسى الموفق، وكبر فى

دار النيابة فأصبح البرلمانى الممتاز، وهو قد عرف بالاستقلال فى الرأى، فكان إذا آمن بفكرة فلا سبيل إلى الوقوف دون تحقيقها. كان باحثًا قانونيًا مدققًا وخطيبًا طلق اللسان، حلو الأسلوب، حلو الحديث، ممتعًا بكل ما فى الكلمة من معنى.

ويشاء القدر الذى جمع بين قلبينا عند منبر الوطنية وهو فتى وأنا كهل أن يجمعنا فى الأقطار الحجازية منذ سبعة أشهر، فكنا متلازمين فى الكعبة وحولها وفى الصلوات والطواف والسعى وعلى عرفات. وفى المدينة المنورة عند قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم نلتمس شفاعة خاتم المرسلين، وكان عزيز والإيمان يتجلَّى على وجهه نورًا وفى عينيه بريقًا. ولم أكن أدرى أنَّ عزيزًا يعد العدة إلى لقاء ربه لقاء عاجلًا وسريعًا. ولا أنه ألهم أن يزور البيت العتيق لينال المغفرة، والقبر الطاهر فيحظى بالشفاعة.

وفى صبيحة الخميس أمس الأول مررت بدار البلاغ فوجدت الشفاه مطبقة والجباه مقطبة والعيون حائرة ووجدت صديقى الأستاذ محمد عبدالقادر حمزة واللوعة آخذة بكل حواسه فسألتهم عما دهاهم فأنبأنى بالمصاب فأذهلنى هوله، وما عرفت التفصيلات حتى اشتد بى الحزن وتدفقت الدموع وغادرت البلاغ حائرًا لا ألوى على شىء، وهكذا يشاء القدر الساخر أن يفجع مصر فى عزيز وهو أحوج ما تكون إليه وإلى أمثاله وهم قليل. فمن لمصر بشبابٍ متوثبٍ حر الرأى، سليم التفكير قوى الإرادة حسن التقدير والتفكير، من لمصر بشبابٍ مملوءٍ بالحيوية مشبعٍ بالعقيدة الوطنية، لا يبغى إلا خدمة وطنه والفناء فيه، مستعد للتضحية والبذل إلى الرمق الأخير، من لمصر بشبابٍ لا مطمع له يغويه ولا هو يستهويه.

ولكم وقف عزيز يعارض آراء حزبه وشيعته، ولكنَّ أحدًا لم يضق به ولا برأيٍ كان يبديه، لأنَّ الجميع عرفوا من قديمٍ فيه الإخلاص فى القصد والنزاهة فى التعبير فهو لم يكن يصدر عن رأى إلا والإيمان يحدوه والعقيدة متحكمة فيه.

ولقد سرنا فى جنازته مذهولين ومن هول المصيبة مـأخوذين. والشـعب ينعيـه ويبكيه والهتاف العالى تارة يناجيه وطورًا يستنزل من الله الصبر لأبيه.

والدموع تنسكب من العيون، والزفرات تكاد تمزق الصـدور إلى أن وصـلنا بـه إلى مقره الأخير فأودعناه دار البقاء في كنف العلى القـدير، حيـث المغفـرة والرحمـة والأجر الكبير.

وهكذا أمر والده الكبير أن يعجل بعزيز إلى مقـره الأخيـر، ولقـد أحـس بأنَّـه لم يختر ذلك إلا رغبة فى الانتهاء من تلك المراسم التى لا تغنيه واسـتعجال للخلـوة يستسلم فيها لحزنه العميق، فاللهم إنَّا نضرع إليك وأنـت نعـم المجيـب أن تنـزل على هذا الشيخ الجليل من لدنك الصبر الجميل.

وأما عزيز فقد أدَّى واجبه كأحسن ما يكون الأداء، وظفر برضاء ربه الذى أحبه فألهمه فأكمل له دينه، وأتم عليه نعمته، وهو قد لقيه بالقبول والمغفرة كمـا يلقـى الصالحين والشهداء، فإلى الجنة التى وعد المتقون.

وأما نحن أصدقاء عزيز وزملاؤه فى الهيئة الوفدية وفى الجهاد فلن ننسى عزيـزًا ما حيينا، وسيظل اسمه منقوشًا فينا. وذكره العطر يزكو بيننا، ولا شك أننا جميعًـا فى المصاب سواء، فمنا وإلينا يوجه ويتوجه العزاء، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أنا وقلمى ....

ساعة كاملة وهو يحاورنى، أنا من جانبى مصر على أن أقضى السهرة وحدى فى خلوةٍ بعيدًا عن كل الناس. ومن بينهم أهلى. لا أريد أن أستمع لشريكتى ولا لأى من أبنائى أو أحفادى، وهو من ناحيته يلح فى أن نقضى السهرة كعادتنا معًا. أرفض دعوته تارة فى رفق ولين، وتارة أخرى في عنف وشدة وهو فى مكانه على مكتبى لا يتحول يقطب جبينه تارة ضيقًا بى، ويبتسم أخرى إغراء لى.

وأخيرًا سألنى عن السر فى تغير حالى وعدم رغبتى فى قضاء السهرة معه، فقلت له أتتجاهل تجاهل العارفين؟ ألست تدرى ماذا جرى؟ فقال إننى أدرى كل شىء، ثم استرسل قائلًا: وهل ما جرى جديد عليكم معاشر الوفديين، ألستم رجال جهاد، وهل لم تصهر كم الأحداث بعد، وهل نسيتم ما أصابكم أيام المغفور لهما محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وما ذقتموه فى عهود حكومات الأقليات فى سنوات 1938 و1944 وما بعدهما وما قبل ذلك.

ألستم قضيتم الشطر الأكبر من حياتكم فى محنٍ ومتاعبٍ، وزعيمكم الخالد سعد كانت حياته في الجهاد كلها محن ما بين نفى وتشريد واعتقال، ومع هذا فأنتم ولله الحمد بخير، فبعد أن حاربكم الزمان بكل سلاح استطعتم أن تجمعوا كلمة الأمة حولكم وأعلنتم فى شجاعةٍ وعزمٍ يوم 8 أكتوبر الماضى إلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى وواجهتم بريطانيا وتحديتموها دون تردد. وكشفتم عن سوء نواياها أمام العالم أجمع، أليس يكفيكم هذا؟ وها أنتم قد خرجتم من الحكم أقوى ما تكونون وأشجع مما تتصورون.

استمعت لقلمى وهو يحاورنى وقلت له إننى لست فى حاجة إلى ما يبعث فى روح الحماسة ويدعوننى إلى التعاليم الوطنية، فالوطنية فى دمى منذ نشأت فى كنف سعد فكف عنى واذهب إلى غيرى وألق عليه دروسك ربما كان فى حاجة إليها فقال ومن تعنى، قلت أنت بمن أعنى جد عليم، فقال أيا فعلت معى فلن أبرح دارًا نشأت فيها ونعمت بين جدرانها بصداقتك واستمتعت بحلو حديثك وأنت قد وجدتنى دائمًا الصديق الوفى، لم أخطئ فى النقل عنك. أحمل حديثك للناس لا أنقص حرفًا ولا أزيد حرفًا، سواء أتحدثت عن قضية بلادك، أو انثنيت إلى شىء من الأدب أو نحوت إلى بحث دستورى أو فقهى، لقد وجدتنى دائمًا الرسول الأمين الذى ينقل إلى قراء البلاغ ما تمليه على فى دقة وأمانة، أليس فى هذا الوفاء كل الوفاء لصداقتك والتعلق بشخصك والإيمان بمذهبك الوطنى؟

فقلت له إنك ولا شك الصديق الوفى، ولكن كيف تريد منى ألا أضيق والوفاء نفسه يقتضينى أن أفعل، فهناك أصدقاء قد بعدوا، أعزاء على النفس والروح، قبل أن يكونوا قادة وزعماء، لهم فى القلب مكانتهم والحرمان منهم مرير، وهو ليس بالأمر اليسير، وأنا قد بلغت الستين وليس فى العمر متسع، وحرمان الإنسان من أصدقائه محنة لا شك فيها، خصوصًا وهم أصدقاء أعزاء أبعدتهم الظروف القاهرة عن العين وإن لم تبعدهم عن القلوب، فكيف يحتمل الإنسان هذا كله؟ فأجابنى فى هدوء ورفق وهل كنت تريدنى على ألا أقضى السهرة معك وهذه حالك؟ لقد حدثتك فهدأت من نفسك وطيَّبت من خاطرك، وقضيت معك شطرًا من الوقت لا بأس به، والآن أتركك لتستريح، وفى الصباح الباكر سأحمل إلى قراء البلاغ حديثى معك، وأحمل إلى صديقيك العزيزين أخلص تحياتك وأعبر لهما عما يكنه قلبك الطاهر نحوهما من حب وتقدير واحترام.

وإلى اللقاء.

شر البلية ما يضحك

أجد هذا الذى ترويه الأنباء أم هزل، إنه فى الواقع لا جد ولا هزل، فهو استخفاف بعقول المصريين والسودانيين وازدراء لشعور أهل الوادى أجمعين، وهو تمثيل سمج غير مقبول، أو كما قالت الصحف المصرية بحق مسرحية لا تقبلها العقول.. فالإخراج غير محبوك، والأدوار مفككة مهلهلة، والممثلون لا يعرفون أصول الفن، والمختبئون فى الكواليس ظاهرون للنظارة، والرواية كلها سخيفة، وسخفها مكشوف، وموضوعها معروف، ويراد من هل الوادى أن يصدقوا الأنباء، ويؤمنوا بأن هناك خلافًا فى الآراء، بين سعادة السفير البريطانى من ناحية وحاكم عام السودان من الناحية الأخرى، ويزيد المخرج فى التهريج فيضم إلى القصة أنَّ مستر إيدن وزير خارجية إنجلترا واقع فى حيرة بين الطرفين. إذ يجهد نفسه ليجد حلًا وسطًا بين الرأيين، وإلى جانب ذلك تذيع الأنباء أنَّ الوسطاء الأمريكان يقترحون اعترافًا رمزيًا باللقب المطلوب لملك مصر والسودان.

أليس هذا كله مضحكًا، وشر البلية ما يضحك، ثم أليس من حق المواطنين أن يضحكوا ليرفهوا عن أنفسهم قليلًا فى وسط محنتهم.

أفهم أن يختلف السفير والحاكم على أمر يتصل باختصاص كل منهما فيوفق وزير الخارجية بين الطرفين، لكن كيف يقع الخلاف عن سياسة الدولة العليا وهى التى تأمر وعلى هذين الموظفين الطاعة والتنفيذ.

ترى هل يتوهم الإنجليز أنَّ المصريين من البلاهة إلى حد أن يصدقوا أنَّ دستور السودان الجديد نبت إبان المحادثات هكذا عفوًا بإرادة الحاكم العام وحده؟

إنَّ الناس يفهمون أنَّ عرض دستور السودان الجديد كان بأمر من الحكومة الإنجليزية والقول بغير ذلك امتهان للعقول.

والناس يفهمون أنَّ الذين يعقدون الأمور ليس هو السفير فى مصر ولا هو الحاكم فى الخرطوم، بل إنهم هم أولئك الاستعماريون الذين يعيشون ولا يزالون يعيشون بعقلية القرون الماضية ويسيطرون فى لندن على شئون أمم استذلوها ولكنها لن تذل.

هل يتوهم الإنجليز أننا من السذاجة إلى حد أن نعتقد أنهم راغبون جديًا وبإخلاص فى حل القضية المصرية، وأنهم صادقون فيما يرددونه أحيانًا من رغبة فى فض الخلاف، وأنَّ مشكلة السودان هى العقدة أو الصخرة التى تتحطم عليها المفاوضات أو تتعثر عندها المحادثات.

لعلَّ من الخير أن أضع تحت أنظار حضرات القراء عبارة قالها سعادة السفير البريطاني فى جلسة 26 أغسطس من العام الماضى أثناء محادثاته مع سعادة وزير خارجية مصر الدكتور صلاح الدين باشا «ليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية فى السودان، وهى لا تهتم إذا كان مصر والسودان بلدًا واحدًا أو لا، والواقع أنه لا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا إلا إذا أتى المصريون أنفسهم بعملٍ يثير عداء السودانيين».

هكذا كلام سعادة السفير البريطانى واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض، وارد بالحرف الواحد فى الصفحة 103 من الكتاب الأخضر.

لقد كان هذا الكلام يقال عندما كان العسكريون الإنجليز من أمثال الفيلد مارشال سليم يتحدثون عن «سد الفراغ» وعن الصعوبات التى تعترض الجلاء فى زعمهم، ففى هذا الوقت لم يكن هناك بأس من كلمة طيبة تقال عن السودان يحاول بها الإنجليز أن يخدعوا مصر لتظن أو تتوهم أنهم جادون.

فلما أصبح الجلاء واجبًا بالنسبة إليهم بعد أن أيقنوا مما حدث فى منطقة القناة أنَّ الاحتفاظ بها فى حوزتهم أمر عسير تكتنفه مصاعب لا سبيل لتذليلها وأنهم إذا أصروا على عنادهم، فلابد لهم من إبقاء قوات كبيرة تكلف دولتهم نفقات باهظة وأنه لابد لهم من الاعتماد على أنفسهم فى خدمة أنفسهم وفى تموينهم بدأوا يبدون أو يتظاهرون ببعض المرونة فى أمر الجلاء، ولكنها مرونة ظاهرية كاذبة بدليل أنهم هم الذين خلقوا مشكلة دستور السودان عن عمد ليفسدوا جو المحادثات لأنهم لا يريدون أن ينتهوا على أية صورة من الصور، فبالأمس كما روينا أبدى سعادة السفير البريطانى شيئًا من المرونة فى شأن السودان فى الوقت الذى تشدد فيه العسكريون فى أمر الجلاء، لكن إلى جانب ذلك تخلق مشكلة تقديم الدستور الجديد للسودان فتوضع فى سبيل المحادثات عن عمدٍ وسبق إصرار عقبات وعقبات.

والخلاصة أنَّ الإنجليز قوم غير جادين معنا، ويجب أن نؤمن بهذا عن يقين وأن نواجههم كما كنا متحدين ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11).

نشاط ....

شغلت الصحف كثيرًا من أعمدتها فى هذه الأيام الأخيرة بمقابلات وأحاديث كان محور النشاط فيها حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم. ونشاط نبالته موجه إلى السعى لضم الصفوف. والحديث عن ضم الصفوف فى ذاته محبب إلى النفوس وله نغمة شجية قد يطرب لها السامعون.

لكن يخيل إلىَّ أنَّ الأمور لا تعالج هكذا فى سهولةٍ ويسرٍ ولا تؤخذ مشاكلنا بالمفاجأة العجيبة. فلا بد للناس أولًا من أن يشعروا بأنَّ الصفوف مفككة. وأن يفهموا الدوافع إلى هذا السعى. وأن يتحسسوا الملابسات ويتبينوا ما عند نبالة الساعى من رأى وفكرة وما يرمى إليه من هدفٍ.

أيريد نبالته ضم الصفوف حول الأهداف القومية وهى قد انعقد عليها الإجماع فى يوم 8 أكتوبر الماضى.. فأعلنت مصر على مشهد من العالم أجمع إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى، وأصدر البرلمان القوانين اللازمة لذلك، وهى قد توجت باسم صاحب العرش جلالة الملك المعظم. إنَّ العودة إلى الكلام عن هذا الذى انعقد عليه إجماع المصريين فيه تشكيك لذلك الإجماع الرائع الذى بهر العالم كله، لهذا لا أظن أنَّ صاحب المجد النبيل يريد أن تنضم الصفوف لتحديد الأهداف القومية، فهذا أمر قد تم وانتهى على أكمل صورة وأروع مظهر.

ومنذ يوم 8 أكتوبر الماضى لم يتردد أحد من المصريين ولم يتخلف عن الركب إنسان فليس فى مصر هيئة ولا حزب ولا فرد إلى هذه اللحظة نادى أو ينادى بما دون الأهداف القومية التى تحددت بالجلاء والوحدة.

وفى أعقاب يوم 8 أكتوبر اتجهت البلاد نحو الكفاح وتطورت الظروف إلى أن وقعت حوادث 26 يناير الماضى فتوقفت حركة الكفاح نتيجة لتلك الظروف القاهرة لكن الذين تولوا الحكم بعد أن أعفيت وزارة الوفد منه تمسكوا بأهداف البلاد فلم يستطع أحد أن يحيد عنها شعرة، فالإجماع منعقد ولايزال منعقدًا والصفوف عند هذا الهدف متراصة مضمومة، ولن يجرؤ مصرى كائنًا من كان أن يعارض هذا الإجماع، بل إنَّ هذا المصرى غير موجود، وإذا افترض وجوده فهو لن يجرؤ على الظهور.

ترى هل يراد ضم الصفوف لما قد يأتى به المستقبل؟ فما هو هذا الذى سيحمله المستقبل إلى المصريين؟ لا يعرفه أحد. فهل يراد توحيد الكلمة على مجهولٍ، إذن يكون الأمر غريبًا ويكون المسمى أغرب.

إنَّ رفعة رئيس الوزراء وندعو له دائمًا بالتوفيق لم يستطع أن يقول إلا أنه يسعى إلى خير بلاده بكل ما وسعه الجهد وأنه معتزم فى النهاية أن يعرض الأمر على البرلمان ليقضى فيه بما يراه.

ولست أشك فى أنَّ رفعة رئيس الوزراء يوم يعرض شيئًا فإنه لن يعرض إلا ما يرى هو أولًا أنه يرضى مواطنيه قد يقال ربما يختلف النظر والتقدير، وهذا جائز لكن مادام الأمر للبرلمان والكلمة الأخيرة للبلاد ففيم يراد أن ترتبط الأحزاب والهيئات ولم يتقيد الناس من الآن.

وحضرة صاحب المجد النبيل يعلم عن يقين أنَّ هناك تباينًا بين القلة والكثرة فى شئون داخلية لها خطرها. وأقصد بذلك نظرة هؤلاء وأولئك إلى الحياة النيابية والدستور وقانون الانتخاب، فالقلة لم تعبأ بتعطيل الحياة النيابية ولم تكترث بالدستور ولا بقانون الانتخاب، بل إنها كانت تحرض دولة رئيس الوزارة السابقة على هذا كله، فهل يراد ضم الصفوف فى هذه الشئون؟ هل يراد أن تتآمر الكثرة مع القلة على الحياة النيابية وعلى الدستور وتهدر رسالتها فى الأمة لا أظن أنَّ صاحب

المجد النبيل يسعى إلى ذلك أو يطمع فيه، فالكثرة لن تنبئ عن المطالبة والإلحاح فى عودة الحياة النيابية وفى احترام الدستور وقوانين البلاد. فإذا كان حضرة صاحب المجد النبيل مؤمنًا بوجهة نظر الكثرة فى هذه الشئون الداخلية الخطيرة فليتفضل بإقناع القلة. وإن كان الأمر عكس ذلك فهل يظل نبالته أنَّ أحدًا فى الدنيا مهما سما مركزه يستطيع أنَّ يحمل الكثرة على التهاون أو التساهل. وليس الأمر أنَّ الكثرة متعنتة. ولكن الأمر أن الكثرة بقدر ما هى حريصة على أهداف البلاد القومية فهى حريصة على حقوق الشعب البرلمانية والدستورية.

ولعلَّ لنبالته رأيًا وسطًا، فهو يريد من مساعيه أن يصل إلى اتفاق أو شبه اتفاق تسوى به الأمور إذا قرب يوم الانتخابات فتوزع المقاعد مثلًا بين الأحزاب والهيئات، ذلك لأنَّ الناس يؤمنون بأنَّ رفعة سرى باشا له سوابق فى النزاهة، ونزاهة الانتخابات خطيرة على القلة لأنَّ معناها أن تفوز الكثرة بالأغلبية الساحقة. ويراد بهذه المساعى أن تنتهى الأمور إلى حل أيًا كان. فإذا كان هذا هو الغرض فإننى أصارح نبالته كشيخ وفدى أنَّ كل اتفاق على المقاعد جريمة فى حق الدستور وحق الشعب. وتجارب الماضى كافية لإقناع كل مواطن بأنَّ مثل هذه الاتفاقات عبث لا يمت إلى الدستور بسبب. وتلفيق لإرادة الشعب التى يجب أن تظهر واضحة جلية بطريقة واحدة لا ثانى لها وهى الانتخابات الحرة النزيهة.

يعلم الله أننى لم أكن أود لحضرة صاحب المجد النبيل أن يزج بنفسه فى هذا الميدان السياسى، وكان حريًا به أن يبتعد عما يضطر الناس إلى الأخذ والرد معه ولكن نبالته هو الذى أراد لنفسه هذا الوضع.

ألا ليعلم من شاء أن يعلم أنَّ مصلحة البلاد تقتضيها أن ترقب الحوادث فى يقظة وانتباه حتى إذا حمل لها المستقبل شيئًا لا يزال الغيب يحجبه بحثته فى هدوءٍ وحكمةٍ واتزانٍ.

وأبدى كل حزب وجهة نظره فيه ليبين للأمة الحلال من الحرام فتقضى فى أمورها عن بينة بعد البحث والتمحيص التام.

نشاط (2)

أو العدد فى الليمون

مثل عامى يسوقه الناس عندما يريدون أن يدللوا على أنَّ كثرة العدد من شىء بذاته لا تسمن ولا تغنى. ولا تنفع ولا تفيد، لأنَّ الشىء النافع غير موجود والجوهر الذى يعنى ويسمن مفقود.

نشرت الصحف بالأمس خلاصة للحديث التليفزيونى الذى دار بين حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم وبين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وزعيم الكثرة فى البلاد.

وأنا قد تحدثت مع قراء البلاغ أمس الأول عن رأيى كشيخ وفدى فى نشاط حضرة صاحب المجد النبيل وصارحته بأنَّ البلاد فيما يتعلق بالأهداف القومية أصبحت منذ يوم 8 أكتوبر الماضى صفًا واحدًا. وأكدت لنبالته أنَّ أحدًا لا يجرؤ على معارضة إجماع الأمة الرائع. وأنه لا يوجد رئيس وزارة ولا وزير يستطيع أن يواجه البلاد بالتحدث أو المفاوضة على غير هذه الأسس الواضحة المحددة. كما أننى صارحت نبالته بأنَّ فى البلاد خلافًا قديمًا مزمنًا لا علاج له، وهو أنَّ فى البلد قلة تكره الدستور ما دام أنَّ الدستور يمكِّن الكثرة من الفوز فى أية انتخابات حرة تجرى فى البلاد.

وصارحت نبالته أخيرًا بأنَّ وجود حضرة صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا على رأس الوزارة أصبح مصدر قلق لأحزاب القلة. لا لأنَّ رفعته صديق لأية

هيئة أو حزب آخر ولا لأنَّه عدو لأحزاب القلة، فهو ليس صديقًا لأحدٍ ولا خصمًا لأحدٍ إنما هو رجل مستقل ونزيه، وإنما تقلق القلة من تلك النزاهة لأنَّ معنى النزاهة حرية الانتخابات. ومعنى حرية الانتخابات فوز الكثرة. والقلة تقول فى نفسها ولنفسها «الموت ولا هذا».

وفى الحديث الذى أدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا كلام خطير. فرفعته يطلب إلى حضرة صاحب المجد النبيل أن يعنى أولًا بشأنه الخاص وبالقضية المقامة ضد نبالته فلا يشغل نفسه عنها بأى شأن آخر حتى يفصل فيها فى جو هادئ وطبيعى.

وقد أشار رفعته إلى مذكرة سبق لنبالته أن تقدم بها إلى المحكمة ثم سحبها والناس يذكرون أنَّ هذه المذكرة قد احتوت على اتهامٍ خطيرٍ لرفعة النحاس باشا وللوفد والوفديين جميعًا، وهذه الأوضاع كانت تقتضى أن يتجنب نبالته التدخل فى هذه الشئون العامة وأن يبتعد على الأقل عن هيئة اتهمها أخطر اتهام.

كل هذا أسوقه لتلخيص الموقف فى هذه المساعى العجيبة التى ظهرت على مسرح السياسة المصرية بمجرد أن ولى الحكم رئيس وزارة تخشى نتائج نزاهته.

وما حفَّزنى إلى العودة إلى هذا الموضوع إلا ما أشارت إليه بعض الصحف الصباحية أمس من أنَّ نبالته اعتبر حديث رفعة النحاس باشا تحديدًا لموقف الوفد من مساعيه وأنه مستمر فى ضم الصفوف بين الأحزاب الأخرى وبعض المستقلين. ومن هذه المجموعة ولأجل دقة وصفها وضعت العنوان لكلمتى «العدد فى الليمون».

إنَّ تلك الأحزاب طالما تراصت وتجمعت ضد الكثرة، وطالما تألبت على الوفد، فى سنوات 1938 و1944 وأخيرًا فى هذا العام تجمعت حول دولة الهلالى باشا تناصره فماذا استطاعت أن تفعل؟.. لا شىء!!

حقًا إنَّ فى مصر إلى جانب الوفد أحرارًا دستوريين وسعديين وكتليين ووطنيين

وقيل واشتراكيين، لكنَّ الوفد ظلَّ منذ تآلف فى سنة 1918 إلى اليوم وسيظل إلى أمدٍ طويل الهيئة التى تدين الكثرة الساحقة بمبدئها وتوليها ثقتها لأنَّه ظل الأمين على أهداف البلاد الحريص على دستورها دون انحرافٍ ولا التواء.

فإذا رأى نبالة الساعى إلى ضم الصفوف أن يستمر فى نشاطه بعد كل ما كتب وقيل وبعد أن تبين للناس ما تبين، فقديمًا تألبت هذه الأحزاب بعينها ضد الوفد، ولكن ظلَّ الوفد شامخًا كالطود، ولقد أقسم غير حانثٍ أننى كوفدى قديم ما أحسست يومًا بأنَّ الوفد أقوى مما هو الآن.

وسيظهر الصبح لذى عينين يوم تجرى الانتخابات الحرة النزيهة وهى ستكون حرة مادام على رأس الوزارة هذا الرئيس المستقيم الطريق الطاهر النفس..

على أنه لو تغيرت الظروف لسببٍ أو لآخر وولى الحكم يومًا أحد ممن يرتضون أن تطبخ الانتخابات تحت أنوفهم فليعلم من شاء أن يعلم أنَّ الوفديين سيقتحمون ميدانها دون تهيبٍ ولا ترددٍ وليكن ما يكون.. فإلى غدٍ وهو منا قريب.

خواطر ...

تمر بالمجاهد لحظات تضيق فيها نفسه بالدنيا وما فيها ومن فيها.. فبينما يرى أنَّه قد قطع مرحلة طويلة وأنَّ الهدف أصبح منه قاب قوسين أو أدنى، تراه العين المجردة وتكاد اليد تسلمه لمسًا وإذا بشياطين الإنس والجن من المستعمرين وأذنابهم يحملون مجاهدين بقوة قاهرة فيعيدونهم إلى أول الطريق، حيث بدأوا السير منذ نيف وثلاثين عامًا، فتظهر للمجاهد أشباح اليأس أمام عينيه فى أسمائها البالية فتمتلئ عيناه بالدموع ولكنه إذا أرجع البصر كرة إلى السماء أطلَّت عليه أرواح طاهرة فاضت باسم مصر واستشهدت فى سبيلها.. وهو يراها فرحة باسمة وبينها روح سعد العظيم الذى ما عرف اليأس فى حياته واحتمل فى سبيل بلاده التضحيات الجسام.. فيتبدد الضيق، وتختفى الأشباح الكريهة، ويعود للنفس اطمئنانها وأملها وكبرياؤها.

ويتبين أنَّ للأرواح الطاهرة حفيفًا، وزفيفًا بل إنَّ لها أصواتًا وحديثًا، يسمعه المجاهد ويعيه، فتطيب له نفسه بعد أن كادت تذهب شعاعًا، ويرتفع صوت سعد فى عليائه فيقول لا تهنوا ولا تمنوا على الوطن أنكم تجاهدون فى سبيله بل الله يمن عليكم أن هداكم للجهاد وأنكم لم تكونوا من جيل آبائكم الذى امتحنوا بالاحتلال وابتلوا بالاستعمار فاستسلموا راضين أو كارهين وعاشوا مكبوتين مقهورين وماتوا والحزن يمزق نياط قلوبهم.

وتدور الخواطر برأس المجاهد مرة أخرى. فيعود بذاكرته إلى عام 1919 لما كانت مصر كتلة واحدة ويسائل نفسه عما فرقها شيعًا وجعلها أحزابًا وقضيتها لم

تحل، وأهدافها لم تتحقق، وحقوقها مسلوبة، وحريتها منهوبة، وينتهى من خواطره إي أنَّ عيبنا فينا، وبلوانا منا، وما لزماننا عيب سوانا.

ولقد يذهب البعض إلى أنَّ الحكم هو الذى شتت شملنا وفرق كلمتنا، ولئن كان هذا حق إلى حد ما فإنَّ الواقع الذى لا مرية فيه أننا قد اختلفنا قبل أن نتصارع على الحكم وقبل أن تهيأ فى مصر أداته فى شكل نظام دستورى، لأنَّ حزبًا نبت فى مصر ولم يكن هناك دستور، ولا شجار على حكم وولاية، وقد عرف هذا الحزب عند الناس وعند المستعمرين بالاعتدال فى المطلب وناهض سعدا وناواه حتى مات.

وظلَّت مصر تسير فى طريقها وئيدًا وتهافت أحزاب القلة على الحكم يعطل جهادها فكلما خرجت من محنةٍ أركست فى محنةٍ أخرى.

وأخيرًا وقفت مصر من الإنجليز وقفتها المشهودة فألغت المعاهدة وصمدت للكوارث تتلاحق عليها، وخصوم المجاهدين. خصوم الأمة تحت ستار من التطرف فى الوطنية يختلقون لتلك الحكومة المشاكل، ويضعون فى طريقها الصعاب، فهم لم يجدوا زمنًا أنسب من تلك الفترة الحاسمة الرهيبة لينادوا بدعاياتهم عن الغنى والفقر، وليشكوا من الغلاء وارتفاع الأسعار، وهم لم يجدوا أنسب من تلك الفترة ليهاجموا حكومة الوفد وبرلمان الأمة وليشهروا بالجميع بالحق أو بالباطل، وسأفترض أنَّ دعواهم أو بعضها كانت حقًا فهل كانت تلك الفترة هى أنسب الأوقات للحساب أو العتاب.

ترى لو أنَّ إخواننا هؤلاء اتقوا الله فى بلادهم فوجهوا تلك الجهود الجبارة التى بذلوها لمحاربة الوفد نحو الخصم المشترك أفما كانت مصر ضيقت على ذلك الخصم الخناق وشدَّت حول رقبته الوثاق فاعترف لمصر بأهدافها وانتهى الأمر وأصبحنا أحرارًا، وانصرفنا إلى شئوننا الداخلية، وكان لهم عندئذ أن يطلبوا محاسبة كل مسئول عن كل فعل غير مقبول. جلَّ هذا الفعل أو هان.

ترى لو أنَّ إخواننا كانوا قد سلكوا هذا السبيل أفما كان فيه كل الخير لمصر والمصريين؟ فمن أسف أن يبلغ اللدد فى الخصومة هذا الحد فلا يستفيد منه إلا الخصم المشترك وهو العدو الألد.

ترى ألم يئن الأوان ليوجه خصوم الوفد حملتهم أو شطرًا منها نحو الغاصبين اللهم إن كانت الحملة المشبوبة على الوفد فى الحكم وبعد الحكم هو وسيلة الوصول إلى تحقيق الأهداف القومية فليزيدوها اشتعالًا.

لكننا نرى ويرى الناس معنا أنَّ العكس هو الصحيح، فالمستفيد هو الخصم والخصم وحده. والمستريح هو الخصم والخصم وحده، فقد هدأ باله واطمأن حاله وتبددت مخاوفه وزال وسواسه.

ربنا ياذا العزة والجلال إنك ترى أنَّ الحال قد تبدلت غير الحال، فإليك نرفع أكف الضراعة والابتهال أن تطهر نفوسنا وتؤلف بين قلوبنا. وتبصرنا فى شئوننا وتهدى إلى الصراط المستقيم المنحرفين منا.

ربنا وحِّد كلمتنا واكفل برعايتك كنانتنا فليس غيرك بقادر. وأنت وحدك القوى القاهر.. وأنت نعم المولى ونعم النصير.

احذروا أيها السودانيون
الإنجليز يبحثون عن الذهب الأبيض

فى بحوث قيمة نشرتها البلاغ والأهرام منذ بضعة أشهر أفاض سعادة حامد القصبى بك وكيل وزارة الأشغال فى التدليل على وحدة شطرى الوادى بين أنَّ الرابطة بين مصر والسودان أزلية متغلغلة فى التاريخ إلى ألوف مضت من السنين وأوضح أنَّ نصوص دستور الحكم المصرى لشرط البلاد الجنوبى بالسودان قبل أن ينكب الوادى كله بالاحتلال البريطانى تقضى على تخرصات المستعمرين وسعيهم بالوقيعة والدس بين الأخوين الشقيقين. ثم عرض للموضوع من زاوية الفن الهندسى الذى قال عنه بحق «إنَّه لا يعرف تحيزًا ولا تختلط فيه الحقائق بالأباطيل» فشرح أنَّه لا يمكن أن يستخرج مشروع من مشاريع الرى ذات الشأن من أجل بلد منهما ولا تتناول عوامله البلد الآخر وعارض الإنجليز فى تحدثهم عن السودان وأنكر عليهم أى شأن فيه وسخر بحديهم المصطنع على أهله وغيرتهم الزائفة على حقوق بينه ورسم لناصورة واضحة تدل على أنَّ المستعمرين أرادوا بالسودان أن يكون فى أيديهم سلاحًا يشهرونه فى وجه مصر كلما حزبهم الأمر.

ثم انتهى من بحوثه إلى الكشف عن سر تشبثهم بالسودان لذاته فحدثنا عن «الذهب الأبيض» وعن الرغبة الملحة من جانب الإنجليز فى إقامة مملكة قطنية.

ولعلَّ أهم ما جعل لهذه البحوث قدرًا ووزنًا يلفت النظر أنها لم تستند إلى أسلوب عاطفى أو تعتمد على قول وطنى بل ارتكزت إلى مؤلفات وتقارير وأقول وضعها أو نطق بها ساسة من الإنجليز ومهندسون منهم ومؤرخون لا يمتون

لمصر بسبب، فوحدة مصر والسودان التاريخية والطبيعية جعل مردها إلي كتاب ««معالم مصر فى القرن العشرين» لمؤلفيه المستر أرنولد رايت والمستر كارت رايت الإنجليزيين. والوحدة الفنية الهندسية استند فيها إلى «الدليل فى موارد أعالى النيل» للسير وليم جارستن زعيم المهندسين البريطانيين الذى وفد إلى مصر بعد الاحتلال وإلى تقارير المستر ديبوى الذى خدم مصلحة الرى بمصر زمنًا طويلًا.

أما قصة الذهب الأبيض فقد نقلها إلى قرائه عن كتاب «الحرب الخفية من أجل القطن» تأليف الكاتب الفرنسى «أنطوان زيشكا» وبطل هذه القصة هو السير هنرى ويكهام الذى قدر منذ زمن بعيد أنَّ القطن سيكون المحور الأول للسياسة الإمبراطورية. وهذا بطبيعة الحال أمر لا غرابة فيه لأنه المادة الأولية لصناعة عيش فيها خمسة عشر مليونًا من الإنجليز فى الوقت الذى لا تجود بلادهم فيه بشجرة واحدة منه.

ونقتبس هنا من كلام سعادة حامد بك القصبى ما نصه:

«ومن أجل استدامة هذه المملكة إذن حرص الإنجليز علي استدامة نفوذهم فى السودان. ومن أجلها كان تسبب الإنجليز في نشوب المعارك السودانية. ومن أجلها كادت تدخل إنجلترا فى صراع دموى رهيب مع فرنسا فى حادثة فاشودة. ومن أجلها وضعت أقدامها فى مصر.. أفلا يجدر بالإنجليز إذن أن يتركوا هذا التحرق الذى يبدو أنَّه على صالح السودانيين وأن يفرغوا ما يملأون به أفواههم من عبارات الحفاظ على ما ارتبطوا به من عهود للشعب السودانى وأن يظهروا على الناس فى وضعهم الحقيقى؟.. لعلَّ ذلك أولى لهم فإنهم مهما استتروا وراء ما يذيعون ويشيعون من أنهم إنما يبغون خير السودان ورغده حبًا فى سوادعيون السودانيين فإنَّ ذلك لم يعد ليجوز علينا نحن أهل الوادى وفينا بصر ولنا عقول».

>>>

لكنَّ الإنجليز قوم مضللون علمتهم السياسة الاستعمارية فيما علمتهم إياه رذيلة التضليل واللف والدوران، ومحاولة إخفاء الحقائق.

أولئك المتشبثون بمصر والسودان يلبسون مسوح الكهنة والرهبان ويظهرون العطف على السودانيين، ويعلم الله أنَّه لو تمكنوا منهم وانتهى الأمر لهم وحدهم لامتصوا دماءهم ثم مزقوا بالرصاص أجساهم كما يفعلون الآن على ضفاف القنال على مسمع من العالم وتحت بصر هيئة الأمم المتحدة.

أليس غريبًا أن نعثر فى محاضر المحادثات التى دارت بين معالى الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون على قول لسعادته فى جلسة 26 أغسطس الماضى يقرر فيه ما نصه:

«ليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية فى السودان وهى لا تهتم إذا كانت مصر والسودان».

تجنبوا عوامل الفشل

تهيأت للثورة المصرية الحاضرة ظروف مواتية تكفل لها النجاح بإذن الله إذا أحسنت مصر حكومة وشعبًا تصريف الأمور، فلا وجه لمقارنة بينها وثورة عام 1919 وما بعده لأنَّ مصر بعد أن هبت فى وجه المستعمرين على إثر نفى سعد وزملائه إلى مالطة ابتليت بحكومات مصرية وصفت نفسها بالوزارات الإدارية وتركت فى الظاهر أمر القضية الوطنية للوفد المصرى الذى أغلقت فى وجهه جميع الأبواب فى أوروبا كما تركت فى الواقع المواطنين جميعًا تحت رحمة السلطة البريطانية تعتقلهم وتحاكمهم عسكريًا وتصدر ضدهم أحكامًا بالسجن والإعدام.

وكان حكمدار العاصمة رسل باشا وجميع أعوانه هم أدوات السلطة العسكرية وعيونها. فلم تساهم تلك الحكومات فى الثورة ولو بأضعف الإيمان فكانت ثورة شعب أعزل أمام دولة باغية طاغية مستعمرة وحكومة ذلك الشعب على الحياد.

أما الآن فثورتنا عامة، ثورة شعب وحكومة، ثورة تزعمتها الحكومة.

بدأ الشعب حركته المباركة فى عدم التعاون مع المستعمرين وبدأ الأبطال من العمال يهجرون المعسكرات الإنجليزية وبدأ الإنجليز يضيقون ويلتمسون من الحكومة العون وهى تهز كتفيها وتقول «العمال أحرار» وتسير الأمور قدمًا ويتهم رجال البوليس بأنهم يحرضون العمال على الامتناع عن العمل مع المستعمرين والحكومة لا تعير هذا الاتهام التفاتًا. ويتلقى الوزراء فى العاصمة وعلى الأخص معالى وزير الشئون الاجتماعية ألوف العمال بصدر رحب ويوزعونهم على المصالح والإدارات وتخلق لهم الأعمال وتدفع لهم أجورهم من يوم أن انسلخوا عن عار خدمة المستعمرين.

وتتألف الكتائب لتحرير الوطن وتكاد تبدأ جهادها وكفاحها الخطير ويشعر المستعمرون بالحرج يزداد يومًا بعد يوم.

ويمتنع المتعهدون عن التوريد ويزداد المستعمرون ضيقًا وحنقًا فيرتكبون كل أنواع الجرائم فلا يرحمون صغيرًا ولا يحترمون نساء وتتلاشى أمامهم الإنسانية وتنهار الأخلاق الدولية فتتغذى الحركة الثورية الغذاء الذى لابد لها منه لتزداد نارها لهيبًا.

أقسم غير حانث أننا قد ربحنا المعركة الأولى ربحًا كاملًا، ففى أقل من شهر أصبح المستعمرون وقد لقوا كل عون مصرى فسفنهم تملأ القنال ومعسكراتهم تكاد تصبح قاعًا صفصفًا فليفرغوا هم سفنهم وليخدموا أنفسهم. حتى إذا دهمتهم المعركة التالية زادت حيرتهم واشتد ضيقهم وأيقنوا أن مصر صممت ولن ترجع وأن لا وسيلة للصفاء مع هذا الشعب إلا بالجلاء الناجز عن وادى النيل.

تلك هى الظروف التى بدأنا فيها كفاحنا الحالى مقارنة فى إجمال مع كفاحنا فى عام 1919، فعلينا حكومة وشعبًا أن نحسن تصريف الأمور ونتجنب عوامل الفشل.

علينا أن نحذر كما بينت فى كلمتى السابقة دعاة التفتير والتيئيس، فلا نعود فنقول ماذا فعلنا إلى الآن؟.. وماذا فعلت الحكومة؟ ومهما كانت خصومة بعضنا للحكومة ومهما بلغت تلك الخصومة فيجب أن تكون مصر أعز عليه من كل شىء فى الوجود.

وإذا افترضنا أن الحكومة أخطأت فى شأن من الشئون الداخلية فلا محل لمؤاخذتها الآن فى علانية.. أفهم أن تسدى النصيحة إن كان لها محل بالمشافهة أو المكاتبة لتبقى كل جرائدنا ومجلاتنا خالصة للكفاح المر الذى ينتظرنا جميعًا لا فرق بين وفدى وسعدى ودستورى ووطنى.

وعلينا أن نجعل لسماحة النفوس وطهارتها مجالها الأول إلى قلوبنا جميعًا فلا

يسفه بعضنا بعضًا فى عبارات جارحة أو ألفاظ نابية، فإذا بدا لأحد منا رأى فلا محل لدفعه بالعنف والشدة خصوصًا إذا كان الرأى لوجه الله والوطن.

وعلينا أن تكف بعض جرائدنا كما قال بحق معالى وزير الداخلية عن نشر أخبار هى إلى الدعاية أقرب. والواقع أننا لسنا فى حاجة إليها، فوحشية الإنجليز بعد أن فقدوا صوابهم كفيلة بأن تلهب وحدها شعور الأموات فما بالنا بالأحياء. ويجب وهو الأهم أن تظل أخبارنا مصونة فيبقى لها احترامها وتقدير الناس لها.

وعلينا ألا نكثر من الكلام عن المقترحات التى قدمتها الدول الأربع لأنَّه قد يفهم من إعادة الكلام فيها أن فينا من يقبلها أو يلوم الحكومة على رفضها. والحكومة كانت ملزمة برفضها لأن العهد الذى ارتبطت به أمام البلاد وفى البرلمان هو ألا تقبل عرضًا من أى نوع كأنَّ لا يكون الجلاء الناجز عن وادى النيل أساسه الأول، ففيم نلوم الحكومة ووزير خارجيتنا ينادى بهذا فى أوروبا ونحن نصفق له تأييدًا وتأكيدًا.

وعلينا وقد اعتزمنا وصرحت الحكومة بأن يسير الشعب فى مظاهرات سلمية يوم 13 و14 نوفمبر الحالى بالإسكندرية ومصر أن نحذر دسائس الإنجليز فهم فى الدس بارعون. لنحافظ على الأجانب جميعًا وعلى ممتلكاتهم ومتاجرهم فلا نعطى المستعمرين فرصة لتشويه مظاهراتنا يجب أن يكون منا المتظاهرون ومنا المحافظون على النظام أدق محافظة.

ويحضرنى مثل لا بد لى أن أرويه للقراء وفى المصريين الآن كثيرون سيذكرونه.

لما عاد سعد رحمه الله فى سنة 1921 وكانت هناك مظاهرات وكانت حوادث وكان قتل وكانت جنازات تسير بالشهداء يخرج لها الشعب ويشارك فيها بالألوف يأتون من كل مكان.

وكان الإنجليز يقولون فى جرائدهم أنَّ سعدًا ليس وراءه إلا الرعاع وتأييدًا لهذه الدعوى الزائفة انتهزوا فرصة جنازة رهيبة لبعض الشهداء سار فيها الشعب يتقدمه

سعد نفسه وبينما كنا فى ميدان الأوبرا حيث ستمر الجنازة أمام الكونتنتال وشبرد أعد الإنجليز بواسطة أعوانهم من المصريين بضع مئات من الحفاة المتسولين لا أدرى أجمعوهم من المقابر أم مما حولها وألحقوهم بالجنازة فى مؤخرتها وكان منظرًا غريبًا أخذت له صور وأرسلت إلى لندن للتدليل على صدق الذين زعموا أن سعدًا ليس يتبعه إلا الرعاع. وكانت لعبة إنجليزية خبيثة ولكنها لم تظل طويلًا.

إننى أذهب إلى أبعد من هذا وأذكر المصريين بأن بعض المظاهرات قد صادف أن أطلقت عليها أعيرة ليصبح الأمر فوضى وليختل كل نظام وليثور المتظاهرون.

فلنحذر هذا أيضًا ولتنتبه له الحكومة.

هذا بعض ما ورد على الخاطر الآن أرجو أن يلقى من المواطنين قبولًا حسنًا.

وأدعو فأكرر القول بأننا إذا تجنبنا عوامل الفشل وسرنا فى طريقنا بأعصاب هادئة وتفكير سليم وتدبر لكل أمر قبل التصرف فيه فإننا واصلون إلى أهدافنا الوطنية بإذن الله فى وقت أقرب مما نظن.

الطريق طويل والكفاح مرير فلنسر على بركة الله ولنكن يدًا واحدة فتكون يد الله فوق أيدينا.

احذروا دعاة التفتير

إننا منذ يوم 8 أكتوبر الماضى عندما قررت مصر - مليكًا وبرلمانًا وحكومة - إلغاء المعاهدة قد بدأنا السير فى أقصر الطرق إلى تحقيق الأهداف الوطنية: الجلاء الناجز ووحدة الوادى.

لما ينقض شهر واحد ومع هذا فقد وصلنا بفضل الله إلى موقف مشرف ناجح. نعم إنَّ الإنجليز لم يخرجوا من بلادنا بعد وهم لن يخرجوا فى القريب العاجل ولكن مصر والسودان أصبحتا شعلة من الوطنية المتأججة، انعقدت الخناصر والتأمت الصفوف وبدأ الشعور رائعًا رهيبًا، وهذا ربح كبير من غير شك وتقررت بالإلهام أى بالإيحاء أو بهما معًا خطة عدم المعاونة مع المحتلين، وجاءت النتيجة فى هذه الأيام القلائل سارة مرضية، فالعمال يتركون المعسكرات والموانئ والمتعهدون يكفون عن التوريد والإنجليز حيارى يضربون كفًا بكف. وقريبًا جدًا لن يجدوا مصريًا واحدًا فى خدمتهم فى هذا النطاق العسكرى الذى ضربوه حول القنال وسيكون هذا نصرًا مبينًا وفخرًا لمصر ولبنيها.

هناك نصر آخر لا يقل أهمية وهو أنَّ مصر استفزت بكل وسائل الإجرام، فضبطت أعصابها ضبطًا أصبح مضرب الأمثال وسجلت على الإنجليز جرائم لطخت بالعار صفحتهم.

وغدًا يرى الإنجليز أنفسهم وقد أصبحوا غرباء فى هذه المنطقة التى كدسوا فيها الحديد والنار.. ويرون أنَّ وسائل الإغراء والإرهاب لم تفد فى استمرار أحد من المصريين فى التعاون معهم. ويشعرون بأنَّ هذا قد وقع فى أيام سلم فلا قلق فى العالم ولا حرب اشتعلت هنا أو هناك، فماذا يكون حالهم فى الغد القريب أو البعيد

مع هذا الشعب الأبى العنيد إذا وقعت الواقعة واندلع لهيب الحرب؟ إنهم سيجدون عدوًا فى الخارج وشعبًا كاملًا هو العدو الألد فى الداخل، فلا يلقون عونًا من أى نوع كان ولا مؤونة لجيوشهم ولا لجيوش حلفائهم، بل إنهم سيجدون بالعكس أمة وراء ظهورهم تنكل بهم كل التنكيل لأنهم خدعوها مرتين فى حربين عالميتين.. طالبوها فيهما بالعون فأعانتهم تركت لهم بالدها يجوسون خلالها شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا بكامل طرقها ومواصلاتها وسككها الحديدية.

وأعطتهم مؤنها وغذاءها وقترت على نفسها وكانوا عندئذ يقبلون الأعتاب أو يتملقون الحكام ويبذلون الوعود فلما أصبحوا فى عداد المنتصرين تنكروا لوعودهم ولم يرعوا معروفًا ولم يذكروا جميلًا.

فليس لهم اليوم إلا أن يلوموا أنفسهم بعد أن ملأوا بلؤم طباعهم وجشع سياستهم ووحشيتهم التى عرفناها عنهم فى دنشواى وفى ثورتنا سنة 1919 قديمًا وعلى ضفاف القنال أخيرًا - ملأوا بالحقد صدورنا وبالكراهية العميقة قلوبنا، فهم لن يخدعوا أحدًا بعد اليوم.

والآن أتناول ما قصدت إلى التوجه به لإخوانى المصريين جميعًا رجالًا ونساءً شيبًا وشبابًا، وهو أننى أحذرهم من دعاة التفتير والتيئيس. أحذرهم من أحاديثهم فى مجالسهم أو كتاباتهم فى بعض أوراقهم. وأقصد أولئك الذين يقولون ولما يمض على جهادنا شهر واحد ماذا فعلنا؟ وماذا فعلت الحكومة؟

لقد قضينا ثلاثًا وثلاثين عامًا - منذ تألف الوفد المصرى - فى مفاوضات ومحادثات، فهل يريد أولئك الدعاة أن تتحرر مصر فى ثلاثة أسابيع؟

كفاح أساسه عدم التعاون، لا يعتمد على القوة المادية ولا يمكن فى الظروف الحالية أن يعتمد عليها يمكن أن يؤتى ثماره فى شهر أو عام! هذا تساؤل عجيب ليس من ورائه إلا إشاعة روح التفتير واليأس فى نفوس الناس.

إنَّ بعض الذين ينشرون هذه الدعوة الضارة اليوم هم بأنفسهم الذين كانوا

يستعجلون الحكومة لإلغاء المعاهدة ويؤكدون للشعب أن الحكومة لن تفعل، بل لقد راهن بعضهم على ذلك. فلما أقدمت على هذه الخطوة الجبارة سقط فى أيديهم فاعترفوا للحكومة بوطنيتها وجرأتها وإقدامها، ولكن لا تزال فى بعض تلك النفوس أحقاد يظهر أثرها بين الفينة والفينة فى حديث ينفى أو كلمة تكتب تدور كلها حول التهوين من جهاد الشعب والتهويل بشأن تصرفات الإنجليز. يقولون إنهم قتلوا أو خرجوا ونهبوا وسرقوا وكل هذا صحيح من غير شك ولكنه كان متوقعًا من أول يوم فلم يكن مفروضًا منذ أول يوم أنَّ الإنجليز سيسلمون بإلغاء المعاهدة ويخرجون من مصر على إثر الإلغاء.

إننا كما قلت فى أول كلمتى قد «بدأنا» السير فى أقصر الطرق لتحقيق أهدافنا الوطنية، فلا محل لأن يقول البعض ماذا جرى؟ أو ماذا كان؟

يجب أن تهدأ الأعصاب وأن نتوجه جميعًا للتفكير فيما يجب عمله لزيادة مضايقة الإنجليز وإقلاق بالهم بحيث لا يستريحون ويتقون بأنه لم يعد ميسورًا لهم أن يعيشوا مع هذا الشعب فى سلام.. والوقت والأيام بيننا وبينهم.

لقد قال معالى وزير الداخلية بحق فى المؤتمر الصحفى الذى عقده أخيرًا ما نصه: «هل كان على الحكومة أن تصدر أوامرها قبل إلغاء المعاهدة إلى الجيش المصرى باحتلال فايد. أو قطع مواصلات الجيش البريطانى وأسر قواته أم كان علينا أن تزود كل مصرى بمسدس أو بندقية ليقتل كل جندى إنجليزى يقابله فى منطقة القنال. أم كان على الحكومة أن تقتل جنديًا بريطانيًا كلما وقع اعتداء على أحد من المصريين».

هذا كلام حق وصريح.. كلام وزير يقدر المسئولية ويفهم ما يقول. يعرف واجب الحكومة وواجب الشعب فى هذا الكفاح الذى بدأناه منذ ثلاثة أسابيع.

كان المستر تشرشل يقول للإنجليز والحرب تطحنهم طحنًا «ليس عندى لكم إلا العرق والدموع».

فلم يوجد إنجليزى واحد يعترض سبيله بل آزره الجميع حتى انتصرت إنجلترا بالتضحية وتحمل المشاق وضبط الأعصاب والاعتماد على الزمن.

ونحن هنا فى مصر ولا سلاح لنا إلا حقنًا وتضامننا وعزمنا الأكيد على ألا نتعاون مع المحتلين فى صغيرة ولا فى كبيرة حتى نحرج مركزهم إحراجًا لا إحراج بعده.

إننى أربأ بوطنية أى مصرى فى هذه الظروف العصيبة عن أن يكون فى كلامه ما تشتم منه رائحة التيئيس، فنحن أمة تكافح لحريتها الكاملة وهى أمة لا سلاح لديها والأقوياء متآمرون عليها.

إنَّ السلاح الذى شهرته مصر أنقذ أيرلندا وأنقذ الهند وكلتاهما كانت عزلاء من سلاح الحديد والنارفما بالنا نتعجل الأمور وما بال بعضنا يرى الشقة طويلة ونحن كدنا نبدأ الكفاح.

فلنستعن بالصبر وهدوء الأعصاب ولنحذر من القلق ووساوس الشياطين.

ولنوحد صفوفنا ولنترتب أمورنا في هدوء واطمئنان بال ولتمتلئ نفوسنا بالأمل ولنثق مقدمًا بأننا واصلون إلى الهدف.

إنَّ الإنجليز الآن فى حيرة وارتبك وإنهم يحبسون حساب المستقبل أكثر من حساب الحاضر فلنضيق عليهم الخناق ولا نفتح فى صفوفنا ثغرة ينفذون منها.

فلنحذر من اليأس ولنحذر من الاندفاع وما دمنا يدًا واحدة فإننا واصلون بإذن الله إلى تحقيق أغراضنا فى أقرب مما نظن من وقت.

محمد عز العرب

أمين عز العرب

في ثورة ١٩١٩ تعانق الصليب مع الهلال، ويرى في الصورة محمد عز العرب يتوسط اثنين من القساوسة في ١٣ نوفمبر عام ١٩٢١ بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد.

شعار ثوره ١٩١٩ الخالدة:

الدين لله والوطن للجميع

تعانق الهلال والصليب

جنازة محمد عز العرب

عام ١٩٢٤ ونبذة عن تاريخ تشكيل الوفد

نبذة عن المؤلف

- وجدى زين الدين
- رئيس تحرير جريدة الوفد

< كاتب مقال يومى بجريدة الوفد بعنوان «حكاوى».

< يعد حاليًا أطروحة علمية للحصول على درجة الدكتوراه بعنوان «الاتجاه الاشتراكى فى الإبداع والنقد فى الصحافة المصرية (1952 إلى 1967) المعهد العالى للنقد الفنى - أكاديمية الفنون.

< حاصل على درجة الماچستير فى الأدب العربى عام 2018 جامعة القاهرة فى أطروحة علمية بعنوان (اتجاهات النقد الأدبى فى الصحافة المصرية).

< حاصل على درجة الليسانس فى الأدب العربى عام 1983 - جامعة القاهرة.

< حصل على دبلوم عام فى الصحافة عام 1988.

< عضو لجنة التحكيم فى جائزة الصحافة العربية بدولة الإمارات.

< حصل على جائزة نقابة الصحفيين فى التغطية الخبرية عام 1990.

< شغل منصب رئيس تحرير تنفيذى بجريدة الوفد لمدة 7 سنوات.

< عمل صحفيًا بجريدة عكاظ بالسعودية.

< عمل صحفيًا بجريدتى شيحان والشعب بالأردن.

< شغل منصب رئيس تحرير صحيفة وفد الفيوم.

< شغل منصب رئيس تحرير صحيفة وفد الدلتا.

صدرت له مؤلفات :

- بين الأدب والصحافة.
- صعود وسقوط دولة الإخوان.
- من القصص القرآنى.
- مصطفى شردى من المهد إلى المجد بالاشتراك مع آخرين.
- المصول فى نقد النقد طبعة أردنية.
- قصة كفاح الوفد قبل 23 يوليو.
- أصحاب النبى ﷺ تحت الطبع.

الفهرس

إهداء 3
تقديم : كفاح الوفد قبل يوليو 1952 5
مقدمة : الخطاب الفكرى للكاتب أمين عز العرب 11
الفصل الأول : الوفد وخصومه..... 17
اليوم خمر وغدًا أمر..... 21
واجهنا تصميمًا لا يلين 24
كرامة البلاد تتطلب موقفًا حاسمًا..... 28
حملة التشهير لحساب الإنجليز..... 31
حملة التشهير فى أسبوع 34
«ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم»..... 38
الوفد...الهيئة الوحيدة المدخرة ليوم الكفاح..... 42
التطهير لا التشهير 46
التطهير لا التشهير... (2)..... 49
باقة مقبولة..... 52
نحن والإنجليز 54
الصداقة شىء والمبادئ شىء آخر 57
الإنجليز بين التذلل والتدلل 59
مراوغات لا طائل تحتها..... 63
هؤلاء الإنجليز 67
فلييأس خصوم الوفد 69
رئيس الوزراء بين الوفد وخصومه 72
التجنِّى على الوفد ورئيسه 77
مواسم السعى إلى ضم الصفوف 80
إلى صديقى فؤاد باشا..... 85
نواب الوفد حائزون لثقة الشعب..... 87

فؤاد سراج الدين باشا يشرح ما حدث يوم 26 يناير 90
ولو.. لا خلفاء الكشكول..... 105
الفصل الثاني : هذا هو الزعيم 107
الأمة تعرف ما عمله «النحاس» 109
إلى دولة رئيس الوزراء 112
انتصار الحق..... 115
الأمة الحرة هى التى تضع سياستها..... 118
خطاب مفتوح : إلى الدكتور حسين هيكل باشا 120
خطاب مفتوح : إلى رئيس مجلس الوزراء..... 123
هيكل باشا بين الماضى والحاضر..... 128
أفيقوا أيها المصريون!!..... 130
مَن المسئول عن حرق القاهرة؟..... 135
مصر لا تبغى سيادة اسمية على السودان 141
ماذا يجرى فى السودان؟! 145
إلى الأشقاء الأعزاء..... 143
نريد وحدة أخوية..... 151
الفصل الثالث : قضية الدستور 155
رياسة الشيوخ 157
حقيقة عدالة رئيس الشيوخ 160
المساس بمجلس الشيوخ مساس بالدستور..... 162
لا يمكن تنقيح الدستور فى غيبة البرلمان..... 166
نص المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تخديم العمال..... 169
الشائعات حول مجلس الدولة..... 173
الشائعات حول البرلمان..... 176
حق الانتخاب المباشر..... 179
الشائعات حول مجلس الشيوخ..... 183
الحكم العرفى لا يبرر تعطيل الحياة النيابية..... 188
تصرف دستورى ولكن 192

لا ترسلوا فى جو الانتخاب سحبًا 194
ليس للحكومة هيمنة على البرلمان 198
حكم الدستور واضح 203
فى مجلس الشيوخ 209
مناقشة استجواب محطة كهرباء شمال القاهرة 214
الموافقة على قانون ولاية النفس 216
تأجيل نظر اقتراح باستصدار تشريع ضريبة الكفاح 219
أنشودة التوازن فى مجلس الشيوخ 221
الفصل الرابع : أنا وقلمي 225
لست أريد إحراجًا 227
الحق والحق وحده 230
تهنئة لقراء البلاغ 233
«والله يحكم لا معقب لحكمه» 236
تجارة فاسدة 239
فجيعتنا فى فقد عزيز فهمى 241
أنا وقلمى 245
شر البلية ما يضحك 247
نشاط 250
نشاط (2) أو العدد فى الليمون 253
خواطر 256
احذروا أيها السودانيون : الإنجليز يبحثون عن الذهب الأبيض 259
تجنبوا عوامل الفشل 262
احذروا دعاة التفتير 266
الصور .....
نبذة عن المؤلف .....
الفهرس .....